

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

ميدان: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

فرع: العلوم المالية والمحاسبة

تخصص: محاسبة وجباية معمقة



كلية: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم المالية والمحاسبة

رقم: .....

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي

تحت عنوان:

## دور الرقابة الجبائية في تفعيل عملية التحصيل الجبائي - دراسة حالة مديرية الضرائب لولاية المسيلة -

تحت إشراف الدكتورة:

حجار مبروكة

من إعداد الطالبتين:

- براهيم حسني

- بوخلط سهام

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الجامعة	الصفة
زيد أيمن	أستاذ محاضر "أ"	جامعة محمد بوضياف المسيلة	رئيسا
حجار مبروكة	أستاذ محاضر "أ"	جامعة محمد بوضياف المسيلة	مشرفا ومقررا
أحمد ميلي سمية	أستاذ محاضر "أ"	جامعة محمد بوضياف المسيلة	مناقشا

السنة الجامعية: 2021-2022



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



# شكر وتقدير

مصداقا لقوله صلى الله عليه وسلم

"من لم يشكر الناس لم يشكر الله"

بداية نشكر الله ونحمده حق الحمد على توفيقه لإتمام هذا العمل المتواضع

ونسأله أن يكون خالصا لوجهه الكريم وأن ينفعنا وينفع الناس جميعا

نتوجه بالشكر والعرفان إلى من كانت دليلنا ومرشدنا في هذا العمل الأستاذة

**"حجار مبروكة"** التي أشرفت على هذا العمل المتواضع

وإلى الأساتذة الكرام أعضاء اللجنة المناقشة وعلى موافقتهم مناقشة هذا العمل

كل الشكر والعرفان لكلية العلوم الاقتصادية والتجارية والعلوم التسيير

بجامعة محمد بوضياف المسيلة

وطاقمها الإداري وكل أساتذتها الكرام

كل الشكر والعرفان لمن ساهم من قريب أو بعيد في إتمام هذا العمل ولو كانت

بمساهمة صغيرة

# إهداء

الحمد لله بنعمته تتم الصالحات  
أهدي حصاد دراستي إلي:  
إلى من أنجبتني وربتني ونازرت دربي وأعانتي برضاها وبالصلوات والدعوات  
إلى الأعلى وأعز إنسان في هذا الوجود  
\*\*\*أمي حبيبتي حفظها الله\*\*\*  
إلى مثلي الأعلى في الحياة، إلى من أحمل اسمه بكل افتخار إلى من علمني  
درب الكفاح وأنار لي درب الفلاح ويسر لي سبيل النجاح  
الحياة كفاح وإرادة وأن النجاح مصدر للسعادة  
والذي الفاضل رحمه الله  
إلى كل من ساعدني في إنجاز هذا العمل  
وإلى هؤلاء جميعاً أهدي هذا العمل المتواضع

سهام

# إهداء

إلى نبع الحنان ورمز الوفاء وفيض السخاء وجود العطاء

أمي الغالية حفظها الله.

إلى من علمني الحياة كفاح وإرادة وأن النجاح مصدر للسعادة

والذي الفاضل حفظه الله

إلى من حبهم يسري في عروقي ويلهج بذكرهم قلبي

إلى من عاشوا معي الحياة

حلوها ومرها إخوتي وأخواتي الأعزاء.

إلى أهل الوفاء أصدقائي الأحباء والأعز على قلبي،


وكل من وقف بجاني.

إلى من تقاسموا معي عناء هذا العمل

إلى كل من كان له أثر طيب في حياتي وترك بصمات الحب والوفاء في ذاكرتي

إلى كل من يحمل مذكري بعدي، إلى كل من سكن حبهم قلبي ونسيهم

حسني



فهرس  
المحتويات

## فهرس المحتويات

شكر وعرفان

إهداء

فهرس المحتويات

فهرس الجداول والأشكال

مقدمة.....أ-هـ

### الفصل الأول

#### مفاهيم عامة حول التحصيل الجبائي

تمهيد.....7

المبحث الأول: ماهية التحصيل الجبائي.....8

المطلب الأول: مفهوم التحصيل الجبائي.....8

المطلب الثاني: طرق التحصيل الجبائي.....9

المبحث الثاني: إجراءات ومشاكل التحصيل الجبائي.....12

المطلب الأول: إجراءات التحصيل الجبائي.....12

المطلب الثاني: مشاكل التحصيل الجبائي.....15

خلاصة الفصل:.....19

### الفصل الثاني

#### الرقابة الجبائية وعلاقتها بالتحصيل الجبائي

تمهيد:.....21

المبحث الأول: الإطار العام للرقابة الجبائية.....22

المطلب الأول: مفهوم الرقابة الجبائية.....22

المطلب الثاني: مراحل الرقابة الجبائية.....26


34	المبحث الثاني: الرقابة الجبائية والتحصيل الجبائي في الجزائر .
34	المطلب الأول: هياكل ووسائل الرقابة الجبائية.....
39	المطلب الثاني: واقع التحصيل الجبائي في الجزائر .
44	خلاصة الفصل:.....

### الفصل الثالث

#### دراسة ميدانية حول واقع الرقابة الجبائية لمديرية الضرائب لولاية المسيلة

46	تمهيد.....
47	المبحث الاول: نبذة عامة عن مديرية الضرائب لولاية المسيلة .
47	المطلب الاول: تعريف مديرية الضرائب لولاية المسيلة.....
47	المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي لمديرية الضرائب لولاية المسيلة.....
56	المبحث الثاني: مساهمة الرقابة الجبائية في زيادة التحصيل الجبائي.....
56	المطلب الأول: مراحل التحقيق المحاسبي دراسة حالة مؤسسة الأشغال العمومية.....
67	المطلب الثاني: مراحل دراسة حالة التحقيق المعمق.....
72	المطلب الثالث: احصائيات عامة حول نتائج الرقابة الجبائية.....
75	خلاصة الفصل.....
77	خاتمة.....
82	قائمة المراجع.....

الملاحق



فهرس الجداول  
والأشكال

## قائمة الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	الرقم
27	كيفية تحديد مدة التحقيق المحاسبي	01
40	العقوبات الجبائية لمكافحة التهرب الضريبي في الجزائر	02
42	تطور نسبة مساهمة حصيلة الرقابة الجبائية وايرادات الجباية العادية للفترة (2019-2011)	03
58	تأسيس أرقام أعمال للفوترة والمقبوضات المستخرجة للمكلف X	04
59	تسوية الرسم على النشاط المهني TAP للمكلف X	05
60	تأسيس الأرباح المتعلقة بنشاط المقاولة	06
60	الرسم على المشتريات	07
61	استرجاع الرسم على القيمة المضافة للمكلف X	08
61	دراسة الرسم على المشتريات للمكلف X	09
62	تسوية الرسم الواجب الدفع للمكلف X	10
64	تسوية الرسم على النشاط المهني TAP للمكلف X	11
65	تأسيس الأرباح المصرح بها	12
66	الرسم الواجب الدفع للمكلف X	13
68	الدخل المصرح به للضريبة الجزائرية الوحيدة	14
68	عقود العقارات المكتسبة (عقد شراء)	15
69	التصريحات الشرفية المقدمة من طرف المكلف X	16
70	الميزان التجاري للمكلف X	17
71	الضريبة على الدخل الاجمالي للمكلف X	18
72	إحصائيات التحقيق المحاسبي والتحقيق المصوب والمعمق خلال الفترة (2016-2020)	19

## قائمة الاشكال

الصفحة	عنوان الأشكال	الرقم
11	طرق التحصيل الجبائي	01
18	مشاكل التحصيل الجبائي	02
26	أنواع الرقابة الجبائية	03
39	هياكل ووسائل الرقابة الجبائية	04
43	تطور حصيلة الرقابة الجبائية في الإيرادات الجبائية العادية للفترة (2011-2019)	06
48	الهيكل التنظيمي للمديرية الضرائب لولاية المسيلة	07
54	الهيكل التنظيمي للمديرية الفرعية للرقابة الجبائية	08
73	عدد الملفات الخاضعة لعملية الرقابة الجبائية خلال الفترة (2016-2020)	09
73	الحقوق المسترجعة من عملية الرقابة الجبائية خلال الفترة (2016-2020)	10

## فهرس الملاحق

عنوان الملحق	الرقم
إشعار بالتحقيق المحاسبي	01
محضر المعاينة	02
إشعار بالتحقيق المصوب	03

# مقدمة

تعمل الادارة الضريبية للحفاظ على الأموال العامة وذلك من خلال مجموعة من الاجراءات تفرضها على المكلفين بالضريبة من اجل محاربة اي انحراف او مخالفة يمارسونها للتهرب من دفع مستحقاتهم الجبائية.

ولهذا تسعى الدولة الجزائرية كباقي الدول إلى تطوير أنظمتها الجبائية من خلال تفعيل وتطوير آليات الرقابة الجبائية التي تمكنها من مراقبة التصريحات، وعدم الفوترة والتصريح الكاذب وغيرها من الطرق التدليسية التي يلجأ إليها المتعاملون الاقتصاديون من أجل التهرب من الضريبة، لذا لا تستطيع الدولة تقدير الضريبة في ظل زيادة السوق الموازية، حيث تسعى إدارة الضرائب إلى عصرنة القطاع وهكذا يصعب على المكلفين بالضريبة الهروب من الضريبة واسترجاع الأموال المهربة وتحسين المردودية.

### 1- إشكالية البحث:

ومن خلال ما سبق يمكن طرح الإشكالية الرئيسية التالية:

- كيف تساهم الرقابة الجبائية في زيادة التحصيل الجبائي في الجزائر؟

### 2- الأسئلة الفرعية:

وعلى هذا الأساس يمكننا دعم الإشكالية الرئيسية بعدد من التساؤلات الفرعية التالية:

- ماهية التحصيل الجبائي؟
- ما هي مراحل الرقابة الجبائية؟
- ما هي العلاقة التي تربط بين الرقابة الجبائية والتحصيل الجبائي؟
- بماذا نفسر تراجع التحصيل الجبائي في الإدارة الجبائية؟

### 3- الفرضيات: للإجابة عن التساؤلات المطروحة قمنا بوضع الفرضيات التالية:

- التحصيل الجبائي هو عبارة عن تحصيل الاموال المفروضة على المكلفين بالضريبة.

• الرقابة الجبائية هي مجموعة من الإجراءات تقوم بها الإدارة للتأكد من صحة الملفات والسجلات والوثائق.

• لم تحقق الرقابة الجبائية في الجزائر الأهداف المرجوة منها لزيادة في التحصيل الجبائي.

• تعود الزيادة في نسبة التهرب الضريبي إلى كثرة الضرائب المفروضة على المكلفين.

#### 4- المنهج المستخدم والأدوات:

لنقل تفاصيل هذا الموضوع اتبعنا المنهج الوصفي والتحليلي حيث استخدمنا المنهج الوصفي في الجانب النظري وذلك بتوضيح مختلف المفاهيم حول الرقابة الجبائية والتحصيل الجبائي كما استعنا بالمنهج التحليلي في جزء من الجانب النظري فيما يخص زيادة التحصيل الجبائي وأيضاً لتحليل المعطيات والوثائق المقدمة من طرف مديرية الضرائب لولاية المسيلة محل الدراسة، أما الأدوات المستخدمة فاعتمدنا على الكتب والمقالات والقوانين (قانون الإجراءات الجبائية وقانون الضرائب المباشرة والرسوم على رقم الأعمال) وأيضاً المذكرات الماجستير والدكتوراه.

#### 5- أهمية الدراسة:

تعتبر الرقابة الجبائية إحدى الوسائل الفعالة التي تكسب من خلالها الإدارة الجبائية والحكومة مكاسب للخزينة العمومية وكذا تفعيل التحصيل الضريبي ومن هنا تكمن أهميتها حيث تسمح لأعوانها بالتصرف في إطار قانوني على إجبار المكلفين بالتصريح بمدخلاتهم وممتلكاتهم لكن بسبب التهرب الضريبي والغش والتملص تقف هذه العوائق أمامها وتمنعها من تحقيق أهدافها.

#### 6- أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق العديد من الأهداف التالية:

- معرفة أنواع التحقيقات الجبائية ومراحلها؛
- التركيز على مدى فعالية الرقابة الجبائية في زيادة التحصيل الضريبي؛
- دراسة إحصائيات التهرب الضريبي في الجزائر وأهم المخالفات التي قاموا بها والعقوبات المطبقة عليهم؛

- تجسيد الدراسة النظرية على الجانب التطبيقي وذلك من خلال تسليط الضوء على أهم الإجراءات المؤدية إلى زيادة التحصيل الضريبي.

### 7- أسباب اختيار الموضوع:

يعود سبب اختيارنا لهذا الموضوع إلى أسباب ذاتية وأخرى موضوعية.

#### • الأسباب الذاتية:

الموضوع له صلة بالتخصص الدراسي ورغبتنا في الاطلاع عليه والاستفادة منه أكثر مستقبلاً.

#### • الأسباب الموضوعية:

كثرة تداول آلية الرقابة الجبائية التي تعتبر الآلية الوحيدة لحد الساعة لمكافحة التهرب الضريبي.

### 8- الدراسات السابقة:

يعتبر هذا البحث مكملاً لبعض الدراسات السابقة في بعض الجوانب التي لها علاقة بالتحصيل والتهرب الضريبي وفعالية الرقابة الجبائية ومن أهم الدراسات التي كانت تدور حول موضوعنا هي:

1- **سميرة بوعكاز:** مساهمة التحقيق الجبائي في الحد من التهرب الضريبي مذكرة مقدمة لنيل متطلبات شهادة الدكتوراه الطور الثالث في العلوم التجارية تخصص محاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة الجزائر 2015/2014 وتطرقت إشكالية البحث إلى أي مدى تساهم فعالية التحقيق الجبائي في الحد من التهرب الضريبي، وسعت هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

تشخيص ظاهرة التهرب الضريبي وواقعها في ظل النظام الضريبي الجزائري.

- إبراز أهمية التحقيق الجبائي من خلال التأكد من مدى صحة وصدق التصريحات الجبائية والمحاسبية المكتتبه من طرف المكلفين، ومعرفة أهم مكونات التحقيق الجبائي وقدرته على المساهمة في الحد من التهرب الضريبي.

2- **بوشري عبد الغني:** فعالية الرقابة الجبائية وأثرها في مكافحة التهرب الضريبي في الجزائر (2009/1999)، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود مالية وبنكية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان، الجزائر 2010/2009، تطرقت إشكالية البحث إلى مدى فعالية الرقابة الجبائية في النظام الضريبي الجزائري؟ وما هي آثارها في مكافحة التهرب الضريبي والتي تعتبر ظاهرة اقتصادية خطيرة تعيق التنمية الاقتصادية وتقف حائلا دون تحقيق أهداف السياسة والنظام الضريبي، بالإضافة إلى تقديم دور وآليات الرقابة الجبائية في الحد من انتشار هذه الظاهرة وأهم التدابير والإجراءات المتخذة من طرف الدولة للوقوف على مدى قدرتها في التخفيف من حدتها.

3- **لعلوي محمد:** دراسة تحليلية لقواعد تأسيس وتحصيل الضرائب بالجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم، تخصص علوم اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2015/2014. تطرقت إشكالية البحث إلى إمكانية تحليل أو قياس فعالية ونجاعة عملية تأسيس وتحصيل مختلف الضرائب والرسوم وإرساء قواعد حقيقية لها اعتمادا على مؤشرات الأداء للمنظومة الجبائية، وهدف هذا البحث إلى دراسة تشخيص الإطار النظري للمنظومة الجبائية وعلاقتها بالهيكل الاقتصادي للدولة والآليات النظرية لإصلاحها، كما تحاول تقييم واقع تسيير المنظومة الجبائية بالجزائر، وأفاق تطويرها تجاوبا مع متطلبات البيئة المحلية والدولية، اعتمادا على مؤشرات الأداء لعينة الدراسة.

### 9- الإطار الزمني والمكاني والموضوعي:

- **الإطار الزمني:** قمنا بإجراء الدراسة الميدانية في 2022/03/15 الى 2022/03/30 وتم تسليط الضوء على السنوات التالية من 2016 الى 2020.
- **الإطار المكاني:** تتحدد دراستنا لموضوع البحث من خلال الإطار المكاني المتعلق بمديرية الضرائب لولاية المسيلة وبالتحديد مكتب الرقابة الجبائية.
- **الإطار الموضوعي:** اهتمت هذه الدراسة بدراسة دور الرقابة الجبائية في تفعيل عملية التحصيل الجبائي في الجزائر.

## 10- هيكل الدراسة:

من أجل الإجابة عن إشكالية الدراسة وتساؤلاتها الفرعية تم تقسيم البحث إلى ثلاث فصول:

- الفصل الأول مفاهيم عامة حول التحصيل الضريبي.

حيث تم تقسيمه إلى مبحثين: المبحث الأول تحدثنا فيه عن ماهية التحصيل الجبائي أما المبحث الثاني تطرقنا إلى إجراءات ومشاكل التحصيل الجبائي.

- في الفصل الثاني خصص للرقابة الجبائية وقد قسم بدوره إلى مبحثين حيث عرضنا في المبحث الأول الإطار العام للرقابة الجبائية أما في المبحث الثاني فقد خصصناه للرقابة الجبائية والتحصيل الجبائي في الجزائر.

بينما في الفصل الثالث والأخير فتطرقنا إلى الدراسة الميدانية حول واقع الرقابة الجبائية لمديرية الضرائب لولاية المسيلة.

وقد تناولنا مبحثين حيث في المبحث الأول خصصناه لتقديم نبذة عامة عن مديرية الضرائب لولاية المسيلة، أما المبحث الثاني مساهمة الرقابة الجبائية في زيادة التحصيل الجبائي .

## 11- صعوبات الدراسة

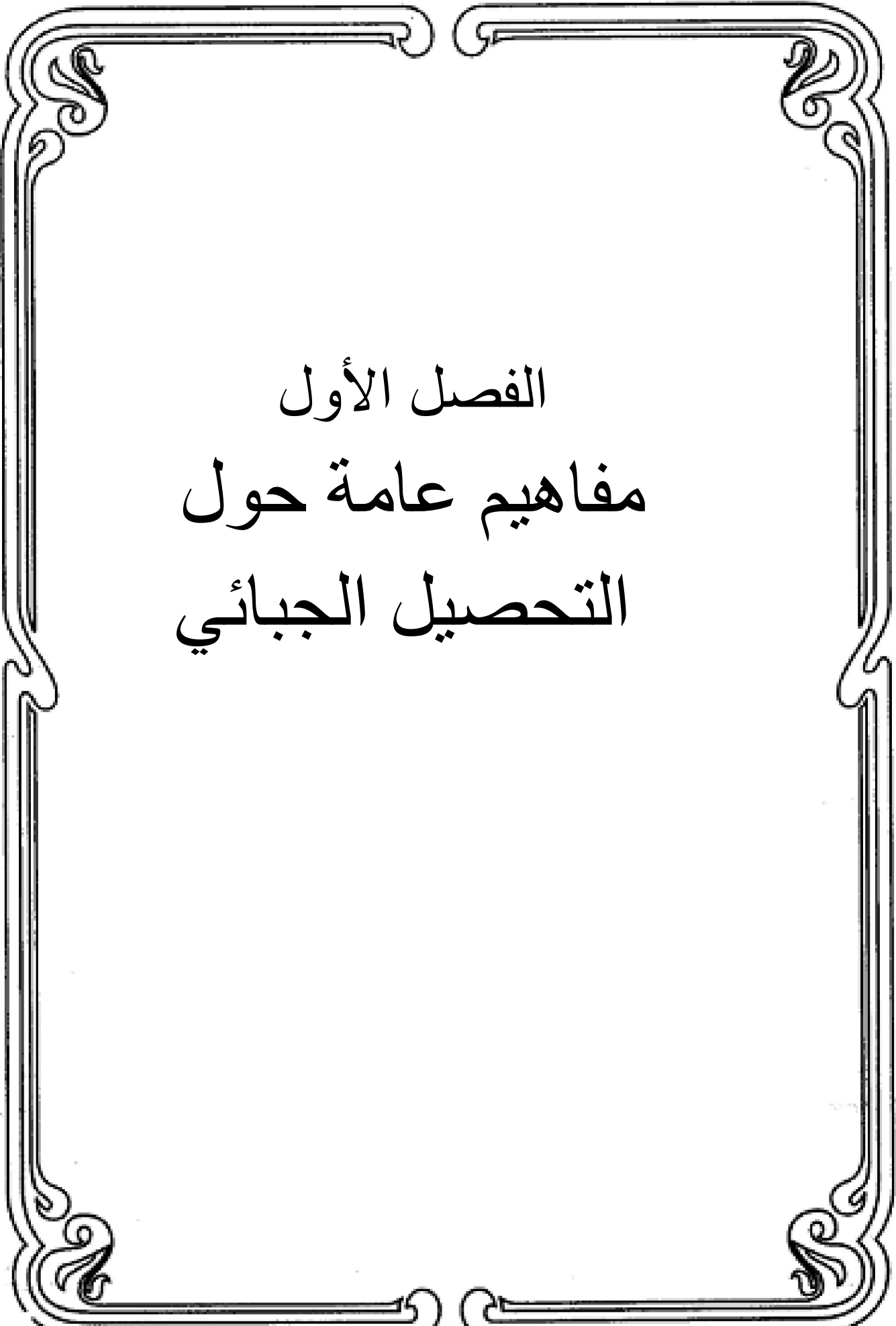
أي بحث علمي لا يخلو من الصعوبات خاصة في مثل هذه المواضيع التي تتطلب بذل مجهود ووقت لإنجازها ولهذا وجدنا:

- صعوبة في الحصول على بعض المراجع المتعلقة بالرقابة الجبائية وكذا بعض الإحصائيات الجديدة؛

- قصر المدة الممنوحة لإعداد البحث؛

- صعوبة الحصول على المعلومات الخاصة بالمكلفين بالضريبة من قبل مديرية الضرائب لولاية المسيلة ذلك بحجة تعرضهم لضغوطات العمل، الحفاظ على السر المهني وتحفظها فيما يخص الأمور الجبائية؛

- صعوبة الحصول على الوثائق والملاحق الرسمية.



الفصل الأول  
مفاهيم عامة حول  
التحصيل الجبائي

## الفصل الأول \_\_\_\_\_ مفاهيم عامة حول التحصيل الجبائي

### تمهيد

تقوم الادارة الضريبية بعد الرقابة الجبائية بالقيام بعملية التصفية الضريبية وتحديد وعائها الضريبي وفقا لتصريحات المقدمة من طرف المكلف بالضريبة، ومن هنا يأتي دور التحصيل الجبائي الذي يسند مهمته الى قبضة الضرائب بأنواعها بالنسبة للإدارة الضريبية وتختلف مصادر التحصيل باختلاف نوع النشاط الممارس من قبل المكلف.

فرغم الجهود المبذولة من طرف الادارة الضريبية إلا انها تواجه عدة مشاكل التي اصبحت من بين انشغالات الدولة والباحثين في ميدان التشريع الضريبي مما دفعها الى اتخاذ مجموعة من الاجراءات للحصول على قيمة الضريبة بهدف مواجهة مشاكل التحصيل الجبائي.

ولإحاطة بذلك خصصنا هذا الفصل في التحدث عن مفاهيم عامة حول التحصيل الجبائي والتي يتضمن المباحث التالية:

**المبحث الأول: ماهية التحصيل الجبائي.**

**المبحث الثاني: إجراءات ومشاكل التحصيل الجبائي.**

## الفصل الأول \_\_\_\_\_ مفاهيم عامة حول التحصيل الجبائي

المبحث الأول: ماهية التحصيل الجبائي.

بعد قيام الإدارة الضريبية بإخطار الممول بدين الضريبة وتبليغه بمواعيد دفع الضريبة تأتي مرحلة التحصيل الجبائي وفق عمليات تقوم بها ادارة الضرائب والتي من خلالها تحسن الإيرادات الضريبية للدولة بجمع مبالغ الضرائب لصالح الخزينة العمومية وفي مواعيدها المحددة وبطرق مناسبة.

وبالتالي سنحاول في هذا المبحث التطرق الى مفهوم التحصيل الجبائي وأهم وطرقه.

المطلب الأول: مفهوم التحصيل الجبائي.

هناك عدة تعاريف للتحصيل الجبائي نذكر منها ما يلي:

**التعريف الأول:**

التحصيل الضريبي هو مجموعة العمليات والإجراءات التي تؤدي إلى نقل دين الضريبة من ذمة المكلف بالضريبة إلى الخزينة العمومية وفقا للقواعد القانونية والضريبية المطبقة في هذا الإطار<sup>1</sup>.

**التعريف الثاني:** التحصيل الضريبي هو مجموعة العمليات التي تقوم بها الإدارة المالية في سبيل وضع القوانين والأنظمة الضريبية موضع التنفيذ وبالتالي إيصال حاصلات الضرائب إلى الخزينة العمومية<sup>2</sup>.

ومن خلال التعريفين السابقين يمكن القول ان التحصيل الضريبي هو مجموعة العمليات التي يتم من خلالها نقل قيمة الضريبة من جيوب المكلفين بها إلى الخزينة العمومية أي إيصال حاصلات الضرائب إلى خزينة الدولة، ويرتبط تحصيل الضريبة بقواعد قانونية التي يحددها المشرع الضريبي ويتم دفع نقدا أو عن طريق البنك.

<sup>1</sup> محمد عباس محرز، "اقتصاديات الجبائية والضرائب"، ط 4، دار هومة للنشر، الجزائر، 2008، ص156.

<sup>2</sup> دليلة معزوز، مريم مسقم، "التحصيل الضريبي عن طريق الحجز، آلية لضمان تحصيل الديون الجبائية"، مجلة العلوم القانونية والاجتماعية، مجلد 06، العدد 3، 2021، ص352.

## الفصل الأول \_\_\_\_\_ مفاهيم عامة حول التحصيل الجبائي

### المطلب الثاني: طرق التحصيل الجبائي.

بعد انتهاء الإدارة الضريبية من تحديد مقدار الضريبة الواجبة الدفع، تقوم بتحصيلها لصالح الخزينة العمومية، وهذا وفقا لعدة طرق أهمها:

#### 1- طريقة التسديد المباشر.

يقوم المكلف بالضريبة حسب هذه الطريقة بتسديد مبلغ الضريبة إلى الإدارة الجبائية، هي الأكثر انتشارا، وتتم في أغلب الأحيان بناء على التصريح المقدم من قبل المكلف، أو بعد إتمام الحساب أو الربط النهائي للضريبة، والذي تقوم الإدارة الجبائية<sup>1</sup>.

أو عندما يتم تحديد دين الضريبة تخطر الإدارة الضريبية الممول بمقدار الضريبة المستحقة، وعليه ميعاد أو مواعيد الدفع والإجراءات التي يجب إتباعها، فيقوم الممول مباشرة بتوريد قيمة الضريبة إلى الجهة في الميعاد أو المواعيد المذكورة ويتضح من ذلك أن الوفاء المباشر قد يتم على دفعة واحدة أو قد يتم على عدة أقساط.<sup>2</sup>

#### 2- طريقة الحجز من المنبع.

حسب هذا الأسلوب يتم تحصيل الضريبة من المكلف عند النقطة التي يتحقق فيها الدخل وقبل تسلمه، حيث يكلف القانون جهات بمسؤولية استقطاع مبلغ الضريبة من الأشخاص الذين لهم عليهم حقوق وتوريدها إلى الإدارة الضريبية خلال فترة زمنية معينة ولا يمكن اتباع هذا الأسلوب بطبيعة الحال في جميع أنواع الضرائب بل لابد وأن يكون بين هذا الشخص المكلف بتحصيل الضريبة وبين المكلف علاقة حقوق بحيث يصبح الممول دائما لهذا الشخص، فعندما تعلن شركة المساهمة عن توزيع الأسهم يصبح المساهمون دائنون للشركة بهذه الأرباح الموزعة وممولون للضريبة على مداخيل القيم المنقولة في نفس الوقت.

<sup>1</sup> لطفي شعباني، "جبائية المؤسسة"، ط 02، دار النشر البيضاء العالمية، الجزائر، 2017، ص 37.

<sup>2</sup> حامد عبد المجيد دراز وآخرون، "مبادئ المالية العامة"، ب ط، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003، ص 111.

## الفصل الأول \_\_\_\_\_ مفاهيم عامة حول التحصيل الجبائي

ومن هنا يستطيع شركة مساهمة استقطاع قيمة الضريبة، ثم توريد تلك الضريبة المستحقة منهم وتسليمهم الأرباح الصافية بعد خصم الضريبة، ثم توريد تلك الضريبة المستقطعة إلى إدارة الضرائب<sup>1</sup>.

تتميز هذه الطريقة ب:<sup>2</sup>

- ✓ سهولة وسرعة التحصيل.
- ✓ استحالة التهرب من الضريبة، حيث تحصل قبل الحصول المكلف نفسه على المادة الخاضعة للضريبة.
- ✓ لا يشعر المكلف بوقوع الضريبة وفي أغلب الأحيان يجهل مقدارها.
- ✓ انخفاض النفقات الجبائية في هذه الطريقة، لأن الشخص المكلف بتحصيل وتوريدها للخزينة لا يتقاضى أجرا نظير ذلك.
- ✓ يضمن هذا الأسلوب تدفق الإيرادات للخزينة بصفة مستمرة على مدار السنة.

### 3- طريقة الأقساط المقدمة.

وفي ظل هذا الأسلوب يكون لدى الممول من الخبرة ما يمكنه من تقدير قيمة الضريبة التي ستستحق عليه في نهاية العام بطريقة تقريبية، ويكون لدى الممول من بعد النظر ما يجعله يقوم بتوريد بعض المبالغ في صورة أقساط دورية (شهريا أو كل ثلاثة أشهر) مقدما تحت حساب الضريبة، ثم تتولى الإدارة الضريبية في نهاية العام اتخاذ إجراءات الربط وتحديد دين الضريبة، ثم تقوم بعمل التسوية على أساس ما تم دفعه من أقساط أثناء السنة، فتطالبه بدفع ما تبقى عليه أو ترد له ما زاد عن قيمة الضريبة أو ترحل المبلغ كقسط مقدم تحت حساب الضريبة، وقد ترى بعض التشريعات خاصة في الدول المتخلفة والنامية والتي تنخفض فيها درجة الوعي الضريبي عدم ترك حرية الاختيار للممول في اتباع هذا الأسلوب، فتتص على ضرورة تسديد الضريبة على أقساط المقدمة يتولى التشريع تحديد طريقة احتساب عددها ومقدارها ومواعيد دفعها.<sup>3</sup>

<sup>1</sup> سماعيل عيسى، "تطبيقات طرق التحصيل في النظام الضريبي الجزائري"، مجلة القانون العقاري، جامعة حسيبة بن بوعلي، العدد 15، الشلف، 2021، ص20.

<sup>2</sup> ثابتي خديجة، "دراسة تحليلية حول الضريبة والقطاع الخاص"، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم تجارية وعلوم تسيير، تخصص تسيير المالية العامة، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2012/2011، ص32.

<sup>3</sup> حامد عبد المجيد دراز، "مبادئ المالية العامة"، ب ط، دار مركز إكسكندرية المكتبات، الإسكندرية، 2000، ص205.

## الفصل الأول \_\_\_\_\_ مفاهيم عامة حول التحصيل الجبائي

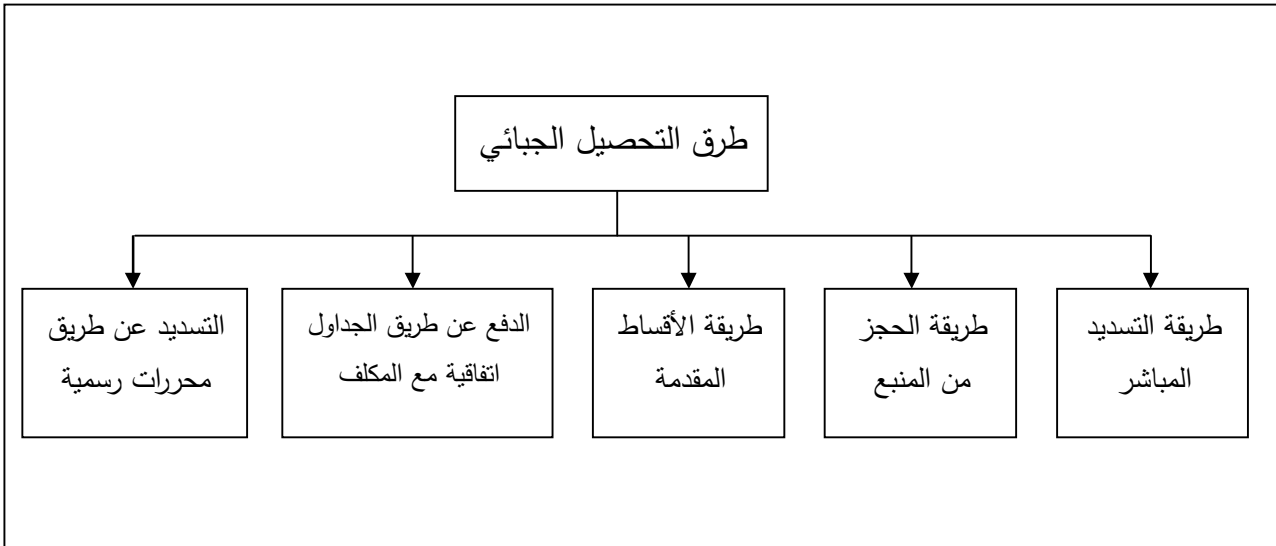
### 4- الدفع عن طريق الجداول الاتفاقية مع المكلف.

وفي هذه الحالة عندما تكون حالة المكلف تمر بعسر مالي، تقوم الإدارة الضريبية بمساعدة المكلف في تسديد الضريبة المستحقة عليه، وذلك بمنحه التسهيلات في دفع مبلغ الضريبة، عن طريق السماح له بإمضاء تعهد اتفاقي مع الإدارة الضريبية بموجبه يستطيع دفع الضريبة على فترات دورية، شهريا أو كل ثلاثة أشهر حسب حالة، مراعاة لضائقته المالية.<sup>1</sup>

### 5- التسديد عن طريق محررات رسمية.

حسب هذه الطريقة يكون تحصيل الضريبة مثبتا عن طريق وضع الطابع أو الطابع المميزة أو العلامات بدفع الرسوم مثلما أدرجت في الجدول بتعويضها بعلامات مطبوعة بواسطة آلات خاصة سبق للإدارة الضريبية أو وافقت عليها، ومثال ذلك شراء طابع الدمغة، ولصقها على العقود أو الشهادات والمحررات.... إلخ.<sup>2</sup>

### الشكل رقم (01): طرق التحصيل الجبائي.



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على المعلومات السابقة الذكر.

<sup>1</sup> الجيلاني بلواضح، "التهرب الضريبي بين فعالية آليات الرقابة واستراتيجية المكافحة"، مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، كلية علوم اقتصادية والتجارية، قسم علوم التجارية، تخصص علوم تجارية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2015، ص16.

<sup>2</sup> المرجع نفسه، ص16.

# الفصل الأول \_\_\_\_\_ مفاهيم عامة حول التحصيل الجبائي

## المبحث الثاني: إجراءات ومشاكل التحصيل الجبائي

تعتبر الضريبة مصدر هام من مصادر تمويل الخزينة، فيجب تحصيلها وعدم ترك مجال المكلفين بالضريبة بإتباع أي أسلوب من أساليب التهرب والاحتتيال، واستغلال الثغرات الجبائية القانونية لذلك يجب على الإدارة الضرائب مواجهة هذه المشاكل وفق مجموعة من الإجراءات المعمول بها وفق التشريع الضريبي.

### المطلب الأول: إجراءات التحصيل الجبائي.

يتم بموجب إجراءين هما إجراءات التحصيل الودي وإجراءات التحصيل الجبري.

#### 1- إجراءات التحصيل الودي.

التحصيل الودي للضريبة هو إجراء عادي يتضمن استدعاء مباشر للمكلف قصد تسديد مستحقته الجبائية في الوقت المحدد طبقاً للتنظيمات الجاري العمل بها وعملية التحصيل الودي تعني توجه المكلف بالضريبة من تلقاء نفسه إلى الإدارة الضريبية لدفع الأموال المستحقة عليه بنفسه وفي آجالها المحددة.

- وقد حددت مذكرة المديرية العامة للضرائب رقم 167 المؤرخة في 1995/05/02 المتعلقة بموضوع إنعاش التحصيل قبل اللجوء إلى الإجراءات الردعية، أحكام التحصيل الودي للضريبة حيث أوجبت على قابض الضرائب توجيه استدعاءات ودية للمكلفين بالضريبة قصد تسوية ديونهم الجبائية<sup>1</sup>.

- تلجأ الإدارة الضريبية إلى اختيار 30 مدين ويقوم بهذه العملية قابض الضرائب المختص الذي يوجه استدعاءات موجهة على ثلاث فئات:<sup>2</sup>

**الفئة الأولى:** تتكون هذه الفئة من 10 مدينين مبلغ دينهم الجبائي يفوق 500.000.00 دج.

**الفئة الثانية:** تتكون هذه الفئة من 15 مدين يتباين مبلغ دينهم الجبائي ما بين 500.000.00 دج و 100.000.00 دج.

<sup>1</sup> وفاء شيعاوي، "إجراءات التحصيل الجبري في منازعات الضرائب مباشرة"، مجلة العلوم الإنسانية، كلية الحقوق والآداب والعلوم الاجتماعية، جامعة محمد خيضر، العدد 18، بسكرة، 2010، ص189.

<sup>2</sup> مراد ميهوبي، إجراءات تحصيل الضريبة أي فعالية، مجلة التواصل في الاقتصاد والإدارة، العدد 39، قالمة، 2014، ص245-246.

## الفصل الأول \_\_\_\_\_ مفاهيم عامة حول التحصيل الجبائي

الفئة الثالثة: تتكون هذه الفئة من 05 مدينين يكون مبلغ دينهم الجبائي أقل من 100.000.00 دج.

### 2- إجراءات التحصيل الجبري.

وتتمثل إجراءاته فيما يلي:

أ- **التنبيه:** يأتي التنبيه في الدرجة الأولى من درجات المتابعة، ويرسل التنبيه بعد يوم من تاريخ الاستحقاق الضريبي حيث يعتبر التنبيه وثيقة متابعة وعقدا قضائيا قانونيا يرسل للمكلف المعني مع ضمان وصوله إليه مع وضوح جميع المعلومات والتي تتمثل أساسا في: اسم ولقب وعنوان المدين بالضريبة، رقم المادة الضريبية، السنة المالية وتاريخ فرض الضريبة ومبلغ الضريبة.<sup>1</sup>

ب- **الحجز الإداري:** الحجز الإداري في المجال الضريبي هو مجموعة الإجراءات التي تقوم بها الإدارة الضريبية بوضع المال تحت يدها وبيعه لاستيفاء حقوقها، بموجب قرار إداري تنفيذي مكتوب يصدره المدير الولائي للضرائب، وللحجز الإداري في المجال الضريبي نظام خاص، ومنعه المشرع ليسهل على الإدارة الضريبية تحصيل ديونها من أموال المكلف بالضريبة ومن خلال ذلك تكون السلطة العامة خصما وحكما في نفس الوقت، فهي الدائن وطالب التنفيذ وهي السلطة التي تشرف على هذه الإجراءات لتحصيل ديونها والتي هي بحوزة المكلف المدين، وتجدر الإشارة إلى أن إجراء الحجز ومهما كان هدفا للضغط على المكلف المدين لدفعه للوفاء بالضريبة المستحقة عليه فهو إجراء لا تقصده الإدارة الضريبية لذاته بل هو إجراء تمهيدي ومقدمة ضرورية لعملية بيع أملاك المكلف من أجل استيفاء حق الخزينة العمومية.<sup>2</sup>

توجد عدة أشكال للحجز نعرض أهمها فيما يلي:<sup>3</sup>

- **الحجز التنفيذي:** هو إجراء يسمح بوضع منقولات المتقاعس عن دفع الضريبة التي تكون في حوزته أو ملك له تحت يد العدالة قصد بيعها لتصفية الدين الذي هو على عاتقه.

<sup>1</sup> أحمد بساس، محمد دوة، "أهمية التحصيل الجبري في تعظيم الحصيلة الضريبية"، دراسة تحليلية لإجراءات التحصيل الجبري وفق النظام الضريبي الجزائري، مجلة القانون العقاري، العدد 15، الأغواط، 2021، ص125.

<sup>2</sup> عيسى قسايسية، حقوق المكلف بالضريبة في مواجهة امتيازات الإدارة أثناء ممارسة إجراءات التحصيل الجبري للضريبة، مجلة القانون العقاري، كلية الحقوق، جامعة الجزائر 1، الجزائر، العدد 15، 2021، ص60.

<sup>3</sup> وفاء شيعاوي، مرجع سبق ذكره، ص193.

## الفصل الأول \_\_\_\_\_ مفاهيم عامة حول التحصيل الجبائي

- **الحجز على الأثاث والمبيعات:** هو إجراء يسمح بحجز الأثاث والمبيعات في الأسواق والمعارض تكون في متناول المتقاعس عن دفع الضريبة بترخيص من القاضي الاستعجالات أو رئيس المحكمة.

- **الحجز على التحصيل الزراعي:** هو إجراء يسمح بوضع ثمار أو مزروعات أو غرس تحت يد العدالة تكون أصلا ملكا للمتقاعس عن دفع الضريبة.

- **الحجز إدعائي أو مطلب:** هو إجراء يسمح لبعض الأشخاص الذين يدعون أن لهم حقوق ملكية أو حقوق رهنية على ملك العقاري لدى الغير يكون مستعدا لتسليمه.

- **الحجز التوقيفي أو الحدي:** هو إجراء تنفيذي يساهم فيه ثلاثة أطراف لأنه يخص ثلاثة أشخاص هم الدائن الأصلي من له حق الحجز لدى المدين وله هو أيضا دين على آخر ويسمح هذا الإجراء للمدين أن يحصل دينه قصد تبرئة ذمته لدى الدائن الأصلي.

- **الحجز العقاري للعقارات:** هو إجراء يتيح للإدارة الضريبية بأن تطلب من القاضي منحها ترخيصا بحجز أملاك عقارية للمتقاعس عن الضريبة قصد تحصيل الديون الجبائية التي على عاتقه.

### ج- الغلق المؤقت للمحلات التجارية:

يتخذ قرار الغلق المؤقت من طرف المدير المكلف بالمؤسسات الكبرى ومدير الضرائب بالولاية، كل حسب مجال اختصاصه، بناء على تقرير يقدم من طرف المحاسب المتابع ولا يمكن أن تتجاوز مدة الغلق ستة (06) أشهر ويبلغ قرار الغلق من طرف عون المتابعة الموكل قانونا أو المحضر القضائي.

إذا لم يتحرر المكلف بالضريبة المعني من دينه الجبائي أو لم يكتتب سجلا للاستحقاقات يوافق عليه قابض الضرائب صراحة، في أجل عشرة (10) أيام ابتداء من تاريخ التبليغ يقوم المحضر القضائي أو العون المتابع بتنفيذ قرار الغلق المؤقت.

يمكن للمكلف بالضريبة المعني بإجراء الغلق المؤقت أن يطعن في القرار من أجل رفع اليد، بموجب عريضة يقدمها إلى رئيس المحكمة الإدارية المختصة إقليميا الذي يفصل في القضية كما هو

## الفصل الأول \_\_\_\_\_ مفاهيم عامة حول التحصيل الجبائي

الحال في الاستعجالي بعد سماع الإدارة الجبائية أو استدعائها قانونا لا يوقف الطعن تنفيذ قرار الغلق المؤقت<sup>1</sup>.

### د- بيع الأشياء المحجوزة:

يجب أن تبدأ العملية البيعية في المهلة التي يسمح بها القانون ولا يمكن إيقافها في أي حالة من الأحوال، على قابض الضرائب أن يتخذ جميع الإجراءات اللازمة للحصول على التأشيرة السريعة لورقة البيع، والسماح في مهلة قدرها شهر ابتداء من تاريخ تطبيق لحجز بالإعلان عن التاريخ المحدد للبيع العمومي عن طريق الجرائد، عند التاريخ المحدد يتم بيع الأشياء المحجوزة وقيمتها تقدر بأقل ثمن<sup>2</sup>.

### المطلب الثاني: مشاكل التحصيل الجبائي.

توجد عدة عوامل تعيق فعالية التحصيل الضريبي مما ينعكس سلبا على دور وأهمية الضريبة في المجتمع لذلك يجب معالجتها وتجنبها قدر الإمكان، وتتمحور هذه العوامل فيما يلي:

#### 1- الجمود الضريبي.

يؤدي بقاء أي نظام ضريبي لفترة زمنية طويلة إلى خلق تقاليد فنية وإدارية ترتبط بطبيعة عناصر أوعية الضرائب من جهة وبإجراءات تقديرها، ربطها، تحصيلها، وتنظيم إدارتها من جهة أخرى، وينشأ ارتباط كل من المكلفين بهذه التقاليد.

كما يصعب إحداث أي تغيير في النظام الضريبي سواء يفرض ضرائب جديدة أو إلغاء وتعديل ضرائب قائمة لذلك يشكل الجمود الضريبي كعائق كبير للإحداث أي إصلاح ضريبي، ويعتبر الجمود الضريبي نتيجة لظاهرة الاعتياد التي تفسر بطء الإجراءات الضريبية<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> وزارة المالية المديرية العامة للضرائب، قانون الإجراءات الجبائية، المادة 146، 2022، ص 53.

<sup>2</sup> محمد لعلاوي، دراسة تحليلية لقواعد تأسيس وتحصيل الضرائب بالجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص علوم اقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2015، ص 77.

<sup>3</sup> ناصر مراد، 'فعالية النظام الضريبي بين النظرية والتطبيق'، ط 2، ديوان المطبوعات الجامعية، 2016، ص 127.

### 2- الازدواج الضريبي.

تعتبر ظاهرة الازدواج الضريبي من الظواهر التي تكتسي اهتماما واسعا على المستوى المحلي أو الدولي وهي إحدى المشكلات التي تطرح عند تقرير أي نظام ضريبي.

**مفهوم الازدواج الضريبي:** يقصد به فرض نفس الضريبة أكثر من مرة على الشخص ذاته وعن نفس المال وفي المدة ذاتها<sup>1</sup>.

يتضح من هذا التعريف وجوب توفر شروط معينة لتحقيق الازدواج الضريبي والذي تتمثل فيما يلي:<sup>2</sup>

أ- **وحدة الشخص المكلف بالضريبة:** المقصود بهذا الشرط أن يكون الشخص الذي فرضت عليه ضريبتان أو أكثر هو نفس الشخص وفي هذا المجال لا توجد صعوبة بالنسبة للأشخاص الطبيعيين، لكن تبرز الصعوبة فيما يتعلق بالأشخاص المعنوية بحيث إذا فرضت الضريبة على أرباح الشركة ثم على نصيب المساهمين في هذه الأرباح فمن الناحية القانونية لا يوجد ازدواج ضريبي لأن الشركة شخصية معنوية مستقلة.

ب- **وحدة المادة الخاضعة للضريبة:** أي أن تفرض الضريبة على نفس المادة الخاضعة أو الوعاء الضريبي أكثر من مرة، أما إذا فرضت في كل مرة على مادة مختلفة فلا تكون بصدد ازدواج ضريبي حتى ولو تحققت الشروط الأخرى.

ج- **وحدة الضرائب المفروضة:** يشترط لوجود الازدواج الضريبي أن تفرض ضريبتان من نوع واحد أو متشابهة لذلك تعمل الاتفاقيات الدولية خاصة بتجنب الازدواج الضريبي على تحديد الضرائب التي تعتبر متشابهة.

<sup>1</sup> عبد الناصر نور وآخرون، "الضرائب ومحاسبته"، دار المسيرة للنشر والتوزيع، ط 01، عمان، الأردن، 2003، ص 326.

<sup>2</sup> البشير بركات، "الازدواج الجبائي الدولي والاتفاقيات التي أبرمتها الجزائر مع بعض الدول في هذا الميدان"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في الحقوق، كلية الحقوق، فرع قانون دولي وعلاقات دولية، جامعة الجزائر 1، الجزائر، 2015، ص 16-17.

### 3- التهرب الضريبي.

التهرب من الضريبة هو ظاهرة يحاول فيها المكلف بالضريبة عدم دفعها كلياً أو جزئياً بعد تحقق واقعته المنشئة، والتهرب قد يكون مشروعاً أو غير مشروع وهو الذي يتضمن مخالفة قانونية وهو الذي يعبر عنه في الدراسات المالية بالتهرب الضريبي ويكون التهرب مشروعاً في حالتين<sup>1</sup>:

— حالة الاستفادة من الثغرات القانونية التي يتضمنها التشريع الضريبي كان يفرض المشرع ضريبة على أرباح الأسهم فتعتمد الشركات إلى توزيع الأرباح في صورة مقابل حضور جلسات الجمعيات العمومية للشركة، كي لا تلحق الضريبة وتلتافي ذلك تقوم بعض التشريعات كالتشريع الفرنسي بإخضاع مقابل حضور الجلسات من ضريبة التركات؛

— عدول الأفراد عن شراء السلعة التي تفرض عليها الضريبة مرتفعة أو الانصراف عن ممارسة استغلال معين، لأن الضريبة على دخله أكثر ارتفاعاً منها على الدخول الأخرى؛

أما التهرب غير مشروع فهو التهرب الذي يتضمن غشاً أو احتيالا يلجأ إليه المكلف بالضريبة للتخلص منها، ومن صورته محاولة المكلف التهرب من تحديد دين الضريبة عن طريق الامتناع عن تقديم الإقرار أو أن يتخلص من جزء من الضريبة عندما يقدم إقراراً لا يتفق وحقيقة، في مجال الضريبة الجمركية صورة إدخال السلع المستوردة خفية، أو أن يذكر قيمة للسلع المستوردة أقل من قيمتها الحقيقية<sup>2</sup>.

### 4- الضغط الضريبي

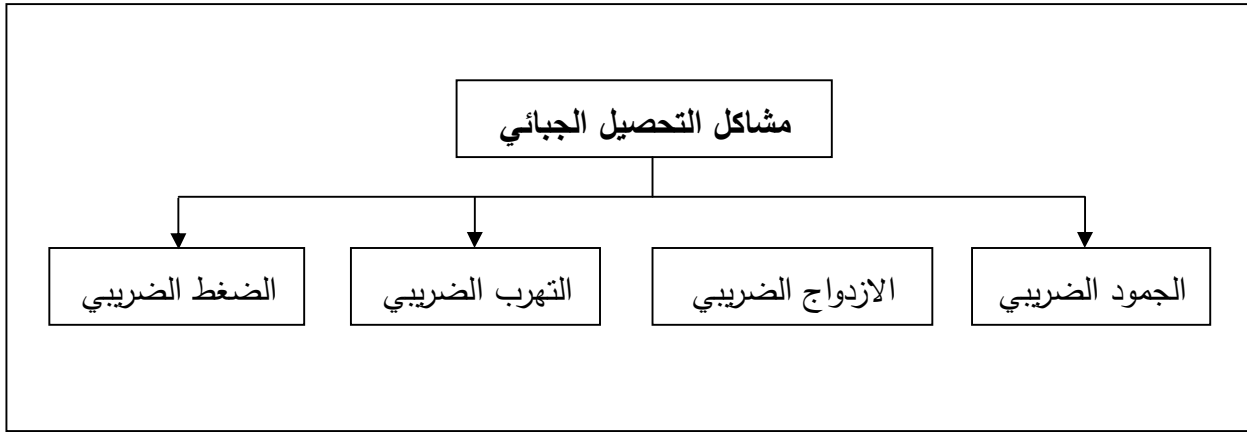
يقصد بالضغط الضريبي ذلك التأثير الذي يحدثه فرض الضرائب المختلفة والذي يختلف تبعاً لحجم الاقتطاعات الضريبية من جهة، وصورة التركيب للهيكل الضريبي من جهة أخرى، ويعبر الضغط الجبائي على العبء الذي يحدثه الاقتطاع الضريبي على الاقتصاد الوطني وتهدف النظرية العامة للضغط الضريبي الكشف عن صيغ للإخضاع الضريبي تنقلص معها الآثار السلبية إلى أقصى درجة على ضوء الوضع الأمثل الذي تحدده ظروف المجتمع وأيديولوجيته<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> عادل فليح العلي، "المالية العامة والتشريع المالي الضريبي"، دار الحامد للنشر والتوزيع، ط 01، عمان، 2007، ص 123.

<sup>2</sup> عبد الحميد عفيف، "فعالية السياسة الضريبية في تحقيق التنمية المستدامة"، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة ماجستير، كلية علوم اقتصادية وتجارية وعلوم التسيير، تخصص الاقتصاد دولي والتنمية المستدامة، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2014، ص 19.

<sup>3</sup> ناصر مراد، سمير بن عياد، "شروط فعالية النظام الضريبي الجزائري"، مجلة دراسات جبائية، العدد 3، ديسمبر 2013، ص 399.

الشكل رقم 02: مشاكل التحصيل الجبائي.



المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على المعلومات السابقة الذكر

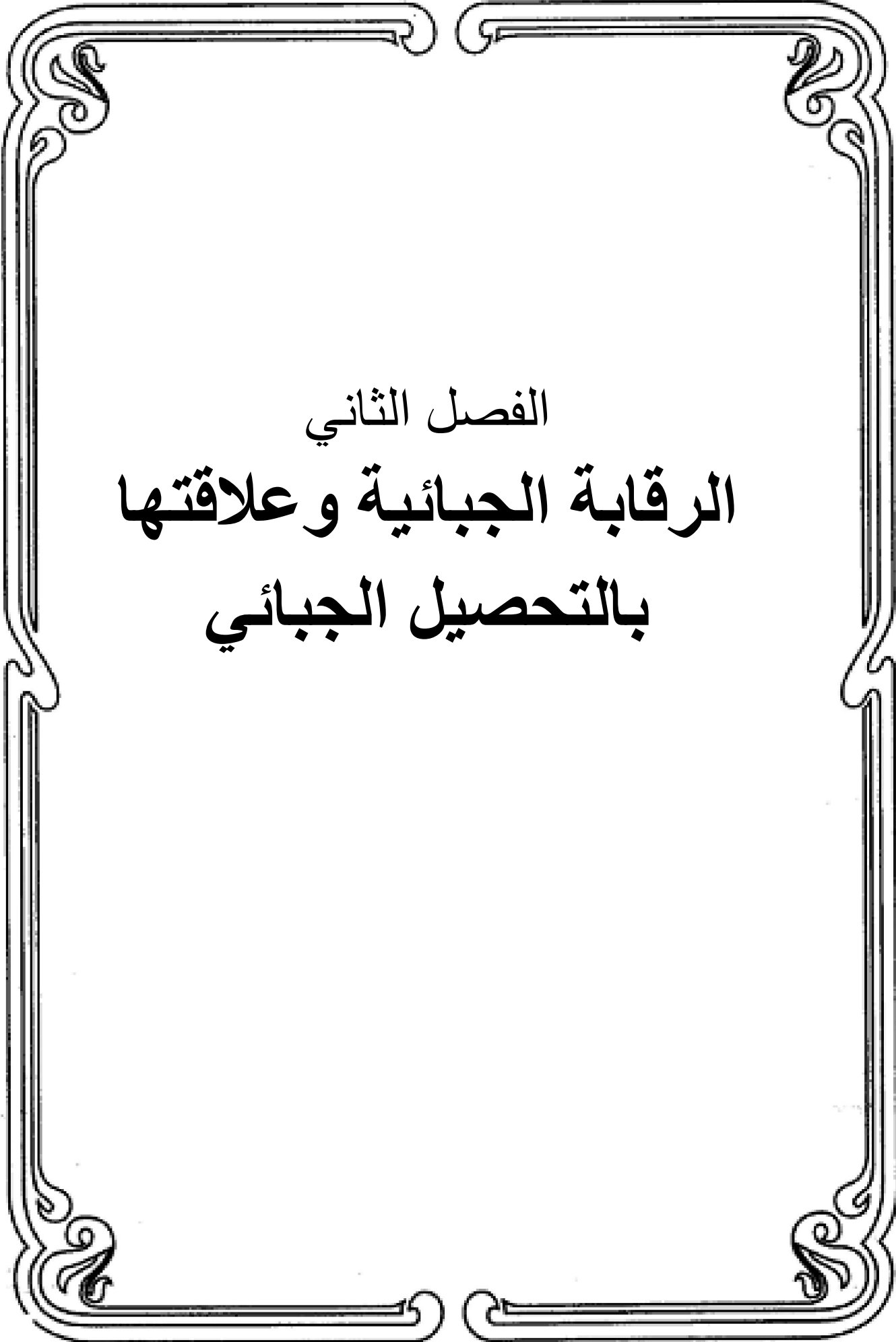
## الفصل الأول \_\_\_\_\_ مفاهيم عامة حول التحصيل الجبائي

### خلاصة الفصل:

من خلال ما سبق نستخلص أن عملية التحصيل الجبائي أهم مرحلة تقوم بها الإدارة الضريبية، لتجميع مختلف الإيرادات الجبائية للدولة لتغطية نفقاتها العامة واللازمة، وبالتالي تهدف جميع الدول إلى ضمان فرضها وتحصيلها بمختلف الطرق والإجراءات بداية بالإجراءات الودية وفي حالة فشلها تتوجه الإدارة مباشرة إلى إجراء التحصيل جبرا والتي يتصدرها التنبيه مرورا بالحجز الإداري بكل أشكاله والغلق المؤقت للمحلات التجارية ثم الوصول أخيرا إلى عملية البيع.

ويمكن القول بأن المكلف سواء كان شخصا طبيعيا أو معنويا فهو ملزم بدفع ما عليه من الضرائب مساهمة منه في النفقات العمومية ولضمان حق الدولة في الضرائب المفروضة على المكلفين اتخذت الرقابة الجبائية إجراءات لضمان تحصيل قيمة الضرائب.

لذا سنحاول من خلال هذا الفصل الموالي التعرف على الرقابة الجبائية وعلاقتها بالتحصيل الجبائي.



الفصل الثاني  
الرقابة الجبائية وعلاقتها  
بالتحصيل الجبائي

## الفصل الثاني — الرقابة الجبائية وعلاقتها بالتحصيل الجبائي

تمهيد:

تسعى الإدارة الضريبية إلى ضمان الموارد الجبائية في الوقت المناسب، وهذا من أجل تغطية النفقات العامة، حيث خول لها القانون استخدام وسائل قانونية من أجل مراقبة التصريحات المقدمة من قبل المكلف والتي تسمى بالرقابة الجبائية والتي يتم من خلالها التحقق من مصداقية التصريحات ومحاربة الغش والتملص والتدليس من طرف المكلف بالضريبة، فالبعض منهم يحاولون اتباع كل أساليب التهرب والاحتتيال واستغلال الثغرات الجبائية القانونية، ومن أجل هذا عملت الجزائر كغيرها من الدول على محاربتهم، وذلك باستخدام عقوبات وغرامات التي تفرضها عليهم.

وعليه سوف يتم التطرق في هذا الفصل إلى المباحث التالية:

**المبحث الأول: الإطار العام للرقابة الجبائية**

**المبحث الثاني: الرقابة الجبائية والتحصيل الجبائي في الجزائر.**

## الفصل الثاني ————— الرقابة الجبائية وعلاقتها بالتحصيل الجبائي

المبحث الأول: الإطار العام للرقابة الجبائية.

الرقابة الجبائية هي من بين الوسائل التي تستخدمها مصالح إدارة الضرائب من أجل مراقبة التصريحات، ومعاينة الأخطاء والنقائص ومقارنتها وفقا للأسس وتشريعات جبائية، تسهر الإدارة الضريبية على تنظيمها وتطبيقها.

سوف نتطرق في هذا المبحث الى مفهوم الرقابة الجبائية ومراحلها.

### المطلب الأول: مفهوم الرقابة الجبائية.

تعتبر الرقابة الجبائية أداة فعالة تستخدمها الدولة للمحافظة على حقوق الخزينة، والحد من التهرب الضريبي.

ومن أجل الإلمام بكل معاني الرقابة الجبائية سوف نتطرق إلى بعض التعريفات التالية:

#### 1- تعريف الرقابة الجبائية.

**التعريف الأول:** الرقابة الجبائية هي مجموع العمليات التي تقوم بها الإدارة الجبائية قصد التحقق من صحة ومصداقية التصريحات المكتتبه من طرف المكلفين لغرض اكتشاف العمليات التدليسية التي ترمي إلى التملص والتهرب من دفع الضريبة وتقويمها<sup>1</sup>.

**التعريف الثاني:** وعرفها عبد المنعم فوزي على أنها "فحص لتصريحات وكل سجلات ووثائق ومستندات المكلفين بالضريبة سواء كانوا ذوو شخصية طبيعة أو معنوية وذلك بقصد التأكد من صحة المعلومات التي تحتويها ملفاتهم الضريبية"<sup>2</sup>.

ومن التعاريف السابقة نستنتج أن:

الرقابة الجبائية من بين المهام التي تقوم بها الإدارة الجبائية من أجل التأكد من صحة التصريحات التي يقدمها المكلف ومدى مطابقتها مع القوانين والتشريعات الجبائية.

#### 2- أنواع الرقابة الجبائية

<sup>1</sup> منور أو سرير، محمد حمو، جباية المؤسسات، ط1، مكتبة الشركة الجزائرية، بودواو، الجزائر، 2009، ص201.

<sup>2</sup> الجليلي بلواضح، يحي سعيدي، "فعالية الرقابة الضريبية في مكافحة التهرب الضريبي"، دراسة حالة مديرية الضرائب لولاية المسيلة خلال الفترة (2007-2012)، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد 12، 2014، ص35.

## الفصل الثاني — الرقابة الجبائية وعلاقتها بالتحصيل الجبائي

بما أن التصريحات الجبائية المكتتبة من قبل المكلفين والخاضعين للرقابة الجبائية متزايد، وجب على الإدارة الضريبية تنويع نشاطها وذلك باستعمال نوعين من الرقابة الجبائية وهي: الرقابة الداخلية، الرقابة الخارجية.

### أ- الرقابة الداخلية:

هي تلك الرقابة التي تتم من قبل أعوان الإدارة الجبائية المكلفة بتحصيل الضريبة، بناء على الوثائق والتصريحات التي يقدمها المكلفون بها إلى هذه المصلحة، حيث تتمثل في شكلين هما:<sup>1</sup>

### أ-1) الرقابة الشكلية:

تبدأ الرقابة الشكلية منذ استلام المصالح المعنية للتصريحات الجبائية المرسلة أو المودعة من قبل المكلفين، سواء التصريحات الشخصية أو التصريحات المهنية، وتتم مراقبتها بطريقة منتظمة وغير انتقائية، وذلك عن طريق الفحص الشكلي للعناصر المصرح بها، وتسوية الأخطاء إن وجدت وتتم أيضا عن طريق إجراء مقارنة بين المعلومات المتأنية من التصريحات (G50) و (G50A) وتلك المذكورة في التصريح السنوي ومع المعلومات التي تحصلت عليها الإدارة الجبائية من كشوفات الربط، وبطاقات المعلومات، وقوائم العملاء التي تمتلكها، وتهدف هذه الرقابة إلى تصحيح الأخطاء الملحوظة في التصريحات، وتسمح أيضا بالمساعدة في برمجة الملفات للرقابة المعمقة فيما بعد.<sup>2</sup>

### أ-2) الرقابة على الوثائق :

وهي على خلاف الرقابة الشكلية، حيث تتطلب إحضار الوثائق والسجلات المحاسبية وتكون هذه المراقبة شاملة، وتخص محتوى ومضمون التصريحات، وتعتبر فحص انتقادي للتصريحات والوثائق اعتمادا على المعلومات المكونة للملف الجبائي. وطبقا للمادة 187 من قانون الضرائب المباشرة، فإنه يمكن المصالح الجبائية طلب تقديم المحاسبة وجميع الأوراق الثبوتية التي بحوزة المكلف من أجل التأكد من صدق الأرقام المقدمة وصحتها.<sup>3</sup>

<sup>1</sup> شريف بغني، "سلطات الإدارة الجبائية في متابعة التحصيل الضريبي" مجلة القانون العقاري، العدد 15، 2021، ص 32.

<sup>2</sup> مصطفى عوادي، وزين يونس، الرقابة الجبائية على المكلفين بالضريبة في النظام الجبائي الجزائري، ط2، مطبعة صخري للنشر، الجزائر، 2010-2011، ص 12

<sup>3</sup> تكوك نومير، الجبائية وتسوية المنازعات المتعلقة بها في التشريع الجزائري، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في القانون العام المعمق، تخصص القانون العام، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2020-2021، ص 81.

## الفصل الثاني ————— الرقابة الجبائية وعلاقتها بالتحصيل الجبائي

ما يمكن إقراره أن هذا النوع من الرقابة نص عليه قانون الاجراءات الجبائية بحيث على الادارة مراقبة التصريحات والأعمال المستعملة لتحديد كل ضريبة أو حق، رسم أو إتاوة، حيث يتعين على المؤسسات والهيئات المعنية أن تقدم للإدارة الجبائية وبناء على طلبها الدفاتر والوثائق المحاسبية وتهدف هذه الرقابة إلى :

- الكشف عن الأخطاء في الحسابات والمعدلات والهوامش المختلفة للربح؛

- معرفة الوضعية المالية للمكلف كل سنة؛

- مراقبة مصداقية التصريحات بالمقارنة مع ما هو متوفر لدى مفتشية الضرائب؛

- إعداد قائمة المكلفين المقترضين للرقابة المعمقة.<sup>1</sup>

وفي حالة وجود بعض الغموض بإمكان الادارة الجبائية طلب توضيحات ومعلومات من المكلف.

### ب- الرقابة الخارجية:

تعرف بالرقابة المعمقة وتتمثل في التدخلات المباشرة لأعوان المحققين بأماكن تواجد نشاطات المكلفين إذ تهدف هذه التدخلات إلى التأكد من صحة ونزاهة التصريحات المكتتبه من طرفهم كما يتم الفحص الميداني الدفاتر والوثائق المحاسبية مع تبيراتها اللازمة وهذا لأربعة سنوات (04) لم يمسهما التقادم لمحاولة الكشف عن احتمالات التهرب الضريبي<sup>2</sup> وتحتوي الرقابة المعمقة على ثلاثة أنواع وهي التحقيق في المحاسبة، التحقيق المصوب في المحاسبة، التحقيق المعمق في مجمل الوضعية الجبائية الشاملة.

### 1) التحقيق في المحاسبة

وهو مجموعة من العمليات الرامية إلى مراقبة التصريحات الجبائية المكتتبه من طرف المكلفين بالضريبة، ويتم التحقق في الدفاتر والوثائق المحاسبية من طرف أعوان الادارة الضريبية بعين المكان، ماعدا في حالة طلب معاكس من طرف المكلف بالضريبة بوجهه كتابيا وتقبله المصلحة، أو في حالة قوة

<sup>1</sup> بوفلجة مجاهد، إيرادات الجماعات المحلية وأثر الرقابة الجبائية عليها، واقع بلدية ندرومة، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص تسير مالية عامة، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2014-2015، ص81.

<sup>2</sup> سفيان خلوفي، عبد الرؤوف بوجريو ، دور الرقابة الجبائية في تفعيل عملية التحصيل الضريبي خلال الفترة (2010-2014) دراسة حالة مديرية الضرائب لولاية ميلة، مجلة ميلاف للبحوث والدراسات، المجلد5، العدد1، جوان 2019، ص203.

## الفصل الثاني — الرقابة الجبائية وعلاقتها بالتحصيل الجبائي

قاهرة يتم إقرارها قانونا من طرف المصلحة، وتتم المراقبة على كل الوثائق مهما كان السند المستعمل لحفظ المعلومات (سندات تقليدية أو أنظمة الإعلام الآلي).<sup>1</sup>

### (2) التحقيق المصوب في المحاسبة

نصت عليه المادة 21- مكرر-1 من قانون الاجراءات الجبائية على أنه يمكن لأعوان الادارة الجبائية إجراء تحقيق مصوب في محاسبة المكلفين لنوع أو عدة أنواع من الضرائب لفترة كاملة أو لجزء منها غير متقدمة أو لمجموعة عمليات أو معطيات محاسبية لمدة تقل عن سنة جبائية، ويتم كذلك عندما تشكك الادارة الجبائية في صدق المستندات أو الاتفاقيات التي تم إبرامها من طرف المكلفين بالضريبة والتي تخفي المضمون الحقيقي للعقد عن طريق بنود تهدف إلى تجنب الضريبة أو التقليل من الأعباء الضريبية وتكون مدة التحقيق في عين المكان لهذا النوع من المراقبة شهرين تقريبا يخضع التحقيق المصوب في المحاسبة لنفس القواعد الخاصة بمراقبة المحاسبة المذكورة في المادة 20 من قانون الاجراءات الجبائية.<sup>2</sup>

### (3) التحقيق المعمق الوضعية الجبائية الشاملة

هو مجموع العمليات التي تهدف إلى مراقبة صحة التصريحات للدخول الإجمالية الخاضعة للضريبة على الدخل، وتكون بمقارنة الدخل المصرح بها مع إجمالي الدخل المحققة أثناء مسيرة الحياة<sup>3</sup> وهكذا يمكن لأعوان الادارة الجبائية أن يشرع في التحقيق المعمق في الوضعية الجبائية الشاملة للأشخاص الطبيعيين بالنسبة للضريبة على الدخل الإجمالي، سواء توفر لديهم موطن جبائي في الجزائر أم لا عندما تكون لديهم التزامات متعلقة بهذه الضريبة.<sup>4</sup>

وفي هذا التحقيق يتأكد الأعوان المحققون من الانسجام الحاصل بين المداخل المصرح بها من جهة، والذمة أو الحالة المالية والعناصر المكونة لنمط معيشة أعضاء المقر الجبائي من جهة أخرى.<sup>1</sup>

<sup>1</sup> - اسيا قاسيمي، فهيمة حدادو، "الرقابة الجبائية في الجزائر وسبل تفعيلها"، مجلة أوراق اقتصادية، المجلد 03، العدد 01، ديسمبر 2019، ص 159.

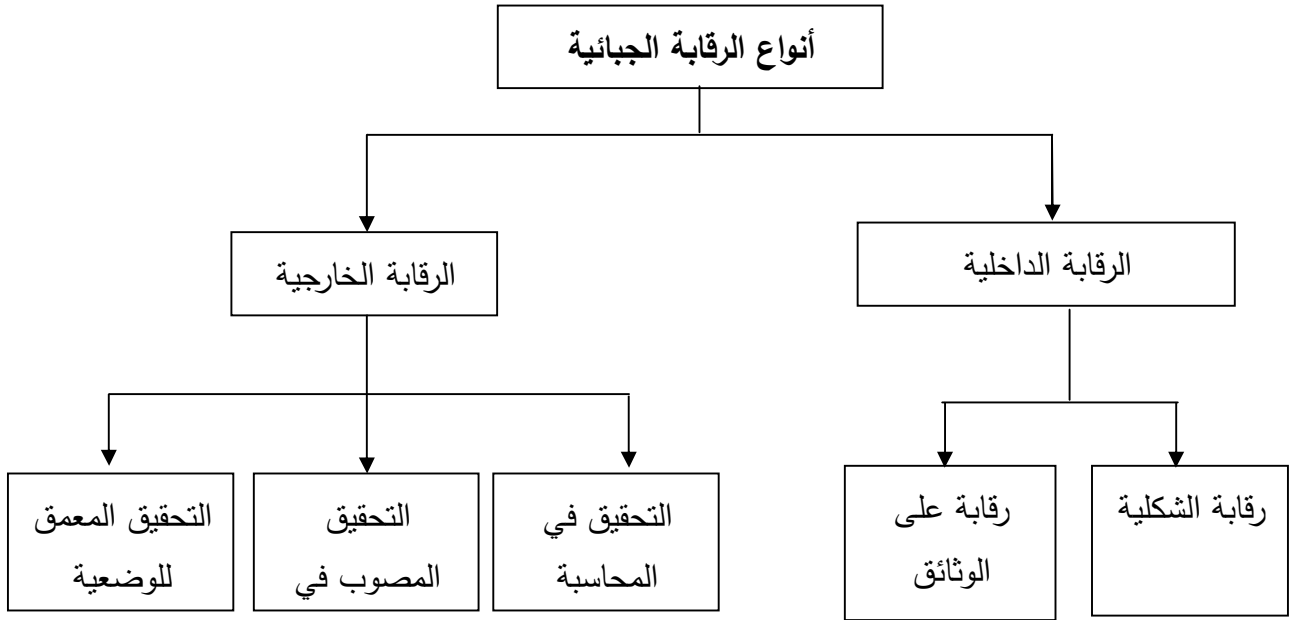
<sup>2</sup> - مصطفى عوادي، نصر رحال، "التحقيق الجبائي على محاسبة المكلفين بالضريبة في الجزائر" مجلة اقتصاد المال والاعمال، المجلد 01، ديسمبر 2016، ص 34.

<sup>3</sup> - علال بن ثابت، بلقاسم بوفاتح، دور المحقق الجبائي في الحد من التهرب الضريبي دراسة ميدانية، مجلة رؤى اقتصادية، المجلد 08، العدد 02، 2018، ص 187.

<sup>4</sup> وزارة المالية، ميثاق المكلفين بالضريبة الخاضعين للرقابة، 2017، ص 19.

## الفصل الثاني ————— الرقابة الجبائية وعلاقتها بالتحصيل الجبائي

الشكل رقم (03): أنواع الرقابة الجبائية



المصدر: إعداد الطالبتين بناء على المعلومات السابقة

### المطلب الثاني: مراحل الرقابة الجبائية

وتمر الرقابة الجبائية بالمراحل التالية:

**1- التحقيق المحاسبي:** هو مراقبة التصريحات الجبائية المكتتبه من طرف المكلف بالضريبة وفحص محاسبته، والتأكد من مدى تطابقها مع المعطيات المادية وغيرها حتى يتسنى معرفة مدى مصداقيتها<sup>2</sup> ويمر بالمراحل التالية:

#### المرحلة الأولى: التحضير للتحقيق

يعتمد المحقق على الملف الجبائي للمكلف كون أنه يحتوي على كافة الوثائق والبيانات وكذا المراسلات التي تتم بين الادارة والمكلف، وتختلف بيانات المكلف حسب طبيعته بالنسبة للشخص الطبيعي أو المعنوي وتتطلب هذه المرحلة مايلي:<sup>3</sup>

<sup>1</sup> قانون الاجراءات الجبائية، المادة 21-1، مرجع سبق ذكره، ص 14.

<sup>2</sup> منصور بن عمارة، إجراءات الرقابة المحاسبية والجبائية، د- ط، دار هومة لطباعة والنشر، الجزائر، 2011، ص 23.

<sup>3</sup> محمد نجيب مجدول، يوسف إسلام، الرقابة الجبائية وأثرها على التحصيل الضريبي، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر، في المحاسبة المالية، تخصص مالية مؤسسية، جامعة أكلي محند أولحاج، البويرة، 2018-2019، ص 13.

## الفصل الثاني ————— الرقابة الجبائية وعلاقتها بالتحصيل الجبائي

### 1 (الإعلام الأولي للمكلف بأداء الضريبة

إن البدء في عمليات التحقيق الجبائي لا يمكن أن تتم قبل إعلام المكلف مسبقا عن طريق إرسال إشعار\* بإجراء التحقيق مع وصل استلام مرفقا بميثاق حقوق وواجبات المكلف الخاضع للتحقيق، ويمنح له أجل أدنى لتحضير 10 أيام ابتداء من استلام هذا الإشعار.<sup>1</sup> ويتضمن ما يلي -السنوات التي سيتم مراقبتها -كل أنواع الرسوم محل التحقيق - تاريخ أو تدخل في عين المكان. -اسم ولقب ومرتبة الأعوان المكلفين بالرقابة.

كما يجب إعلام المكلف بإمكانية الاستعانة بمستشار جبائي، وأخيرا تقديم ميثاق المكلف بأداء الضريبة مع إشعار بالتحقيق الذي يحتوي على كل واجباته وحقوقه أثناء عملية المراقبة

(2)مكان إجراء التحقيق: يتم في مستوى مقر الشركة ويعتذر على المحقق إجراء الرقابة فيها لأسباب مبررة كضيق المحل ووجود المقر في حالة أشغال أو غيرها، فيمكن للمكلف بتقديم طلب إجراء المحاسبة على مستوى مكاتب المحققين.<sup>2</sup>

(3) مدة التحقيق: وتحدد مدة التحقيق المحاسبي كما يلي:

جدول رقم (01): كيفية تحديد مدة التحقيق المحاسبي.

نوع المؤسسة	03 أشهر	06 أشهر	09 أشهر
تأدية الخدمات	إذا لم يتجاوز رقم أعمالها 1000.000 دج	إذا لم يتجاوز رقم أعمالها 5000.000 دج	إذا تجاوز رقم أعمالها 5.000.000 دج
باقي المؤسسات	إذا لم يتجاوز رقم أعمالها 2000.000 دج	إذا لم يتجاوز رقم أعمالها 10.000.000 دج	إذا تجاوز رقم أعمالها 10.000.000 دج

المصدر: قانون الإجراءات الجبائية الجزائري 2022- مادة رقم 20-5.

<sup>1</sup> - سميرة بوعكاز، مساهمة فعالية التدقيق الجبائي في الحد من التهرب الضريبي، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 14، ديسمبر 2013، ص126.

\* أنظر: الملحق رقم 01 ص 90.

<sup>2</sup> - شهبيناز فروج، طويلب محمد، الرقابة الجبائية كأداة لتشخيص الأخطار الجبائية في المؤسسة الاقتصادية: دراسة حالة للمديرية الولائية للضرائب للجزائر غرب، المجلد 10، العدد1، 2021، ص300-301.

## الفصل الثاني ————— الرقابة الجبائية وعلاقتها بالتحصيل الجبائي

### 4) تقديم الوثائق المحاسبية:

وتتمثل الوثائق المطلوبة من طرف المحققين في:

سجل الأجرة - سجل التقويم - اليومية العامة -اليوميات الفرعية - الميزانيات فواتير البيع والشراء وكذا كل العقود والاتفاقيات الممضية مع الشركاء والزبائن والملفات القضائية الخاصة بالمؤسسة، وتم معاينة وتحرير محضر المعاينة\* لهذه الوثائق بعد انقضاء المدة اللازمة لتحضيرها والمحددة ب 10 أيام حسب القانون الجزائري.<sup>1</sup>

### المرحلة الثانية: سير التحقيق:

يوقع فيها المحققون على تعهد بأنهم استلموا الوثائق المحاسبية، وبعد الانتهاء من عملية الفحص فهم ملزمون بإرجاعها ويتم في هذه المرحلة:

**1- فحص المحاسبة من حيث الشكل :** حتى تكون المحاسبة صحيحة يجب أن تكون كاملة ومنتظمة ومسجلة في ( سجل اليومية العامة ،سجل الجرد...الخ) مؤشرة ومصادق عليها ،والوثائق التبريرية خاصة فواتير الشراء الاصلية على المدقق التأكد من أن المحاسبة تحتوي على مؤشرات متسلسلة وصحيحة.<sup>2</sup>

**2- فحص المحاسبة من حيث المضمون:** تعني قيام المحقق بدراسة معمقة ودقيقة للحسابات الرئيسية ويكون لها تأثير على تكوين الربح الخام أو القيمة المضافة لكل المشتريات والمخزونات وأن دفاتر الموردين والزبائن تتطابق مع دفاتر المؤسسة وأخيرا يجب التحقق من التدقيق في الحسابات الرئيسية للميزانية في فترة زمنية وتضم أصول الميزانية والتي تعتبر ملكا دائما أو مؤقتا للمؤسسة، وعلى المحقق التأكد من الوجود الفعلي والمادي للاستثمارات ومراقبة معدلات الاهتلاك وكذا المخزونات.<sup>3</sup>

<sup>1</sup>- المرجع نفسه، ص 301.

\* أنظر: الملحق رقم 02 ص 92.

<sup>2</sup>- سميرة بوعكاز، مرجع سبق ذكره، ص 127.

<sup>3</sup>- محمد نجيب مجدول، يوسف إسلام، مرجع سبق ذكره، ص 15.

## الفصل الثاني — الرقابة الجبائية وعلاقتها بالتحصيل الجبائي

### المرحلة الثالثة: نتائج التحقيق المحاسبي

وذلك بتصحيح حضوري مع المكلف بالضريبة بحضور مستشاره ويجب إقناعه بالأدلة لتلك النقائص والأخطاء وإما يفرض الضريبة المحددة بصفة تلقائية.<sup>1</sup> وتأتي مرحلة الرفض أو القبول المحاسبي، وهنا فإن المحقق ملزم بإرسال نسخة مبينا فيها التجاوزات المكتشفة والطرق المعتمدة في إعادة تأسيس الضريبة، وقد يفرض المراقب المحاسبة نظرا لكثرة الأخطاء والتأكد من أن المحاسبة غير مقنعة بسبب انعدام الوثائق الإثباتية، ويمكن كذلك أن يتم التقييم التلقائي بسبب اعتراض المكلف أو في حالة امتناعه عن الإجابة للطلبات الواردة من الإدارة الضريبية.<sup>2</sup>

### المرحلة الرابعة: نهاية التحقيق وإبلاغ المكلف

وهذا عن طريق التبليغ الأولي والنهائي حيث يقوم المحقق بكتابة التقرير النهائي والذي يسجل فيه كل المعلومات الخاصة بعملية المراقبة،<sup>3</sup> ومنح المكلف مدة 40 يوما وعند انتهاء هذه المدة يقوم المكلف بتقديم ملاحظاته وتبريراته أو قبوله للنقاط التي تمت تصحيحها، قبل تحرير المحقق للتبليغ بالتعديل النهائي.<sup>4</sup>

### 2- التحقيق المصوب في المحاسبة

استحدثت ضمن قانون المالية لسنة 2010، والمؤسس بأحكام المادة 22 من قانون المالية التكميلي لسنة 2008 والمقنن في المادة 20 مكرر من قانون الاجراءات الجبائية وهو أقل شمولية وأكثر سرعة من التحقيق المحاسبي ووسيلة تسمح بالقيام بتحريات مصوبة أو برمجيات أولوية بما أنه لا يمنع الإدارة الجبائية من التحقيق معمق للمحاسبة، مع الأخذ بعين الاعتبار الحقوق المدفوعة، حيث يخضع التحقيق المصوب في المحاسبة لنفس قواعد المطبقة في التحقيق المحاسبي والمكلف بالضريبة يتمتع بنفس الضمانات الممنوحة.<sup>5</sup>

<sup>1</sup> - المرجع نفسه، ص 27.

<sup>2</sup> - منصور بن عمارة، مرجع سبق ذكره، ص 27.

<sup>3</sup> - سميرة بوعكاز، مرجع سبق ذكره، ص 128.

<sup>4</sup> - شهيناز قروج، مرجع سبق ذكره، ص 301.

<sup>5</sup> - وزارة المالية، المديرية العامة للضرائب، ميثاق المكلفين للضريبة الخاضعين للرقابة، 2017، مرجع سبق ذكره، ص 8.

## الفصل الثاني — الرقابة الجبائية وعلاقتها بالتحصيل الجبائي

### المرحلة الاولى: التحضير للتحقيق المصوب في المحاسبة

ويتم التحقيق عندما تشكك الإدارة الجبائية في صدق المستندات أو الاتفاقيات التي تم إبرامها من طرف المكلفين بالضريبة، أثناء هذا التحقيق يطلب من المكلفين بالضريبة المحقق معهم بتقديم الوثائق المحاسبية والوثائق التوضيحية على غرار الفواتير والعقود ووصول الطلبات أو التسليم المرتبطة بالحقوق والضرائب والرسوم والاتاوى المتعلقة بالتحقيق ويتم بما يلي.<sup>1</sup>

### المرحلة الثانية: إعلام المكلف بالضريبة بإجراء التحقيق

ويتم بإعلام المكلف بالضريبة بذلك مسبقا عن طريق إرسال أو تسليم إشعار \* بالتحقيق مقابل إشعار بالوصول مرفقا بميثاق حقوق والتزامات المكلف بالضريبة المحقق في محاسبته، على أن يستفيد من أجل للتحضير مدته عشرة 10 أيام من تاريخ استلام الإشعار.

#### 1- مدة التحقيق:

لا يمكن أن تستغرق مدة التحقيق في عين المكان في الدفاتر والوثائق أكثر من شهرين (02) يجب معاينة نهاية التحقيق عن طريق محضر يستدعي المكلف بالضريبة المحقق معه لتأشيريه وتوضيح الإشارة عند الاقتضاء في المحضر في حالة رفض هذا الاخير التوقيع، وتمدد مدة التحقيق في حالة حدوث قوة قاهرة تم إثباتها في القانون المدني، وتمنع أعوان الادارة الجبائية من القيام بهذه الرقابة.

### المرحلة الثالثة: طلب المعلومات والتبريرات

وهذا بموجب أحكام المادة 20 مكرر من قانون الاجراءات الجبائية للرد على طلبات التوضيح أو التبرير عن وجود شبهة تحويل غير مباشر للأرباح، حسب المادة 141 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة يحدد هذا الأجل بسنة (01) عندما توجه طلب المعلومات للإدارات الجبائية الاخرى في إطار التعاون الاداري وتبادل المعلومات، يتمتع المكلف بالضريبة بأجل (30) يوما لإرسال ملاحظاته أو قبوله، إبتداء من تاريخ تسلمه إشعار إعادة التقييم.<sup>2</sup>

### 3- التحقيق المعمق في مجمل الوضعية الجبائية الشاملة

<sup>1</sup> قانون الاجراءات الجبائية، المادة 20 مكرر: الفقرة 1، 2022، مرجع سبق ذكره، ص 13.

\* انظر الملحق رقم 03، ص 91.

<sup>2</sup> - قانون الاجراءات الجبائية، المادة 20 مكرر الفقرة من 3 إلى 5، 2022، مرجع سبق ذكره، ص 13.

## الفصل الثاني — الرقابة الجبائية وعلاقتها بالتحصيل الجبائي

حيث عرف في المادة 21-1 على أنه يمكن لأعوان الادارة الجبائية أن يشرع في التحقيق المعمق للأشخاص الطبعين بالنسبة للضريبة على الدخل الإجمالي، سواء توفر لديهم موطن جبائي في الجزائر أم لا، ويتأكد الأعوان المحققون من الانسجام الحاصل بين المداخل المصرح بها من جهة والذمة المالية والعناصر المكونة لنمط معيشة أعضاء المقر الجبائي من جهة أخرى وعندما تظهر الوضعية الملكية لشخص غير محصي جبائيا وجود أنشطة أو مداخل متمثلة من الضريبة،<sup>1</sup> ويمكن تتبع ذلك من خلال المراحل التالية:

### المرحلة الأولى: التحضير للتحقيق المعمق في مجمل الوضعية الجبائية

يقوم المحقق باختيار مجموعة من الملفات المراد مراقبتها، ثم تقوم المفتشية بفحص الملف الجبائي الخاص بالدخل المعني بالتحقيق قبل نهاية كل سنة،<sup>2</sup> وبعد ذلك ترسل القائمة إلى المديرية الولائية للضرائب المختصة إقليميا من أجل دراستها، حيث تعد قائمة نهائية والتي ترسلها إلى رئيس مكتب المراقبة الجبائية من أجل تنفيذها، وترسل نسخة إلى المديرية الجهوية للضرائب للإعلام، ثم إلى الادارة المركزية من أجل المصادقة عليها، يتم انتقاء الأشخاص بموجب معايير موضوعية هادفة ويتم إتباع المراحل التالية:<sup>3</sup>

### 1) سحب وفحص الملف الضريبي الخاص بالمكلف

كما يمكن فحص الملفات من التعرف على المؤسسات والهيئات التي لها علاقة بالمكلف وذلك من أجل جمع المعلومات الخاصة بالتحقيق المعمق ومحاولة استخراج مجمل التناقضات والاختلالات الموجودة في الملف والتي ستكون محل مساءلة أمام المكلف لإبداء الملاحظات والتبريرات حولها.<sup>4</sup>

### 2) البحث عن المعلومة الجبائية لدى الغير

<sup>1</sup> - قانون الاجراءات الجبائية، المادة 21، 2022، مرجع نفسه، ص 14-15.

<sup>2</sup> - سميرة بوعكاز، مرجع سبق ذكره، ص 128.

<sup>3</sup> - أحلام بن صفي الدين، الرقابة الجبائية، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، كلية الحقوق، تخصص الدولة والمؤسسات العمومية، جامعة الجزائر 1، 2013-2014، ص 46.

<sup>4</sup> عبد الغني بوشري، فعالية الرقابة الجبائية وأثرها في مكافحة التهرب الضريبي (1999-2009)، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود مالية وبنوك، جامعة تلمسان، 2010-2011، ص 144.

## الفصل الثاني — الرقابة الجبائية وعلاقتها بالتحصيل الجبائي

وذلك بطلب المحقق معلومات جبائية من المؤسسات الخارجية التي لها علاقة بالمكلف بالضريبة مثل البنوك والمصارف لمعرفة قيم الأرصدة وتطور حركتها، والمحافظات التجارية وهيئات الضمان الاجتماعي للحصول على المعلومات والتوضيحات التي يعتمد عليها في التحقيق.<sup>1</sup>

### (3) إبلاغ المكلف بالتحقيق

لا يمكن القيام بالتحقيق المعمق دون إعلام المكلف بالضريبة بذلك مسبقا بإرسال إشعار مرفوقا بميثاق حقوق وواجبات المكلف بالضريبة المحقق في وضعيته الجبائية، ومنحه أجلا أدنى للتحضير يقدر بخمسة عشر (15) يوما ابتداء من تاريخ الاستلام.<sup>2</sup>

### المرحلة الثانية: سير التحقيق

في هذه المرحلة يلجأ المحقق إلى التحقق في الكشوفات البنكية مع المداخيل المصرح بها والنتائج المتحصل عليها يجمعها في ميزان الخزينة وكذلك اللجوء أيضا إلى التقييم الجزافي وطريقة التقييم التلقائي، وفي حالة جمع المحقق عناصر تثبت أن المكلف يحقق مداخيل مهمة مقارنة بما صرح به يمكنه طلب توضيحات وتبريرات حول ما صرح به المكلف كضريبة ومحققه من موارد ونفقات.<sup>3</sup>

### 1- طلب التبريرات والتوضيحات

أ- التبريرات: وتكون في الحالات التالية:

فيما يتعلق بوضعيته الجبائية، والتكاليف التي تم خصمها من الدخل الإجمالي والتي تثبت للإدارة أن المكلف المحقق معه يتمتع بمداخيل معتبرة مقارنة بتلك المصرح بها وبهذا يمكنها أخذ المبالغ لتغطية أعباء المكلف بالضريبة، وباستطاعة المكلف أن يبرر بأن المبالغ المستعملة ليست بمداخيل متملصة من الضريبة.<sup>4</sup>

<sup>1</sup> أحلام بن صفي الدين، مرجع سبق ذكره، ص47.

<sup>2</sup> قانون الاجراءات الجبائية، المادة 21، الفقرة 3، 2022، مرجع سبق ذكره، ص15.

<sup>3</sup> سميرة بوعكاز، مرجع سبق ذكره، ص129.

<sup>4</sup> - وزارة المالية، ميثاق المكلفين بالضريبة، 2017، مرجع سبق ذكره، ص19.

### ب- طلب التوضيحات

وذلك بتبرير وتوضيح الغموض في التصريحات وعدم التجانس بين المعلومات الخاصة بالتصريح بالدخل الإجمالي المحصل عليه والمعلومات المصرح بها.

يتمتع المكلف بالضريبة بأجل (40) يوما لتبليغ ملاحظاته أو قبوله، ويكون عدم الرد خلال هذا الأجل بمثابة قبول ضمني، أما في حالة رفض التوضيحات المقدمة من طرف المكلف فيتم إبلاغه بذلك.<sup>1</sup>

### المرحلة الثالثة: نهاية التحقيق وإبلاغ بالنتائج

بعد انتهاء المحقق قد يتوصل إلى نتيجتين إما قبوله لأسس فرض الضريبة المصرح بها من قبل المكلف وثم عليه إشعار هذا الأخير بغياب التقويم أو رفضها إذا علم أن ما هو مصرح به كمدخيل هي ليست حقيقية وغير مطابقة للواقع فيقوم بإعادة تكوين المدخيل التي بحوزة هذا المكلف وكذا تلك الدخول المحققة من قبل أولاده والأشخاص الذين يعيشون معه، وبعد انقضاء أجل الرد يكون المحقق ملزم بإعلام المكلف عن طريق التبليغ النهائي وأخيرا يقوم بالإعداد التقرير النهائي للتحقيق المعمق لمجمل الوضعية الجبائية.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> - عبد الغني بوشري، مرجع سبق ذكره، ص 146.

<sup>2</sup> - سميرة بوعكاز، مرجع سبق ذكره، ص 129.

## الفصل الثاني ————— الرقابة الجبائية وعلاقتها بالتحصيل الجبائي

المبحث الثاني: الرقابة الجبائية والتحصيل الجبائي في الجزائر

تسعى الجزائر إلى زيادة حصيلتها الضريبية من خلال اتباع عدة إجراءات أهمها الرقابة الجبائية كما وفرت عدة هياكل للقيام بعملية التحصيل الجبائي وهذا ما سنتعرف إليه في المطلب الأول.

### المطلب الأول: هياكل ووسائل الرقابة الجبائية

ترتكز مهام الرقابة الجبائية على مجموعة من الهياكل والأجهزة الإدارية المخول لها قانونيا للقيام بأداء هذه المهام على أكمل وجه، والتي تمارسها بطريقة منظمة وفعالة كما خول المشرع الجزائري للإدارة الجبائية القيام بالمهام المتعلقة بالرقابة الجبائية عن طريق المصالح، المكلفة بالوعاء والتحقق والتحصيل لمختلف الضرائب والرسوم، وتنقسم هيكلية الإدارة الجبائية كما يلي:

#### 1- الهياكل المركزية:

فالإدارة الجبائية على مستوى السلم المركزي تتكون من المفتشية العامة للمصالح الجبائية، مديرية التشريع الضريبي، مديرية المنازعات... إلخ. وإلى جانب هذه المديرية نجد مديرية الرقابة الجبائية والمكلفة بالرقابة مباشرة تقوم مديرية الرقابة الجبائية بالبحث عن المعلومات الأساسية للوعاء الضريبي ومراقبتها وتحصيل الضرائب والرسوم الخاصة بحالات التهرب والغش الضريبي، وتتكون من ثلاثة نيابات مديريات كما يلي<sup>1</sup>:

أ- نيابة مديرية الإحصاء والتجميع: وتكمن مهماتها في الآتي:

- القيام بمختلف الأشغال والبحوث المتعلقة بالمادة الضريبية لجمع وتوزيع المعلومات الإحصائية التي تمس الميدان الجبائي؛
- تقديم تنبؤات تخص المحاصيل والقيام بتحليلها ودراسة كل الطرق الممكنة لتحسين هذه التنبؤات.

<sup>1</sup> - عبد الرحمان مغاري، بلال شيخي، "دور الإدارة الجبائية في تنمية التحصيل الضريبي عن طريق تفعيل الرقابة الجبائية في الجزائر، مجلة دراسات جبائية، العدد 02، الجزائر، جوان 2013، ص 35-36.

## الفصل الثاني ————— الرقابة الجبائية وعلاقتها بالتحصيل الجبائي

ب- نيابة مديرية التحقيقات الجبائية: مكلفة بالمهام الموالية:

- تنسيق وتنظيم مهام ونشاطات مصالح التحقيقات المتواجدة على مستوى المصالح الخارجية.
- تنفيذ أعمال ذات مصلحة الجبائية، مثل الدراسات والتحقيقات التي تهدف إلى تحسين أداء الرقابة الجبائية وحسن تقدير المادة الخاضعة للضريبة؛
- بحث وتحليل ظواهر الغش والتهرب الضريبي بغرض اتخاذ التدابير اللازمة للحد من هاتين الظاهرتين اللتان تؤثران بشكل مباشر على المردودية المالية للجبائية المحلية.

### ج- نيابة المديرية الضمان والأنظمة الجبائية

- متابعة ومراقبة التشريع الجبائي، والتنظيم الخاص بإنتاج والتسويق وحركة التبغ، الخمر، المعادن النفيسة؛
- تقديم الجرد الخاص لختم الدولة والتأكد من صحة مسك واستغلال الكشف الوطني للأختام؛
- متابعة، مراقبة وتنشيط مصالح التسجيل والطابع.

### 2- المصالح غير المركزية:

وتسمى أيضا المصالح الخارجية ولها صلاحيات مستقلة نسبيا عن الإدارة المركزية، ونقصد بها<sup>1</sup>:

المديريات الجهوية للضرائب، المديرية الولائية للضرائب، المصالح الجهوية للأبحاث والمراجعات، مفتشيات الضرائب، قباضات الضرائب، مديرية كبريات المؤسسات.

أ- المديرية الجهوية للضرائب: تأخذ هذه المديرية على عاتقها تنشيط عمل المديرية الولائية التابعة لها، أي التابعة لاختصاصها الإقليمي وذلك انطلاقا من السهر على توجيه وتنسيق وتقويم ومراقبة عمل المديرية، وانطلاقا من هذه المهمة الموكلة لها، فالمديرية الجهوية تعمل وتلتزم بتطبيق النشاطات العلمية التالية<sup>2</sup>:

- تسهر على احترام أدوات تدخل المصالح الجبائية الجهوية وخلصاتها؛
- تقدم أي اقتراح لتكييف التشريع الجبائي؛

<sup>1</sup>- مصطفى عوادي، زين يونس، "الرقابة الجبائية على المكلفين بالضريبة في النظام الجبائي الجزائري، مرجع سبق ذكره، ص28.

<sup>2</sup>- محمد داودي، "الإدارة الجبائية والتحصيل الضريبي في الجزائر"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية والتسيير، معهد العلوم الاقتصادية، تخصص المالية العامة، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2005-2006، ص115-116.

## الفصل الثاني ————— الرقابة الجبائية وعلاقتها بالتحصيل الجبائي

- تشارك في أعمال تكوين الأعوان وتحسين مستواهم وتجديد معلوماتهم؛
- تدرس طلبات تنقل الأعوان فيما بين ولايات؛
- تقدر ما تحتاج إليه المصالح الجبائية الجهوية من وسائل بشرية ومادية وتعد تقريرا دوريا عن ظروف سير هذه الوسائل واستعمالها؛
- تنظم أشغال لجنة الطعون لدى الجهات المصدرة للقرار، والتي تنشأ في المستوى الجهوي؛
- توافق على استفادة الخاضعين للضريبة من المشتريات المعناة من الرسوم حسب الشروط التي ينص عليها التشريع الجبائي المعمول به.

### ب- المصالح الجهوية للأبحاث والمراجعات

يهتم هذا الجهاز بالأبحاث والمراجعات التابعة لمديريات البحث والمراجعات المتواجدة على مستوى كل من الجزائر، وهران، قسنطينة، والتي تتمتع بصلاحيات الدخل على المستوى الوطني للتحقيق في وضعيات كبار المكلفين بالضريبة من ناحية أهمية نشاطهم وكذا كبر حجم رقم أعمالهم اعتمادا على صلاحيات مديريةية البحث ومراجعات فهي مكلفة بما يلي:<sup>1</sup>

- يتمثل هدفها الأساسي في سد منافذ الغش والتهرب الضريبي ونظرا للحيل التي يستعملها بعض المكلفين بالضريبة للتلاعب بحقوق الخزينة عن طريق الغش الجبائي، استوجب الأمر في هذه مصلحة وضع إستراتيجية المراقبة أين يتم فيها معالجة هذه الإشكالية والهدف منها هو حماية فوائد الخزينة العمومية... الخ؛

- التأكد من تسديد الضرائب من قبل المكلفين بالضريبة، وذلك عن طريق تحضير وثيقة المعلومات تخص الممولين المدنيين الخاضعين للتحقيق وذلك لتبين ملكيتهم وكذا حساباتهم.

### ج- المديرية الولائية للضرائب<sup>2</sup>: وتتمثل مهامها فيما يلي:

- مراقبة عمل مفتشيات الضرائب وقباضات الضرائب والعمل على توفير الإمكانيات الضرورية للسير الحسن للمفتشيات والقباضات.

- دراسة واقتراح التقنيات الجبائية التي تمكن من الرقابة الجيدة؛

<sup>1</sup> عبد الرزاق عباس، "التحقيق المحاسبي والنزاع الضريبي"، دار الهدى للنشر والتوزيع، ط1، الجزائر، 2019، ص29-30.

<sup>2</sup> عبد الرحمان مغاري، شيخي بلال، مرجع سبق ذكره، ص37-38.

## الفصل الثاني ————— الرقابة الجبائية وعلاقتها بالتحصيل الجبائي

- تنسيق وتنشيط مصلحة التحقيقات على مستوى الولاية؛
- برمجة التحريات والتحقيقات المتعلقة بالتحقيق الجبائي في كل نقطة من حدود الولاية.

### د- مفتشيات الضرائب

تتولى مفتشية الضرائب على الخصوص مسك الملف الجبائي الخاص بكل خاضع للضريبة فتقوم بالبحث وجمع المعلومات الجبائية واستغلالها، ومراقبة التصريحات وإصدار الجداول الضريبية وكشوف العائدات وتنفيذ عمليات التسجيل، وتشكل المفتشيات حجر الأساس في تنظيم الإدارة الجبائية الساري العمل بها إلى غاية هذا اليوم فيما يخص الرقابة وتعتبر الحلقة الأكثر أهمية في النظام الجبائي الجزائري وهي تنقسم إلى:<sup>1</sup>

- مصلحة جباية المؤسسات والمهن الحرة؛
- مصلحة جباية مداخيل الأشخاص الطبيعيين؛
- مصلحة الجباية العقارية؛
- مصلحة التدخلات.

اعتمادا على هذه المصالح تقوم مفتشية الضرائب بمراقبة مختلف التصريحات التي تسلمها إلى المكلف (تصريحات، شهرية، سنوية) وفي حال وجود خطأ أو نسيان أو نقائص المعلومة تجري المراقبة المعمقة، وفحص التصريحات يتم بناء على المعطيات الموجودة في الملف الجبائي أو في كشوف الربط وبطاقات المعلومات.

### هـ- قباضات الضرائب

تتكفل قباضات الضرائب خصوصا بجداول الضرائب وسندات القبض وتحصيل الضريبة، ويمكنها زيادة على ذلك التسيير المالي للهيئات العمومية حسب الشروط التي يحددها التشريع والتنظيم المعمول بهما، كما تنقسم مصالح التحصيل إلى قسمين هما:<sup>2</sup>

- قباضة التحصيل الضرائب؛

<sup>1</sup>- سليمان عتير، "دور الرقابة الجبائية في تحسين جودة المعلومات المحاسبية"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، تخصص محاسبة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2012، ص111-112.

<sup>2</sup>- سليمان عتير، مرجع سبق ذكره، ص112.

## الفصل الثاني ————— الرقابة الجبائية وعلاقتها بالتحصيل الجبائي

- قبضة التسيير المالي للبلديات والقطاعات الصحية.

### و- مديرية كبريات المؤسسات

أنشأت مديرية كبريات المؤسسات بموجب المرسوم التنفيذي رقم 02-303 المؤرخ في 2002/09/28 والمعدل والمتمم بالمرسوم التنفيذي 05-494 المؤرخ في 2005/12/26م، حيث لها صلاحيات على المستوى الوطني وهي مكلفة بتسيير كل المهام معا وهي الوعاء والتحصيل والرقابة والمنازعات، ولقد باشرت عملها في سنة 2006، حيث تقوم بمتابعة المؤسسات البترولية والمؤسسات التجارية والصناعية من الناحية الجبائية.

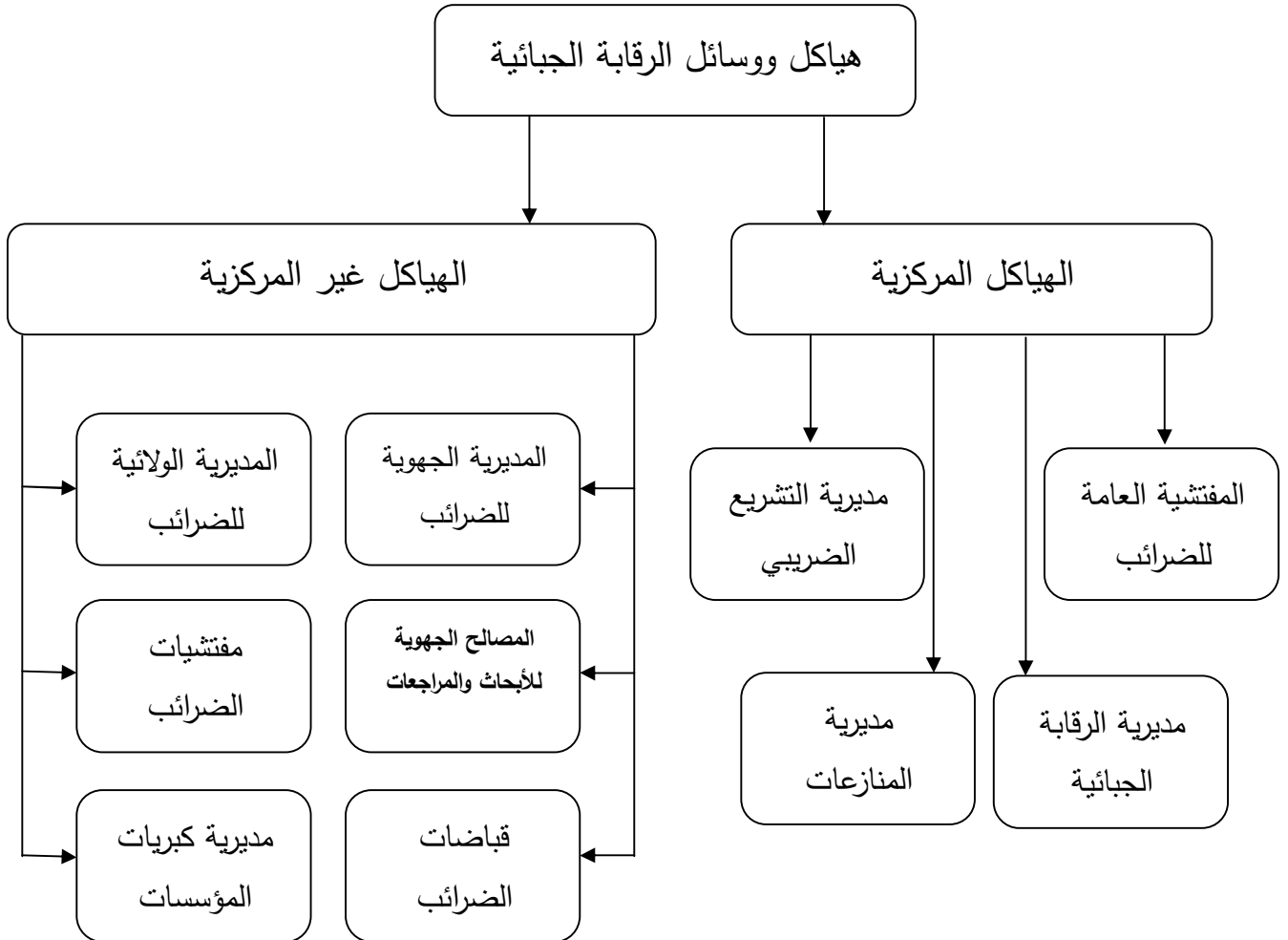
تتكون مديرية كبريات المؤسسات من خمسة (5) مديريات فرعية وهي<sup>1</sup>:

- المديرية الفرعية لجباية المحروقات؛
- المديرية الفرعية للتسيير؛
- المديرية الفرعية للرقابة والبطاقيات؛
- المديرية الفرعية للمنازعات؛
- المديرية الفرعية للوسائل.

<sup>1</sup> - عائشة بن عثمان، "أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على فعالية التدقيق الجبائي، دراسة حالة الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه طور الثالث في العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم التجارية، تخصص بنوك مالية والمحاسبة، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، 2018-2019، ص179.

## الفصل الثاني ————— الرقابة الجبائية وعلاقتها بالتحصيل الجبائي

الشكل رقم (04): هياكل ووسائل الرقابة الجبائية



المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على المعلومات السابقة

### المطلب الثاني: واقع التحصيل الجبائي في الجزائر

قبل التطرق إلى نسبة التحصيل الجبائي في الجزائر سنتطرق أولاً إلى أهم العقوبات التي سطرته

الجزائر في مكافحة التهرب الضريبي.

أولاً-عقوبات التهرب الضريبي في الجزائر

## الفصل الثاني — الرقابة الجبائية وعلاقتها بالتحصيل الجبائي

### 1- العقوبات الجبائية

تختلف العقوبات الجبائية بسبب المخالفات التي يرتكبها المكلف وهي كالتالي:

الجدول رقم (02): العقوبات الجبائية لمكافحة التهرب الضريبي في الجزائر.

بيان العقوبة	بيان المادة	نوع العقوبة
غرامة جبائية محددة بـ 30000 دج على المكلف بالضريبة الذي لا يقدم تصريحاً بالوجود.	المادة 183 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة.	عقوبة عدم التصريح بالوجود
تفرض تلقائياً الضريبة على المكلف بالضريبة الذي لم يقدم التصريح السنوي حسب الحالة، إما بصدد الضريبة على الدخل إجمالي والضريبة على الأرباح الشركات يضاعف المبلغ الحقوق عليه بنسبة 25% وتخفض هذه الزيادة إلى 10% أو 20% ضمن الشروط المحددة في المادة 322 من القانون الضرائب المباشرة إثر تقديم التصريح بعد انقضاء الآجال المحددة.	المادة 192 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة.	عقوبة عدم تقديم التصريح السنوي.
في حالة رفض المكلف بالضريبة التزامه بحق الاطلاع للأعوان المحققين على الدفاتر والمستندات والتي يتعين عليها تقديمها وفقاً للتشريع أو يقوم بإتلاف هذه الوثائق قبل الانقضاء الآجال المحددة لحفظها يعاقب بغرامة جبائية يتراوح مبلغها ما بين 5000 دج إلى 50000 دج ويترتب على هذه المخالفة زيادة على ذلك مبلغ قدره 100 دج كحد أدنى، عن كل يوم تأخير يبدأ سيرتها من تاريخ المحضر المحور لإثبات الرفض.	المادة 62 و 63 من قانون الإجراءات الجبائية.	العقوبة المطبقة عند رفض حق الاطلاع على الدفاتر والمستندات.
عندما يصرح المكلف بالضريبة ملزم بتقديم التصريحات بريح أو دخل ناقصاً أو غير صحيح يزداد على مبلغ الحقوق التي تملص منها نسبة: -10% إذا كان مبلغ الحقوق المتملص منها يقل عن مبلغ 50000 دج أو يساويه. -15% إذا كان مبلغ الحقوق المتملص منها يفوق 50000 دج ويقل عن مبلغ 200000 دج أو يساويه. -25% إذا كان مبلغ الحقوق المتملص منها يفوق 200.000 دج.	المادة 193 فقرة 01 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة.	عقوبة النقص في التصريح.
- عند القيام بأعمال تدليسية، تطبق زيادة موافقة لنسبة الإخفاء المرتكبة من طرف مكلف بالضريبة توافق هذه النسبة حصة الحقوق التي يتم إخفائها مقارنة بالحقوق المسترجعة بعنوان نفس السنة لا يمكن أن تقل هذه الزيادة عن 50% وعندما لا يدفع أي حق، تحدد النسبة بـ 100%.	المادة 193 فقرة 02 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة.	عقوبة الغش.
تطبق زيادة على مساهمة المكلف بالضريبة اذي لم يقيم باكتتاب التصريحات المنصوص عليها بعد انقضاء الآجال المحددة بالزيادة الآتية:	المادة 282 من قانون الضرائب المباشرة، الرسوم	عقوبة التأخير في تقديم التصريح في الآجال

## الفصل الثاني — الرقابة الجبائية وعلاقتها بالتحصيل الجبائي

<p>10% إذا لم يتجاوز التأخر عن التصريح مدة شهر واحد. 20% إذا تجاوز التأخر عن التصريح مدة شهر (01). إن الإيداع المتأخر للتصريح النهائي المنصوص عليه عندما لا يؤدي إلى عملية دفع فيترتب عنه دفع غرامة. 2500- إذا لم يتجاوز التأخر عن التصريح مدة شهر واحد. 5000- إذا تجاوز التأخر عن التصريح مدة شهر (1) دون أن يتعدى شهرين (2). 10000- إذا تجاوز التأخر عن التصريح مدة شهرين.</p>	<p>المماثلة.</p>	<p>المحددة.</p>
<p>إذا تبين بعد عملية التحقيق أن رقم الأعمال السنوي المصرح به من طرف المدين غير كاف أو إذا طبق الخصم في غير محله يضاف مبلغ الرسوم المتملص منها النسب الآتية: 10% إذا كان المبلغ المهرب أقل أو يساوي 50000 دج. 15% إذا كان المبلغ المهرب يزيد عن مبلغ 50000 دج ويقل أو يساوي 200000 دج. 25% إذا كان المبلغ المهرب يزيد عن مبلغ 200000 دج. أما في حالة استعمال طرق تدليسية تطبق غرامة 100% على مجمل الحقوق.</p>	<p>المادة 116 من قانون الرسوم على رقم الأعمال.</p>	<p>عقوبة نقص التصريح في مجال الرسم على القيمة المضافة.</p>

المصدر: من إعداد الطالبان بالاعتماد: على القوانين الجبائية، 2022.

### 2- عقوبات جزائية:

خول القانون للإدارة الجبائية فرض عقوبات جزائية عندما يتوفر القصد والعناصر في الغش والتحايل لإنقاص العبء الضريبي، في هذا الصدد تنص المادة 303 من قانون الضرائب المباشرة على أن يعاقب كل من تملص أو حاول التملص باستعمال طرق تدليسية في إقرار وعاء أي الضريبة أو رسم خاضع له أو تصفيته كلياً أو جزئياً بما يأتي:<sup>1</sup>

- غرامة مالية عن 50000 دج إلى 100000 دج عندما لا يفوق المبلغ المتملص منه 100000 دج؛
- الحبس من شهرين إلى ستة أشهر وغرامة مالية من 100000 إلى 500000 دج أو بإحدى هاتين العقوبتين عندما يفوق مبلغ الحقوق المتملص منها 100000 دج ولا يتجاوز عن 1000000 دج.
- الحبس من ستة أشهر إلى سنتين وغرامة مالية من 500000 دج إلى 200000 دج أو بإحدى هاتين العقوبتين، عندما يفوق مبلغ الحقوق المتملص منها 1000000 دج ولا يتجاوز 5000000 دج؛

<sup>1</sup> وزارة المالية المديرية العامة، المادة 303 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة 2022.

## الفصل الثاني — الرقابة الجبائية وعلاقتها بالتحصيل الجبائي

- الحبس من سنتين إلى خمس سنوات وغرامة مالية من 2000000 دج إلى 5000000 دج أو بإحدى هاتين العقوبتين، عندما يفوق مبلغ المتملص منها 5000000 دج ولا يتجاوز 10000000 دج؛
- الحبس من خمس سنوات إلى عشر سنوات وغرامة مالية من 5000000 إلى 10000000 دج أو بإحدى هاتين العقوبتين، عندما يفوق مبلغ الحقوق المتملص منها 10.000.000 دج.

### ثانيا - زيادة التحصيل الجبائي

تسعى الإدارة الضريبية عن طريق الرقابة الجبائية للقضاء على التهرب الضريبي وهذا من أجل استرجاع الأموال المهربة، سنحاول من خلال هذا الجزء التعرف على مدى مساهمة الرقابة الجبائية في الإيرادات الجبائية العادية.

جدول رقم (03) يمثل تطور نسبة مساهمة حصيلة الرقابة الجبائية في الإيرادات الجبائية العادية للفترة (2011-2019)<sup>1</sup>.  
الوحدة: مليار دينار

السنوات	إيرادات الجبائية العادية	حصيلة الرقابة الجبائية	نسبة المساهمة %
2011	1520.0	67.8	4.46%
2012	1894.1	61.0	3.22%
2013	2204.1	71.3	3.23%
2014	2640.5	162.0	6.13%
2015	3229.8	81.7	2.53%
2016	3064.9	73.5	2.40%
2017	3435.4	89.5	2.61%
2018	3938.1	78.6	1.99%
2019	3793.4	100	2.64%

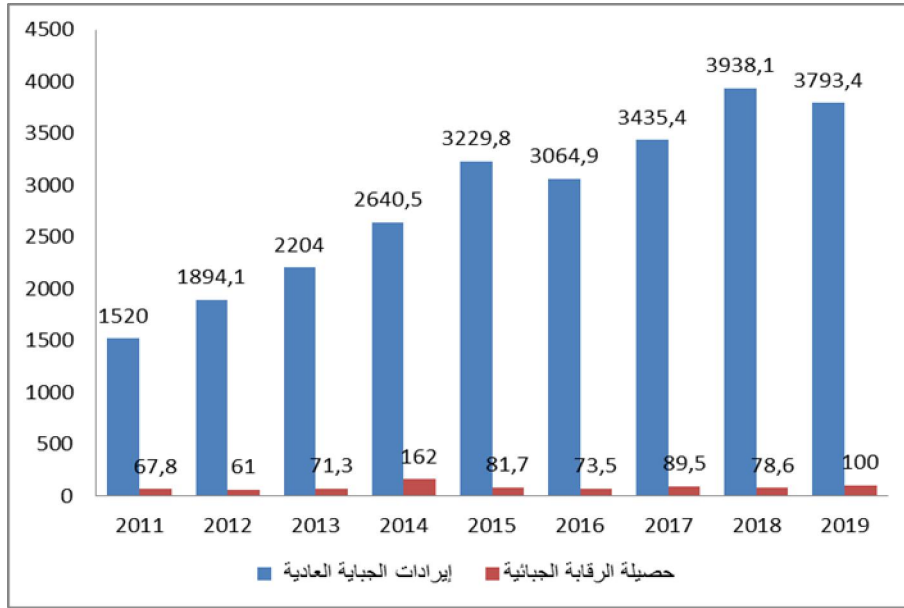
المصدر: عباد سهام، وسوالم صلاح الدين، (دراسة تحليلية لمساهمة نظام الرقابة الجبائية في

الرفع من حصيلة إيرادات الجبائية العادية في الجزائر للفترة (2010-2020).

<sup>1</sup> - سهام عباد، وسوالم صلاح الدين، "دراسة تحليلية لمساهمة نظام الرقابة الجبائية في الرفع من حصيلة إيرادات الجبائية العادية في الجزائر للفترة (2010/2020)", مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، المجلد 15، العدد 03، السنة 2021، ص305.

## الفصل الثاني ————— الرقابة الجبائية وعلاقتها بالتحصيل الجبائي

الشكل رقم (06): يمثل منحني بياني لتطور حصيلة الرقابة الجبائية في الإيرادات الجبائية العادية لفترة (2011-2019).



المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على معطيات الجدول.

من خلال الجدول والشكل البياني نلاحظ ما يلي:

- تذبذب في حصيلة الرقابة الجبائية فهي ضئيلة جدا خلال السنوات من (2011-2019) ويعود السبب في ذلك الضعف النظام الضريبي في الجزائر وتعمده وأسباب أخرى مرتبطة بالفساد الإداري والرشوة بين أعوان الإدارة الضريبية والمكلفين وهذا راجع إلى نقص المراقبة الحكومية وقلة الأجهزة المخصصة لمحاربتها؛
- تطور ملحوظ في سنة 2011 بنسبة مساهمة حصيلة الرقابة الجبائية ب 4.46% بقيمة 67.8 مليار دج من حصيلة الرقابة الجبائية، ويعود السبب في ذلك إلى انتعاش المجال الضريبي نتيجة تزايد عدد المكلفين وتنوع أنشطتهم؛
- تزايد النسبة ب 2% حيث سجلت في سنة 2014 نسبة قدرها 6.13% بقيمة 162 مليار دينار من حصيلة الرقابة الجبائية، ويرجع ذلك إلى تطبيق الأجهزة الإلكترونية في الإدارة الجبائية؛

## الفصل الثاني ————— الرقابة الجبائية وعلاقتها بالتحصيل الجبائي

- عودة تراجع وتذبذب النسبة من جديد من 2015 إلى غاية 2019 ويعود السبب في ذلك إلى عدم استيعاب العاملين للتكنولوجيا، قلة المعاهد المتخصصة في تكوين إطارات في هذا المجال.

### خلاصة الفصل:

نستخلص من خلال دراستنا للفصل الثاني أن الرقابة الجبائية هي الوسيلة الممنوحة للإدارة الجبائية للتأكد من صحة التصريحات المقدمة من طرف المكلفين بالضريبة، وكذا تطبيق القوانين الجبائية، إذ تعتبر أداة قانونية في يد الإدارة تسعى من خلالها إلى مراقبة المكلفين في تأدية واجباتهم الضريبية والعمل على اكتشاف كل الأخطاء والمخالفات المسجلة بهدف تصحيحها واسترجاع المبالغ التي يتهرب المكلف من دفعها.

تأخذ الرقابة الجبائية عدة أنواع كالرقابة على الوثائق والتحقق المحاسبي، والتي يتوجب استعمالها في الوقت مناسب وحسب أهميتها كونها تهدف أساسا إلى التأكد من صحة ومصداقية التصريحات المقدمة من طرف المكلفين بالضريبة.

لقد عمل المشرع الجزائري على تنظيم سير وعمل الرقابة الجبائية، وذلك بإسناد مهمة القيام لها عبر أجهزة المختصة ومخولة قانونا تتمثل في مديرية البحث والمراجعات والمديرية الولائية الفرعية للرقابة الجبائية ومديرية كبريات المؤسسات ومفتشيات الضرائب وقباضات الضرائب.

تعتبر الرقابة الجبائية أهم طريقة منتهجة لمكافحة التهرب الضريبي في الجزائر، إلا أنها تعاني من مجموعة من الصعوبات كنقص الإمكانيات المادية والبشرية.

# الفصل الثالث

دراسة ميدانية حول واقع الرقابة الجبائية  
لمديرية الضرائب لولاية المسيلة

### تمهيد

بعد تطرقنا في القسم النظري إلى كل ما يتعلق التحصيل الجبائي والرقابة الجبائية وأهمية هذه الأخيرة في زيادة التحصيل الجبائي، سنحاول في هذا الفصل إلى إلقاء نظرة ميدانية على مصلحة الخاصة برقابة الجبائية بمديرية الضرائب لولاية المسيلة كذلك نحاول إسقاط الجانب النظري على الجانب الميداني.

ولهذا قسمنا الفصل إلى مبحثين:

**المبحث الأول:** نبذة عامة عن مديرية الضرائب لولاية المسيلة.

**المبحث الثاني:** مساهمة الرقابة الجبائية في زيادة التحصيل الجبائي.

### المبحث الأول: نبذة عامة عن مديرية الضرائب لولاية المسيلة

تعتبر مديرية الضرائب لولاية المسيلة من بين المديريات التي تقوم بتنفيذ سياستها الجبائية وهذا من أجل تمويل خزينة الدولة، ولهذا تطرقنا في هذا المبحث إلى تقديم نبذة عامة على المديرية الضرائب لولاية المسيلة وبخصوص مصلحة الرقابة من خلال تعريفها وهيكلها التنظيمي ومهامها.

#### المطلب الأول: تعريف مديرية الضرائب لولاية المسيلة

في هذا المطلب سنقوم بتعريف مديرية الضرائب لولاية المسيلة.

#### تعريف مديرية الضرائب لولاية المسيلة

وهي عبارة عن إدارة عمومية تقوم بالوظائف والمهام المتمثلة في تحصيل الضريبة وإحصاء المكلفين بالضريبة وتحديد الوعاء الضريبي بالإضافة إلى الرقابة على التصريحات المقدمة من طرف المكلفين بالضريبة وذلك وفق القواعد والقوانين الجبائية، حيث تأسست مديرية الضرائب لولاية المسيلة في 1991/10/1 بموجب المرسوم التنفيذي رقم 91-60 المؤرخ في 1991/02/23 وهي تابعة لمديرية الجهوية لولاية سطيف.<sup>1</sup>

وتضم المديرية الولائية للضرائب 5 مديريات فرعية، بالإضافة إلى مكاتب تسير تحت سيطرتها والمختصة في مجالاتها المحددة، بالإضافة إلى 24 مصلحة خارجية تابعة للمديرية الولائية للضرائب والمتمثلة في 13 مفتشية للضرائب و 11 قبضة للضرائب.

#### المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي لمديرية الضرائب ومهامه

حيث تتكون المديرية الولائية للضرائب من خمسة (05) مديريات فرعية وهي:

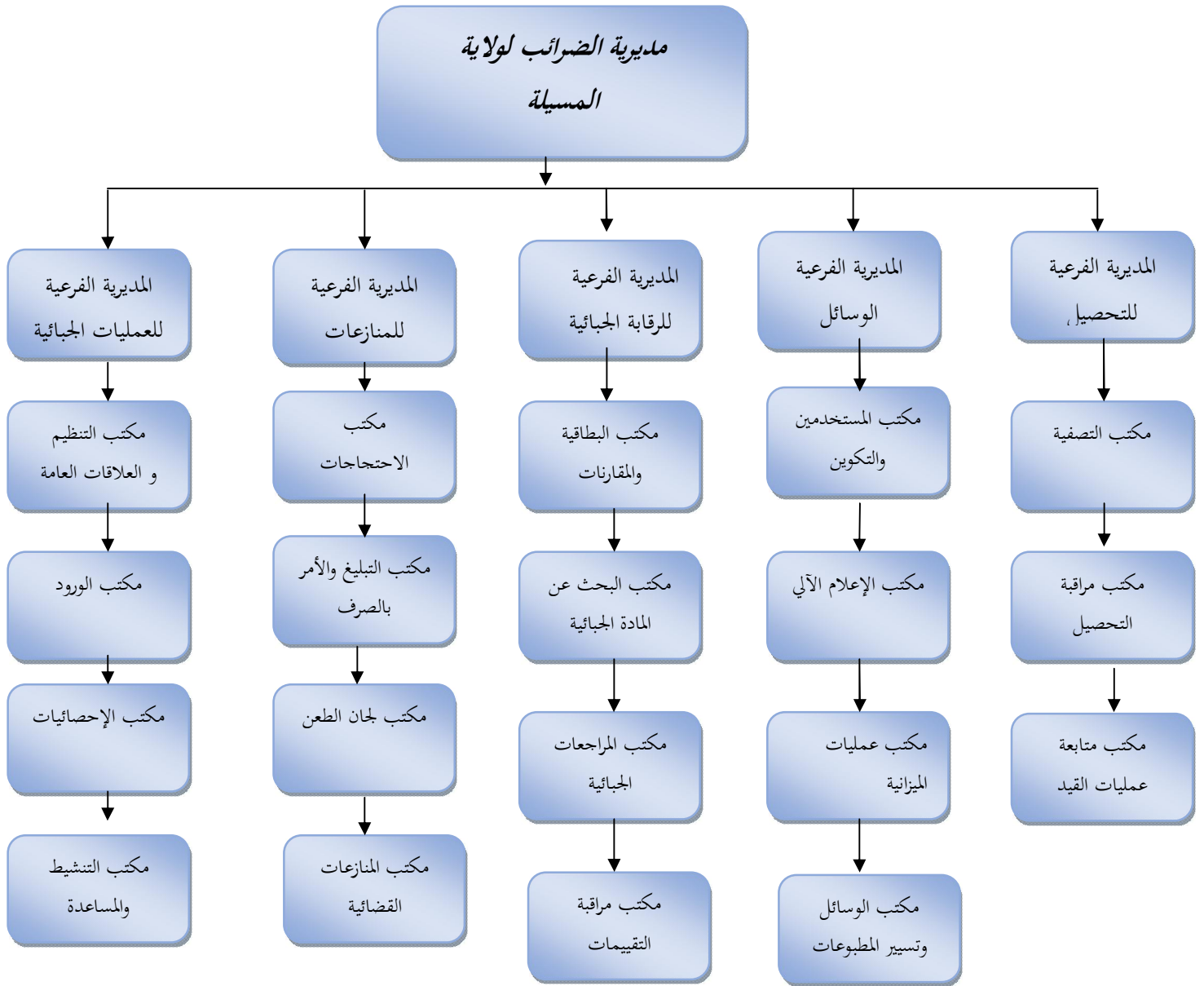
- المديرية الفرعية للتحصيل؛
- المديرية الفرعية للوسائل؛
- المديرية الفرعية للعمليات الجبائية؛
- المديرية الفرعية للمنازعات؛
- المديرية الفرعية للرقابة الجبائية.

<sup>1</sup> - مديرية الضرائب لولاية المسيلة، مصلحة الرقابة الجبائية.

## الفصل الثالث - دراسة ميدانية حول واقع الرقابة الجبائية لمديرية الضرائب لولاية المسيلة

حيث تنقسم هذه الأخيرة إلى مكاتب كل مكتب يقوم بمهام ويمكن توضيح ذلك من خلال الشكل التالي :

الشكل رقم (06): الهيكل التنظيمي لمديرية الضرائب لولاية المسيلة



المصدر: مديرية الضرائب لولاية المسيلة

## الفصل الثالث - دراسة ميدانية حول واقع الرقابة الجبائية لمديرية الضرائب لولاية المسيلة

يتضح من خلال الشكل أعلاه أن الهيكل التنظيمي لمديرية الضرائب لولاية المسيلة يتكون من .

### 1 ) المديرية الفرعية للتحصيل

وتقوم ب:

- التكفل بالجداول وسندات الإيرادات ومراقبتها وكذا بوضعية تحصيل الضرائب والرسوم وكل ناتج آخر أو إتاوة؛
- متابعة العمليات والقيود المحاسبية والمراقبة الدورية لمصالح التحصيل وتنشيط قابضات الضرائب في مجال تنفيذ أعمالها للتطهير وتصفية الحسابات وكذا التحصيل الجبري للضريبة؛
- التقييم الدوري لوضعية التحصيل وتحليل النقائص لا سيما فيما يخص التصفية مع اقتراح تدابير من شأنها ان تحسن الناتج الجبائي؛
- مراقبة القابضات ومساعدتها قصد تطهير حسابات قابضات الضرائب بغية تصفية الحسابات وتطهيرها.

وتعمل على تسيير:

#### أ) مكتب مراقبة التحصيل :ويكلف ب

- دفع نشاطات التحصيل؛
- المحافظة على مصالح الخزينة بمناسبة الصفقات العقارية الموثقة وعند إرجاع فائض المدفوعات؛
- اعداد عناصر الجباية الضرورية لوضع الميزانية وتبليغها للجماعات المحلية وكذا الهيئات المعنية.

#### ب ) مكتب متابعة عمليات القيد وأشغاله: ويكلف بضمان:

-متابعة أعمال التأشير والتوقيع على المدفوعات وعلى الشهادات الإلغاء من الجداول وسندات الإيرادات المتكفل بها؛

-المراقبة الدورية لوضعية الصندوق وحركة الحسابات المالية والقيم غير النشطة؛

- التكفل الفعلي وبالأوامر والتوصيات التي يقدمها المحققون في التسيير بخصوص مهام المراقبة وتنفيذها

<sup>1</sup> مديرية الضرائب لولاية المسيلة، مصلحة الرقابة الجبائية.

## الفصل الثالث - دراسة ميدانية حول واقع الرقابة الجبائية لمديرية الضرائب لولاية المسيلة

- ضمان إعداد تأشير عمليات والقيود عند تسليم المهام بين المحاسبين.

(ج) مكتب التصفية: ويكلف بضمان<sup>1</sup>:

- مراقبة التكفل بالجداول العامة ويسندات التحصيل او الإيرادات المتعلقة ب بمستحقات ومستخرجات الاحكام والقرارات القضائية في مجال الغرامات والعقوبات المالية او الموارد غير الجبائية
- استلام المنتجات الإحصائية التي يعدها قابضو الضرائب والمصادقة عليها
- مركزة حسابات تسير الخزينة والمستندات الملحقة.
- التكفل بجداول القبول في الارجاء للمبالغ المتعذر تحصيلها وجدول تصفية منتجات الخزينة وسجل الترحيل، ومراقبة كل ذلك

### (2) المديرية الفرعية الوسائل

وتقوم بما يلي:

- تسير المستخدمين والميزانية والوسائل المنقولة والغير المنقولة للمديرية اللوائية للضرائب؛
- السهر على تنفيذ البرامج المعلوماتية وتنسيقها وكذا السهر على إبقاء المنشآت التحتية والتطبيقات المعلوماتية في حالة التشغيل.

تعمل على تسير

(أ) مكتب المستخدمين والتكوين: ويكلف ب

- السهر على احترام التشريع والتنظيم الساريين المفعول في مجال تسير الموارد البشرية والتكوين.
- إنجاز أعمال ضبط التعداد وترشيد مناصب العمل، التي يشرع فيها بالاتصال مع الهياكل المعنية في المديرية الجهوية

<sup>1</sup> مديرية الضرائب لولاية المسيلة، مصلحة الرقابة الجبائية

## الفصل الثالث - دراسة ميدانية حول واقع الرقابة الجبائية لمديرية الضرائب لولاية المسيلة

ب) مكتب عمليات الميزانية: ويكلف ب<sup>1</sup>

- القيام في حدود صلاحياته بتنفيذ العمليات الميزانية؛

- تحرير أمر بصرف ملفات استرداد الرسم على القيمة المضافة، وذلك في حدود الاختصاص المخول له؛

- تحرير أمر بصرف فوائض المدفوعات الناتجة عن استعمال شهادات الإلغاء الصادرة بخصوص الضرائب محل النزاع، الموجودة في حدود اختصاص المديرية الولائية للضرائب ومراكز الضرائب؛

- الإعداد السنوي للحساب الإداري للمديرية

ج) مكتب الوسائل وتسيير المطبوعات والأرشيف: ويكلف ب

- تسيير الوسائل المنقولة وغير المنقولة وكذا مخزن المطبوعات وأرشيف كل المصالح التابعة للمديرية الولائية للضرائب

- تنفيذ التدابير المشروع فيها من أجل ضمان أمن المستخدمين والهياكل والعتاد والتجهيزات مع إعداد تقارير دورية عن ذلك

د) مكتب الإعلام الآلي: ويكلف ب:

- التنسيق في مجال الإعلام الآلي بين المصالح على الصعيدين المحلي والجهوي؛

- المحافظة في حالة شغل للمنشآت التحتية التكنولوجية ومواردها.

3) المديرية الفرعية للعمليات الجبائية: وتكلف ب:

- تنشيط المصالح وإعداد الإحصائيات وجميعها، كما تكلف بأسعار الإصدار؛

- التكفل بطلبات اعتماد حصص شراء بالإعفاء من الرسم على القيمة المضافة ومتابعتها ومراقبتها؛

- متابعة أنظمة الاعفاء والامتيازات الجبائية الخاصة.

<sup>1</sup> - مديرية الضرائب لولاية المسيلة، مصلحة الرقابة الجبائية.

تعمل على تسير:

(أ) مكتب الجداول: ويكلف ب:<sup>1</sup>

- التكفل بالجدول العامة والتصديق عليها؛

- التكفل بمصفوفات الجداول العامة وسندات التحصيل.

(ب) مكتب الإحصائيات: ويكلف ب

- استلام إحصائيات الهياكل الأخرى في المديرية الولائية؛

- مركزة المنتجات الإحصائية الدورية الخاصة بالوعاء والتحصيل؛

- مركزة الوضعيات الإحصائية الدورية وضمان إحالتها إلى المديرية الجهوية للضرائب.

(ج) مكتب التنظيم والعلاقات العامة: ويكلف ب

- استلام ودراسة طلبات الاعتماد في نظام الشراء بالإعفاء من الرسم على القيمة المضافة مع تسليم هذه الاعتمادات؛

- متابعة الأنظمة الجبائية الخاصة والامتيازية؛

- نشر المعلومة الجبائية واستقبال الجمهور وإعلامه وتوجيهه.

(د) مكتب التنشيط والمساعدة: ويكلف لاسيما بضمان ما يلي:

- التكفل بالاتصال مع الهياكل الجهوية والمديريات الولائية للضرائب وكذا بتنشيط المصالح المحلية ومساعدتها قصد تحسين مناخ العمل وانسجامها.

- متابعة تقارير التحقيق في التسيير ومعالجتها.

<sup>1</sup> - مديرية الضرائب لولاية المسيلة، مصلحة الرقابة الجبائية.

**4) المديرية الفرعية للمنازعات: وتكلف بضمان:**

- معالجة الاحتجاجات المقدمة برسم المرحلتين الإداريتين الطعن النزاعي أو المرحلة الإعفائية، وتبليغ القرارات المتخذة والأمر بصرف الإلغاءات والتخفيضات الممنوحة؛
  - معالجة طلبات استرجاع الدفع المسبق للرسم على القيمة المضافة؛
  - تشكيل ملفات إيداع التظلمات أو طعون الاستئناف والدفاع أمام الهيئات القضائية المختصة عن المصالح الإدارة الجبائية؛
- تعمل على تسيير:**

**(أ) مكتب الاحتجاجات ويكلف ب:**

- استلام دراسة الطعون الهادفة سواء إلى إرجاع الحقوق أو إلى إلغاء القرارات الملاحقة أو إلى المطالبة بأشياء محجوزة؛
- استلام ودراسة الطلبات المتعلقة باسترجاع اقتطاعات الرسم على القيمة المضافة.

**(ب) مكتب لجان الطعن ويكلف ب:<sup>1</sup>**

- دراسة الاحتجاجات أو الطلبات التي يقدمها المكلفون بالضريبة وتقديمها للجان المصلحة والطعن النزاعي أو الإعفائي المختصة؛
- تلقي الطلبات التي يتقدم بها قابضو الضرائب الرامية إلى التصريح بعدم إمكانية التحصيل أو الإخلاء المسؤولية أو إرجاء دفع أقساط ضريبية أو رسوم أو حقوق غير قابلة للتحصيل وعرضها على لجنة الطعن الإعفائي المختصة.

**(ج) مكتب المنازعات القضائية: ويكلف ب:**

- إعداد وتكوين ملفات إيداع الشكاوي لدى الهيئات القضائية الجزائية المختصة؛

---

<sup>1</sup>-مديرية الضرائب لولاية المسيلة، مصلحة الرقابة الجبائية.

## الفصل الثالث - دراسة ميدانية حول واقع الرقابة الجبائية لمديرية الضرائب لولاية المسيلة

- الدفاع أمام الهيئات القضائية المختصة على مصالح الإدارات الجبائية عند الاحتجاج على فرض ضريبية.

(د) مكتب التبليغ والأمر بالصرف: ويكلف ب:

- تبليغ المكلفين بالضريبة والمصالح المعنية بالقرارات المتخذة برسم مختلف أصناف الطعن

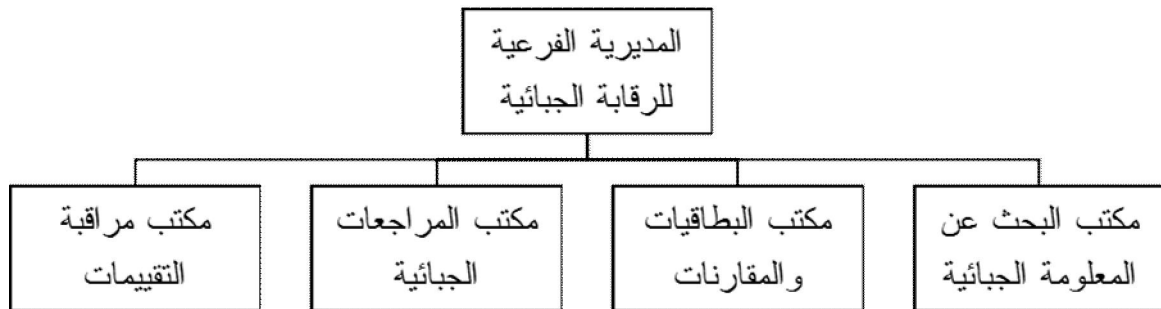
- الأمر بصرف الإلغاءات والتخفيضات الممنوحة مع إعداد الشهادات الخاصة بذلك

(5) المديرية الفرعية للمراقبة الجبائية :

حيث تضم المديرية الفرعية للمراقبة الجبائية (04) مكاتب حيث تتكفل بإعداد برامج البحث ومراجعة ومراقبة التقييمات ومتابعة إنجازها كما تهتم بتزويد المنقشات بالمعلومات عن طريق البطاقات والاستعلامات، ولها علاقة أيضا بمديرية الفرعية للمنازعات، حيث تبحث لها عن استفسارات لشكاوي المكلفين، كما أنها تهتم بمراقبة أهم المكلفين فيما يخص المبالغ المستحقة ثم تقوم بإرسالها إلى المديرية الفرعية للتحويل.

ويمكن تقديم الهيكل التنظيمي للمديرية الفرعية للمراقبة الجبائية في الشكل التالي:

الشكل رقم (07): الهيكل التنظيمي للمديرية الفرعية للمراقبة الجبائية



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على المعلومات السابقة

حيث تتشكل مديرية الفرعية للمراقبة الجبائية من المكاتب التالية :

(أ) مكتب البحث عن المعلومة الجبائية: الذي يعمل في شكل فرق ،ويكلف ب:

- تشكيل فهرس للمصادر المحلية للمعلومات التي تعني وعاء الضريبة ومراقبتها وكذا تحصيلها؛

<sup>1</sup>-مديرية الضرائب لولاية المسيلة، مصلحة الرقابة الجبائية.

## الفصل الثالث - دراسة ميدانية حول واقع الرقابة الجبائية لمديرية الضرائب لولاية المسيلة

- تنفيذ برامج التدخلات والبحث وكذا تنفيذ حق الاطلاع وحق الزيارة بالتنسيق مع المصالح والمؤسسات المعنية.

ب) مكتب البطاقات والمقارنات: ويكلف ب:

- تكوين وتسيير مختلف البطاقات الممسوكة؛
- التكفل بطلبات التعريف الجبائية للمكلفين بالضريبة؛
- مراقبة استغلال المصالح المعنية لمعطيات المقارنة وإعداد وضعيات إحصائية وحوصل دورية لتقييم نشاطات المكتب.

ج) مكتب المراجعات الجبائية: الذي يعمل في شكل فرق، ويكلف بضمان:

- متابعة تنفيذ برامج المراقبة والمراجعة؛
- تسجيل المكلفين بالضريبة في مختلف برامج المراقبة؛
- إعداد وضعيات الإحصائية والتقارير الدورية التقييمية.

د) مكتب مراقبة التقييمات: الذي يعمل في شكل فرق ويكلف<sup>1</sup>:

- استلام استغلال عقود نقل الملكية بالمقابل أو مجانا؛
- المشاركة في أشغال التحيين للمعايير والمرجعية (التنطيق)؛
- متابعة أشغال الخبرة في إطار الطلبات التي تقدمها السلطات العمومية.

<sup>1</sup>-مديرية الضرائب لولاية المسيلة، مصلحة الرقابة الجبائية.

### المبحث الثاني: مساهمة الرقابة الجبائية في زيادة التحصيل الجبائي

سنتطرق في هذا المبحث إلى أهم الأدوات المستخدمة في الرقابة الجبائية ألا وهي التحقيق المحاسبي والتحقيق المعمق، حيث يعمل كلاهما على زيادة الإيرادات الجبائية من خلال تدابير تنظيمية وقانونية.

#### المطلب الأول: مراحل التحقيق المحاسبي دراسة حالة مؤسسة الأشغال العمومية

سنتطرق في هذا المطلب إلى إجراءات التحقيق المحاسبي وذلك من خلال تقييم محاسبة المكلف بالضريبة لمقاولة الأشغال العمومية وهذا لإبراز الدور الذي يؤديه التحقيق المحاسبي لكونه آلية من آليات الرقابة الجبائية في إسترجاع حقوق الخزينة العمومية.

#### أولاً: التبليغ الأولي

تقوم مصلحة الرقابة الجبائية بإبلاغ المكلف بالضريبة بإجراءات التحقيق المحاسبي كالتالي:<sup>1</sup>

#### 1- التعريف بالمكلف:

السيد: الممارس لنشاط مقاولة البناء والأشغال العمومية بداية من تاريخ: XXXX

حسب السجل رقم: XXXX بالعنوان: XXXX ولاية المسيلة والمسجل لدى مفتشية الضرائب تحت المادة

رقم: XXXX والرقم الجبائي: XXXX

#### 2- الوضعية الجبائية:

المكلف يخضع للضريبة على الدخل الإجمالي حسب نص المواد 1-2-3 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة إضافة إلى الرسم على حجم المعاملات وفقاً للمواد 217-357 من نفس القانون المذكور أعلاه

ولكون المكلف يشغل عمالاً فهو مكلف بدفع الضريبة على الرواتب والأجور حسب نص المواد 66 إلى 75 من نفس القانون، كما يخضع المكلف إجبارياً إلى دفع الرسم على القيمة المضافة وهذا لطبيعة النشاط الممارس طبقاً للمواد 4 من قانون الرسم على الأعمال.

<sup>1</sup> - مديرية الضرائب لولاية المسيلة، مصلحة الرقابة الجبائية.

**3- التحقيقات الأولية:**

قمنا بعملية البحث والتحقيق عن المعلومات الجبائية وذلك بمراسلة زبائن وموردي المكلف ومقارنتها بكشوف المعلومات المتوفرة بالملف الجبائي إضافة إلى المراسلات الواردة إلى مصالحنا وجلب الكشف البنكي وتتبع حركته.

**4- التحقيقات المحاسبية:**

المكلف قدم لنا الوثائق المحاسبية التالية:

أ- دفتر اليومية المركزي: ممضي ومؤشر عليه من طرف رئيس المحكمة  
XXXX بتاريخ لاحق XX / XX / XXXX تحت رقم: XXXX ويحتوي على: XX ورقة.

ب- دفتر الجرد: ممضي ومؤشر عليه من طرف رئيس محكمة XX بتاريخ لاحق XX تحت رقم: XX  
و يحتوي على XX ورقة.

ج- سجل الأجرة: ممضي ومؤشر عليه من طرف رئيس محكمة XX بتاريخ XX تحت رقم: XX ويحتوي  
XX ورقة.

**5- التقييم العام للمحاسبة:**

بعد الاطلاع على محاسبة المكلف تبين لنا عدم الفصل بين أرقام الأعمال المفوترة والمقبوضات  
حيث أن تصريحات المكلف تعتمد على الكشف البنكي.

## الفصل الثالث - دراسة ميدانية حول واقع الرقابة الجبائية لمديرية الضرائب لولاية المسيلة

### ثانيا: نتائج التحقيق المحاسبي

تمر عملية تبليغ المكلف بالضريبة بنتائج التحقيق المحاسبي كالتالي:

#### 1- تأسيس أرقام الأعمال:

تم الاعتماد في تأسيس أرقام الأعمال على الكشف البنكي بالنسبة للمقبوضات والمراسلات الواردة إلينا من الوكالة الولائية للتسيير والتنظيم القاريين الحضريين بالـ XX بالنسبة للفترة تحت رقم: XX بتاريخ:

xx/xx/xxxx

الجدول رقم (04): تأسيس أرقام أعمال للفترة والمقبوضات المستخرجة للمكلف X

الوحدة: دج

السنة	الفترة المستخرجة	المقبوضات المستخرجة
2015	35،022،303	34،679،158
2016	26،326،911	28،232،335
2017	22،504،361	16،103،179
2018	62،055،889	63،925،041

المصدر: وثائق مقدمة من طرف مصلحة الرقابة الجبائية لولاية المسيلة.

نلاحظ من خلال الجدول: أن الحدث المنشأ للضريبة على الدخل الإجمالي IRG يعتمد على الفترة المستخرجة، بينما الرسم على النشاط المهني TAP والرسم على القيمة المضافة TVA يعتمد على المقبوضات المستخرجة .

#### 2- الرسم على النشاط المهني:

المكلف خضع لتسوية بالنسبة للرسم على النشاط المهني لسنة 2015 بمفتشية الضرائب حسب الورد

رقم: XX

الجدول رقم (05): تسوية الرسم على النشاط المهني TAP للمكلف x

الوحدة: دج

2018	2017	2016	2015	البيان/ السنوات
63.925.041	16.103.179	28.232.335	38.439.655	رقم الأعمال المستخرج
-	-	-	-	رقم الأعمال المصرح به G50
-	-	-	-	رقم الأعمال المصرح به G50 A
-	13.056.936	-	38.439.655	رقم الأعمال المغرم
63.925.041	3.046.243	28.232.335	-	فرق
2 %	2 %	2 %	2 %	معدل الرسم
1.278.501	60.925	564.647	-	مبلغ الرسم
25 %	15 %	25%	10 %	معدل العقوبة
319.625	9.139	141.162	-	عقوبة
1.598.126	70.064	705.808	-	المجموع

المصدر: وثائق مقدمة من طرف مصلحة الرقابة الجبائية

من خلال الجدول نلاحظ أن المكلف لم يصرح برقم الأعمال G50 و G50A خلال السنوات الممتدة من 2015 إلى 2018، ولهذا قامت مفتشية الضرائب بإجراء تسوية فيما يخص الرسم على النشاط المهني لسنة 2015 و 2017 وكان رقم الأعمال المغرم يساوي 38.439.655 دج و 13.056.936 على التوالي بناء على اكتشاف معلومات تتعلق بالمكلف أو عدم التصريح برقم الأعمال على أساس المقبوضات.

### 3- تأسيس الأرباح:

نظرا لكون المكلف يقوم بالتصريح على أساس المقبوضات ونظرا للنقص في المعطيات والإثباتات المتعلقة بالفوترة ووضعيات الأشغال ونظرا لعدم تقديم كشوف الربط ATTACHEMENT لتحديد الاستهلاكات الفعلية من المواد الأولية فقد تم الاعتماد على المراسلة الواردة إلينا من الوكالة الولائية للتسيير والتنظيم العقاريين الحضريين بال xx تحت رقم: xx بتاريخ: xx/xx/xxxx في تأسيس أسس الربح الصناعي والتجاري.

## الفصل الثالث - دراسة ميدانية حول واقع الرقابة الجبائية لمديرية الضرائب لولاية المسيلة

الجدول رقم (06): تأسيس الأرباح المتعلقة بنشاط المقاول

الوحدة: دج

2018	2017	2016	2015	البيان/ السنوات
62.055.889	22.504.361	26.326.911	35.022.303	رقم الأعمال المستخرج
10 %	10 %	10 %	10 %	معدل هامش الربح
6.205.589	2.250.436	2.632.691	3.502.230	الربح المستخرج
3.020.487	661.935	1.569.791	2.832.848	الربح المصرح به
2.093.956	655.653	789.442	1.093.781	الضريبة المستخرجة
925.170	138.581	417.427	859.497	الضريبة المصرح بها
1.114.786	517.072	372.015	234.284	الفارق
25 %	25 %	25 %	25 %	معدل العقوبة
278.696	129.268	93.004	85.571	العقوبة
1.393.482	646.340	465.019	292.855	المجموع العام

المصدر: وثائق مقدمة من طرف مصلحة الرقابة الجبائية لولاية المسيلة.

يبين الجدول الذي يمثل تأسيس الأرباح المتعلقة بنشاط المقاول والطريقة التي اعتمد عليها المحققين وهي التصريح التلقائي، وهذا حسب المادة 44 من قانون الإجراءات الجبائية على هامش صافي قدره 10% من رقم الاعمال المستخرج بالنسبة لنشاط المقاول، وذلك بإعادة تأسيس الأرباح التي ستخضع للضريبة خلال السنوات (2015-2018)

4- الرسم على المشتريات:

تحدد وضعية الرسم على القيمة المضافة على الشكل التالي:

الجدول(07): الرسم على المشتريات

الوحدة: دج

سنة 2015

ملاحظة	TVA	المبلغ HT	التاريخ	رقم الفاتورة
إسترجاع الرسم مرتين	98.157	577.394	2015/08/10	9079

## الفصل الثالث - دراسة ميدانية حول واقع الرقابة الجبائية لمديرية الضرائب لولاية المسيلة

الوحدة: دج

سنة 2016

رقم الفاتورة	التاريخ	المبلغ HT	TVA	ملاحظة
06	2016/04/20	384.682	65.396	إسترجاع الرسم مرتين

المصدر: وثائق مقدمة من طرف مصلحة الرقابة الجبائية

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ في سنة 2015 و 2016 تم إسترجاع الرسم مرتين وذلك بسبب تحايل المكلف على إدارة الضرائب بإعادة دفع الفاتورة رقم (9079) و (06) مرتين بقيمة 98.157 دج و 65.396 دج على التوالي.

الجدول رقم(08): إسترجاع الرسم على القيمة المضافة للمكلف X

سنة 2018 إسترجاع الرسم على القيمة المضافة بمعدل 17 % بدل 7 % للفاتورة رقم: 7700+4409+2238

رقم الفاتورة	التاريخ	الرسم المسترجع G50 بمعدل 17 %	الرسم الفعلي بمعدل 7 %	الرسم القابل للزيادة
2238	2018/12/03	285.600	117.600	168.000
4409	2018/08/05	397.348	163.614	233.734
7700	2018/07/25	238.381	98.157	140.224
المجموع		921.329	379.371	541.952

المصدر: وثائق مقدمة من طرف مصلحة الرقابة الجبائية لولاية المسيلة

في هذا الجدول اعتمد المكلف بالضريبة على معدل 17% في الرسم المسترجع بدلا من الرسم الفعلي بمعدل 7% لذلك يجب على مفتشية الضرائب إسترجاع المبلغ القابل للزيادة بمبلغ قدره 541.958 دج سنة 2018.

الجدول رقم(09): دراسة الرسم على المشتريات للمكلف X

الوحدة: دج

البيان/ السنوات	2015	2016	2017	2018
2238	3.117.335	1.888.815	1.055.403	3.704.024
4409	3.215.492	1.888.815	1.120.799	4.245.982
7700	98.157	-	65.396	958.541

المصدر: وثائق مقدمة من طرف مصلحة الرقابة الجبائية لولاية المسيلة

## الفصل الثالث - دراسة ميدانية حول واقع الرقابة الجبائية لمديرية الضرائب لولاية المسيلة

### 5- الرسم الواجب الدفع:

المكلف خضع لتسوية بالنسبة للرسم على رقم الأعمال لسنة 2015 بمفتشية الضرائب حسب الورد رقم: XX

الجدول رقم (10): تسوية الرسم الواجب الدفع للمكلف X

الوحدة: دج

2018	2017	2016	2015	البيان - السنوات
63.925.041	16.103.179	28.232.3358	38.439.655	رقم الأعمال المستخرج
62.055.889	13.238.694	26.163.181	38.439.655	رقم الأعمال المصرح به
1.869.152	2.864.485	2.069.154	-	الفارق
7 %	7 %	7 %	7 %	معدل الرسم
130.841	200.415	144.841	-	الرقم المستحق
541.958	65.396	-	98.157	الرسم القابل للزيادة
672.799	265.910	144.841	98.157	الرسم الواجب الدفع
25 %	25 %	15 %	15 %	معدل العقوبة
168.200	66.477	21.726	14.724	العقوبة
840.998	332.387	166.567	112.881	المجموع الواجب الدفع

المصدر: وثائق مقدمة من طرف مصلحة الرقابة الجبائية لولاية المسيلة.

يوضح الجدول أعلاه وجود فرق بين رقم الأعمال المستخرج ورقم الاعمال المصرح به بداية من 2016 إلى 2018 هذا الفرق يدمج بحساب الرسم على القيمة المضافة التي يجب استردادها بالإضافة إلى العقوبات المترتبة عن إخفائها ما يستدعي من المكلف بالضريبة تسديد هذه الحقوق.

## الفصل الثالث - دراسة ميدانية حول واقع الرقابة الجبائية لمديرية الضرائب لولاية المسيلة

### ثالثاً: التبليغ النهائي

تطبيقاً لنص المادة 31 من قانون المالية 2012 المعادلة للمادة 20 من قانون الإجراءات الجبائية ومن خلال الاجتماع المنعقد يوم: XX مساءً بمقر المديرية العامة للضرائب تحت إشراف السيد: XX وبحضور أعضاء الإدارة الجبائية لمناقشة نقاط احتجاجكم.

حيث تمحورت حول النقاط التالية:

- أ- المكلف يطلب تخفيض هامش الربح إلى % 5 بدل % 10 المعتمد من قبل المحققين.
- ب- المكلف يحتج حول الخطأ الوارد في التصريح G50 بمبلغ 958,541 دج كونه تم تداركه في التصريح الشهري لشهر جانفي.
- ج- المكلف يطلب إجراء مقاصة بين الحقوق فيما يخص الرسم على القيمة المضافة والرصيد الباقي للحسم لدى المكلف.

وبعد دراسة رد المكلف ومناقشته تم التحكيم من طرف المدير الولائي كالتالي:

- أ- قبول احتجاج المكلف واعتماد هامش ربح % 08؛
- ب- قبول احتجاج المكلف بعد الاطلاع على التصريح الشهري المعني؛
- ج- قبول احتجاج المكلف فيما يخص المقاصة؛
- د- إمكانية استفادة المكلف من تدابير التخفيض المشروط أو ضمن تدابير طلب المساعدة في غرامات الوعاء؛

## الفصل الثالث - دراسة ميدانية حول واقع الرقابة الجبائية لمديرية الضرائب لولاية المسيلة

### رابعاً: نتائج التحقيق المحاسبي النهائية

بعد احتجاج المكلف بالضريبة بالتبليغ الأولي تقوم الإدارة الضريبية بالتعديل والإبلاغ بالنتائج النهائية، وتتم كما يلي:

### 1- الرسم على النشاط المهني TAP

المكلف خضع لتسوية بالنسبة للرسم على النشاط المهني لسنة 2015 بمفتشية الضرائب حسب الورد رقم: xx لسنة 2017 على مستوى المديرية العامة للضرائب حسب الورد رقم: xx

الجدول رقم(11): تسوية الرسم على النشاط المهني TAP للمكلف x

الوحدة: دج

البيان/ السنوات	2015	2016	2017	2018
رقم الأعمال المستخرج	38.439.655	28.232.335	16.103.179	63.925.041
رقم الأعمال المصرح به G50	-	-	-	-
رقم الأعمال المصرح به G50 A	-	-	-	-
رقم الأعمال المغرم	38.439.655	-	13.056.936	-
فرق	-	28.232.335	3.046.243	63.925.41
معدل الرسم	2 %	2 %	2 %	2 %
مبلغ الرسم	-	564.647	60.925	1.278.501
معدل العقوبة	10 %	25 %	15 %	25 %
عقوبة	-	141.162	9.139	319.625
المجموع	-	705.808	70.064	1.598.126

المصدر: وثائق مقدمة من طرف مصلحة الرقابة الجبائية لولاية المسيلة

تبيين من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن النتائج الرسم على النشاط المهني خلال السنوات من 2015 إلى 2018 هي نفس النتائج المتوصل إليها في بداية التحقيق في التبليغ الأولي.

## الفصل الثالث - دراسة ميدانية حول واقع الرقابة الجبائية لمديرية الضرائب لولاية المسيلة

### 2- تأسيس الأرباح

يوضح الجدول أدناه كيفية حساب هامش الربح من رقم الأعمال المستخرج بمعدل 8%، وهذا بالنسبة لنشاط المقاوله خلال السنوات المحقق فيها.

الجدول رقم(12): تأسيس الأرباح المصرح بها

الوحدة: دج

2018	2017	2016	2015	البيان/ السنوات
62.055.889	22.504.361	26.326.911	35.022.303	رقم الأعمال المستخرج
8 %	8 %	8 %	8 %	معدل هامش الربح
6.964.471	1.800.349	2.106.135	2.832.848	الربح المستخرج
3.020.487	661.935	1.569.791	2.832.848	الربح المصرح به
1.605.565	498.122	605.154	859.497	الضريبة المستخرجة
925.170	138.581	417.427	859.497	الضريبة المصرح بها
680.394	359.542	187.727	-	الفارق
25 %	25 %	15 %	10 %	معدل العقوبة
170.099	89.885	28.159	-	العقوبة
850.493	449.427	215.886	-	المجموع العام

المصدر: وثائق مقدمة من طرف مصلحة الرقابة الجبائية لولاية المسيلة

من خلال الجدول نلاحظ بعد احتجاج المكلف على هامش الربح تم قبول احتجائه واعتماد معدل هامش الربح 8% حيث كان قبل الاحتجاج 10% والمكلف طلب أن يكون 5% وإمكانية استعادة المكلف من تدابير تخفيض لغرامات الوعاء.

### 3- الرسم الواجب الدفع

المكلف خضع لتسوية بالنسبة للرسم على رقم الأعمال لسنة 2015 بمقتضية الضرائب حسب الورد

رقم: XX

## الفصل الثالث - دراسة ميدانية حول واقع الرقابة الجبائية لمديرية الضرائب لولاية المسيلة

الجدول رقم (13): الرسم الواجب الدفع للمكلف x

الوحدة: دج

المجموع	2018	2017	2016	2015	السنوات البيان
146.700.210	63.925.041	16.103.179	28.232.3358	38.439.655	رقم الأعمال المستخرج
139.897.419	62.055.889	13.238.694	26.163.181	38.439.655	رقم الأعمال المصرح به
6.802.791	1.869.152	2.864.485	2.069.154	-	الفارق
7 %	7 %	7 %	7 %	7 %	معدل الرسم
476.195	130.841	200.514	144.841	-	الرسم المستحق
163.553	-	65.396	-	98.157	الرسم القابل للزيادة
153.552	الحسم في 2015/12/31				
0.00	الحسم في 2016/01/01				
486.796	الرسم الواجب الدفع				
25 %	معدل العقوبة				
121.549	العقوبة				
607.745	المجموع الواجب الدفع				

المصدر: وثائق مقدمة من طرف مصلحة الرقابة الجبائية لولاية المسيلة

يتضح من خلال الجدول وجود فارق بين رقم الأعمال المستخرج ورقم الأعمال المصرح به في السنوات 2016 إلى 2018 وهذا لوجود إخفاء في التصريح المكلف بالضريبة إلا أن في سنة 2015 لا يوجد فارق حيث أن رقم الأعمال المستخرج يساوي رقم الأعمال المصرح به بقيمة 38.439.655 دج وهذا راجع بتصريحه برقم الأعمال، يتضح لنا أن على المكلف القيام بتسديد الرسم الواجب الدفع المقدر

## الفصل الثالث - دراسة ميدانية حول واقع الرقابة الجبائية لمديرية الضرائب لولاية المسيلة

ب 486.796 دج اضافة الى العقوبة المقدرة ب 121.549 دج لتصبح الحقوق المستحقة الدفع تساوي 607.745 دج وهو المبلغ الذي على المكلف تسديده للمصالح الجبائية.

### المطلب الثاني: مراحل دراسة حالة التحقيق المعمق

في هذا المطلب سنتطرق لدراسة حالة تخص التحقيق المعمق وذلك لتوضيح أهم الاجراءات المتخذة من طرف المحققين والمراحل التي يمر بها هذا النوع من التحقيقات.

#### 1- التعريف بالمكلف:

السيد: XX من مواليد: XX/XX/XXXX بلدية المسيلة والساكن بحي: XX بالمسيلة

#### 2- الوضعية الجبائية:

تطبيقا لأحكام المادة 21 الفقرة 01 من قانون الإجراءات الجبائية التي تنص على أنه يمكن القيام التحقيق في الوضعية الجبائية الشاملة عندما تظهر وضعية الملكية وعناصر نمط لشخص غير محصي جبائيا من جهة ومن جهة أخرى عدم انسجام المداخل المصروح بها والذمة أو الحالة المالية والعناصر المكونة لنمط المعيشة.

حسب المادة 98 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة

#### 3- التحقيق المعمق في مجمل الوضعية الجبائية:

أخضعت حالتكم الجبائية للتحقيق المعمق في مجمل الوضعية الجبائية وذلك من أجل مراقبة مدى انسجام المداخل المصروح بها من جهة والوضعية المالية لأعضاء المسكن الضريبي ونمط معيشتكم من جهة أخرى.

حيث تم برمجتكم في إطار برنامج التحقيق المعمق في مجمل الوضعية الجبائية لسنة 2021 مرفق بميثاق المكلفين مع منحكم مهلة 15 يوما تطبيقا لأحكام المادة 21-03 من قانون الإجراءات الجبائية وعليه نعلمكم بانطلاق عملية التحقق.

## الفصل الثالث - دراسة ميدانية حول واقع الرقابة الجبائية لمديرية الضرائب لولاية المسيلة

- الضريبة على الدخل الإجمالي: بناء على المداخل السنوية المستخرجة أو المصرح بها خلال السنوات محل التحقيق، بناء على ورد تسوية جماعي رقم 357 مؤرخ في 2020/12/27 الصادر عن مفتشية الضرائب.

الجدول رقم(14): الدخل المصرح به للضريبة الجزافية الوحيدة

الوحدة: دج

السنة /البيان	IFU	الدخل المصرح به
2018	100.000	2000.000
2019	110.000	2200.000

المصدر: وثائق مقدمة من طرف مصلحة الرقابة الجبائية لولاية المسيلة

- البحث عن المعلومات الجبائية:

بناء على المراسلات التي قمنا بها إلى كل من ( ديوان الترقية والتسيير العقاري له OPGI، مديرية أملاك الدولة، المحافظة العقارية مصلحة البطايقية وترقيم السيارات بالولاية).

بناء على طلب المعلومات الخاص بمجمل الوضعية الجبائية والمصرح بها من طرف المكلف بتاريخ: 2021/06/27 وكذلك محضر نمط المعيشة قتم باكتساب العقارات التالية:

الجدول رقم (15): عقود العقارات المكتسبة(عقد شراء)

الوحدة: دج						2018
المجموع	مصاريف العقد	نوعية العقار	ثمن الشراء المصرح به في العقد	تعيين الموثق	تاريخ العقد	رقم العقد
8.145.310	645.310	عقار سكني	7.500.000		2018/11/21	772 م ب/2018
8.145.310	مجموع المبلغ المستخرج					

المصدر: وثائق مقدمة من طرف مصلحة الرقابة الجبائية لولاية المسيلة

## الفصل الثالث - دراسة ميدانية حول واقع الرقابة الجبائية لمديرية الضرائب لولاية المسيلة

### - التقديرات:

كشف المداخل للسنوات محل التحقيق والموضحة في الجدول أعلاه:

- بطاقة التوفير المفتوحة لدى بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة المسيلة تحت رقم: XXX
- حركة الكشف البنكي المفتوح لدى بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة المسيلة تحت رقم: XXX
- بطاقة التوفير المفتوحة على مستوى الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط وكالة المسيلة تحت رقم: XXX

- تصريح شرفي ببيع آلة حصاد مؤرخ في: 2018/11/24 غير مقيد به ثمن البيع إلى السيد XX حيث تم رفض هذا التصريح لعدم تقديم فاتورة شراء الآلة وفاتورة بيعها.

- تصريح ببيع شاحنة مسجلة باسم المكلف مؤرخ في: 2019/03/26 تحت رقم: 7668/2019 غير مقيد به ثمن البيع حيث تم رفض هذا التصريح لأن سنة 2019 جاءت نتائجها إيجابية وغير معنية بالتعريم أو التسوية.

- تصريح ببيع شاحنة مسجلة باسم المكلف مؤرخ في: 2014/10/23 تحت رقم 3407/2014 غير مقيد به ثمن البيع حيث تم رفض هذا التصريح باعتبار أن عملية البيع أو التنازل تمت في سنة 2014.

- كشف حركة الحساب البريدي الخاص بالوالد للعشر السنوات الأخيرة تحت رقم XX:

### - التصريحات الشرفية التالية:

التصريحات الشرفية المقدمة من طرف المكلف تخص والديه والمبينة في الجدول أدناه:

### الجدول رقم(16): التصريحات الشرفية المقدمة من طرف المكلف X

رقم العقد	تاريخ العقد	مبلغ الدين
/	2018/12/29	3.000.000
/	2018/09/04	3.200.000
مجموع الدين المستخرج		6.200.000

المصدر: وثائق مقدمة من طرف مصلحة الرقابة الجبائية لولاية المسيلة

## الفصل الثالث - دراسة ميدانية حول واقع الرقابة الجبائية لمديرية الضرائب لولاية المسيلة

تم رفض العقد العرفي الخاص بالوالدة لأن المكلف لم يقدم ما يبزر المبلغ المقترض إضافة إلى أنه عقد غير رسمي إذ أنه قدم لنا وصل تسليم فقط يخص بيع مجوهراتها وعليه تم رفضه لعدم تقديم فاتورة البيع التي تعتبر الوثيقة القانونية المبررة للعملية التجارية في حين تم قبول العقد بالوالد لان لديه إمكانية تغطية ومنح المبلغ المقترض.

### ب- تأسيس المداخل الخاضعة للضريبة:

نظرا لممارسة المكلفة موظفة لدى المصحة الطبية الحضنة ونظرا لإمكانية فصل الخزينة الخاصة عن الخزينة التجارية فقد تم الاعتماد على طريقة ميزان الخزينة الخاصة LA BALANCE PRIVEE لتحديد المبالغ الإجمالية للاستعمالات المالية EMPLOIS مقارنة بالمصادر المالية RESSOURCES بهدف إعداد ميزان يسمح لنا بتحديد المداخل الغير مصرح بها BALANCE

### الجدول رقم (17): الميزان التجاري للمكلف X

الوحدة: دج

الخزينة الخاصة				
2020	2019	2018	2017	البيان
6.022	2.489.482	324	2.006.135	الرصيد في 01/01
0	0	0	0	المداخل المتبقية من السنة السابقة
0	210	610	52.922	الحسابات البنكية
0	0	0	0	الحسابات الجارية للشركاء
6.022	2.489.692	934	2.059.057	المجموع-1-
0	0	0	0	المسحوبات من مؤسسات
0	22.000	2.000	20.000	مداخل أخرى- النشاط-
0		0	0	مداخل الايجارات
0	0	2.000.000	0	قروض مستلمة
0	0	0	0	مداخل مغفأة
0	0	0	0	بيع منقولات
0	0	0	7.500.000	بيع عقارات
0	22.000	2.020.000	7.520.000	المجموع-2-
6.022	2.511.692	2.020.934	9.579.057	المجموع 1+2 النقديات المكونة
2.452	6.022	2.689.482	324	الرصيد في 31/12

## الفصل الثالث - دراسة ميدانية حول واقع الرقابة الجبائية لمديرية الضرائب لولاية المسيلة

0	0	210	610	الحسابات البنكية
0	0	0	0	الحسابات الجارية للشركاء
2.452	6.022	2.489.692	934	المجموع-1-
0	0	0	0	دفع رأس المال العقد التأسيسي
0	0	0	0	رفع رأس المال
0	0	0	0	ضرائب شخصية مدفوعة
0	0	0	0	شراء منقولات
0	0	7.000.000	7.500.000	شراء عقارات
0	0	645.310	727.500	إتعايب الموثق + حقوق التسجيل
0	0	0	0	ترميمات وإصلاحات للعقارات
1.238.350	1.130.025	1.010.842	897.623	مصاريف مستوى المعيشة
1.238.350	1.130.025	8.010.824	8.397.623	المجموع-2-
1.240.802	1.136.047	10.500.516	8.398.557	المجموع 1+2 التقديرات المستعملة
-1.234.780	1.375.645	-8.479.582	1.180.500	الفارق

المصدر: الوثائق المقدمة من طرف مصلحة الرقابة الجبائية لولاية المسيلة.

نلاحظ أن هناك فوارق سلبية لسنتي 2018 و2020 وهذا راجع إلى إخفاء المكلف لمداخل لم يتم بتصريح بها.

تعتبر مداخيل غير مصرح بها تخضع للضريبة على الدخل الإجمالي حسب الجدول التالي:

الجدول رقم (18): الضريبة على الدخل الإجمالي للمكلف X الوحدة: دج

السنة/ السنوات	2017	2018	2019	2020
الفارق الغير مصرح به	0	9.479.582	0	1.239.077
الضريبة المصرح بها (ورد جماعي) رقم: 216/2020	10000	12.000	13.200	0
الضريبة المستخرجة	10000	3.185.854	0	311.723
الفارق الغير مصرح به	0	3.173.854	0	311.723
معدل العقوبة	10 %	25 %	10 %	25 %
العقوبة	0	793.463	0	77.931
المجموع الواجب الدفع	0	36.967.317	0	389.654

مجموع الحقوق المستخرجة 4.356.971

المصدر: وثائق مقدمة من طرف مصلحة الرقابة الجبائية لولاية المسيلة

## الفصل الثالث - دراسة ميدانية حول واقع الرقابة الجبائية لمديرية الضرائب لولاية المسيلة

تبعاً لأحكام المادة 34 من قانون المالية 2012 المعدلة للمادة من قانون الإجراءات الجبائية، فإن لديكم إمكانية طلب التحكيم من المدير الولائي للضرائب للأسئلة المتعلقة أو القانون في الرد على قضيتكم موضوع التحقيق.

### المطلب الثالث: إحصائيات عامة حول نتائج الرقابة الجبائية

سنتطرق في هذا المطلب إلى عدد الملفات المدروسة والنتائج المحققة التي تمت على مستوى مكتب المراجعات الجبائية لولاية المسيلة خلال فترة (2016-2020) والتي تضمنت التحقيق المحاسبي والتحقيق المصوب والتحقيق المعمق.

### الجدول رقم (19): إحصائيات التحقيق المحاسبي والمصوب والمعمق خلال الفترة 2020/2016

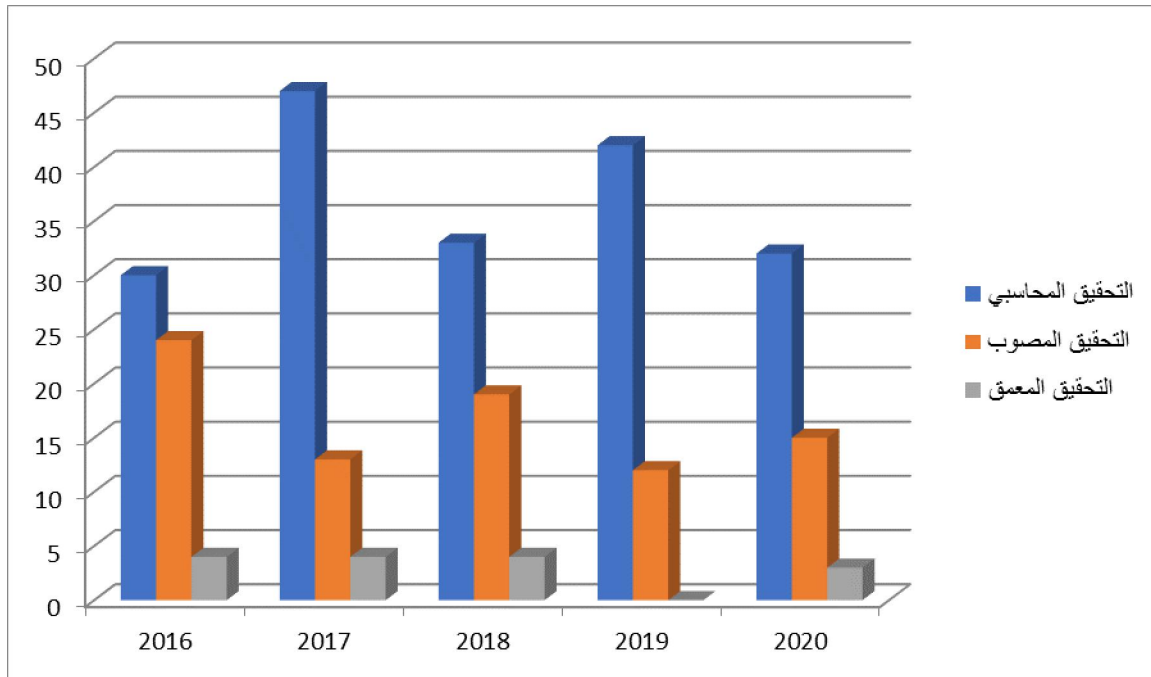
الوحدة: مليار دج

السنوات	عدد الملفات والمبالغ	2020	2019	2018	2017	2016
التحقيق المحاسبي	32	42	33	47	30	
التحقيق المصوب	15	12	19	13	24	
التحقيق المعمق	3	0	4	4	4	
النتائج المحققة للتحقيق المحاسبي	297,445,942	142,519,494	173,534,611	178,526,515	163,932,075	
النتائج المحققة للتحقيق المصوب	15,468,496	8,909,369	24,237,783	7,778,483	6,430,113	
النتائج المحققة للتحقيق المعمق	87,433,340	0	11,491,987	3,863,553	3,097,140	

المصدر: وثائق مقدمة من طرف مصلحة الرقابة الجبائية لولاية المسيلة

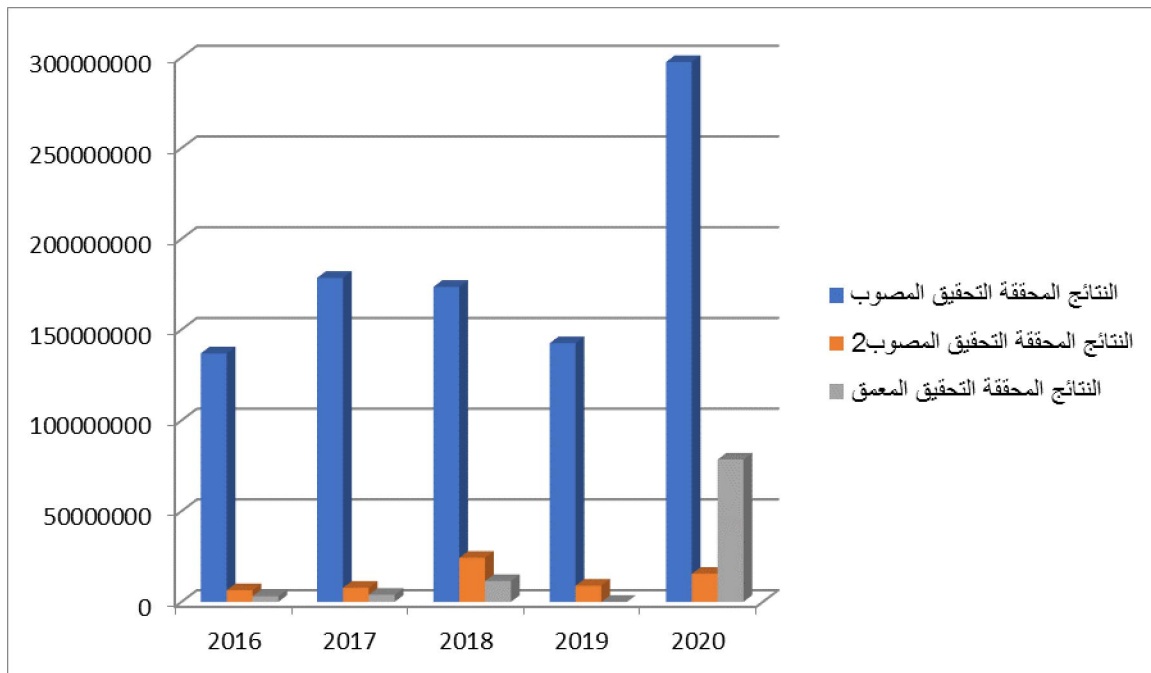
## الفصل الثالث - دراسة ميدانية حول واقع الرقابة الجبائية لمديرية الضرائب لولاية المسيلة

الشكل رقم (09): يمثل عدد الملفات الخاضعة لعملية الرقابة الجبائية خلال الفترة 2016-2020



المصدر: من اعداد الطالبتين بناء على المعلومات المقدمة من طرف مصلحة الرقابة الجبائية

الشكل رقم (10): يمثل الحقوق المسترجعة من عملية الرقابة الجبائية خلال الفترة 2016-2020



المصدر: من اعداد الطالبتين بناء على المعلومات المقدمة من طرف مصلحة الرقابة الجبائية

### التحليل:

من خلال الجدول والشكل وأعلاه نلاحظ:

- أن أكبر عدد ملفات خضعت للتحقيق في مجال التحقيق المحاسبي والمقدر ب184 ملف وهذا خلال خمس السنوات (2016-2020)؛

- أن أقل عدد خضعت للتحقيق في مجال التحقيق المعمق في الوضعية الجبائية والشاملة والمقدر ب15 ملف خلال السنوات الخمس (05) وذلك راجع إلى المدة والجهد وحجم العمل الذي يتطلبه هذا النوع من الرقابة الجبائية اتجاه المهريين إلا أنها انعدمت في سنة 2019 وذلك بسبب بداية جائحة كورونا؛

- أن هناك تفاوت ملحوظ في عدد الملفات التي خضعت للتحقيق المصوب والتحقيق في المحاسبة بينما نلاحظ ثبات في عدد الملفات التي خضعت إلى التحقيق المعمق في السنوات الثلاث الأولى وهذا راجع إلى نوعية التحقيق والإمكانات المسخرة لكل تحقيق؛

- نلاحظ أن الإدارة الجبائية تقوم بدراسة الكثير من الملفات بواسطة التحقيق المحاسبي والتحقيق المصوب؛

- أن المبالغ المحققة للتحقيق المحاسبي هي الأكبر مقارنة بالتحقيق المصوب والتحقيق المعمق وهذا يعود لشمولية التحقيق بإضافة إلى عدد الملفات التي مسها التحقيق كما نلاحظ انخفاض في مبالغ المسترجعة بداية من السنة 2017؛

- النتائج المحققة باستخدام التحقيق المعمق هي الأقل مقارنة بالتحقيق المصوب والتحقيق المحاسبي وهذا راجع لعدد قليل من الملفات التي مسها التحقيق المعمق إلى التعقيد والوقت الذي يأخذه التحقيق؛

- النتائج المحققة باستخدام آلية التحقيق المصوب أقل منها باستخدام التحقيق المحاسبي وهذا راجع لكون إجراءات التحقيق المصوب أقل شمولية وأقل اتساع؛

- أن الإدارة الجبائية في استخدامها للرقابة الجبائية تعتمد على التحقيق المحاسبي والتحقيق المصوب في إسترجاع أكبر قدر ممكن من مبالغ المالية والمستحقة في مكافحة التهرب الضريبي.

### خلاصة الفصل

تعتبر الرقابة الجبائية من أهم المهام التي تقوم بها مصلحة الضرائب للمحافظة على أموال الخزينة وزيادة المردودية الضرائب ولذلك قمنا في هذا الفصل بدراسة حالة بمديرية الضرائب لولاية المسيلة، حيث تم التركيز على طريقة سير الرقابة الجبائية لمكلف خضع للتحقيق الجبائي والتي شملت حالة كل من التحقيق المحاسبي وكذا التحقيق المعمق الذي يعتبران من أهم آليات الرقابة الجبائية، وذلك لمدى أهميتها في الكشف عن عمليات التهرب الضريبي.

وقمنا أيضا بإجراء مقارنة التطور نتائج التحقيقات الجبائية للسنوات خلال فترة ما بين (2016-2020) حيث أن التحقيق المحاسبي لا يساهم في زيادة مردودية الضريبية، وعرضنا التعريف بمديرية الضرائب لولاية المسيلة وهيكلها التنظيمي ومختلف المكاتب التابعة للمديرية وتوصلنا إلى أن رغم الجهود المبذولة من طرف الإدارة الجبائية إلا أن الرقابة الجبائية غير فعالة في زيادة التحصيل الجبائي.

# الخاتمة

## الخاتمة

تمحورت هذه الدراسة حول مدى مساهمة الرقابة الجبائية في زيادة التحصيل الجبائي في الجزائر والتحديات التي تواجهها، والتي من أبرزها التهرب الضريبي الذي يؤثر سلبا على الحصيلة الضريبية، وللحد من هذه الظاهرة سخرت الدولة الجزائرية مجموعة معتبرة من الوسائل القانونية والهيكل الإدارية والتي من بينها الرقابة الجبائية التي تسعى من خلالها الإدارة الجبائية إلى زيادة التحصيل الضريبي من خلال مختلف أدواتها والتمثلة في التحقيق المحاسبي والتحقيق المصوب والتحقيق المعمق.

### أولا اختبار صحة الفرضيات:

- بالنسبة للفرضية الأولى تنص على أن التحصيل الجبائي هو عبارة عن تحصيل الأموال المفروضة على المكلفين بالضريبة، ثبتت صحتها في الفصل الأول في المطلب الأول من خلال التعريفين التي قمنا بتقديمها؛

-الفرضية الثانية تدور فكرتها حول أن الرقابة الجبائية هي مجموعة الاجراءات التي تقوم بها الادارة الجبائية للتأكد من صحة الملفات، والسجلات، والوثائق وهذا ما أكدناه في الفصل الثاني في المطلب الأول من خلال عرض كل التفاصيل المتعلقة بالإجراءات التي تقوم بها الادارة الجبائية وأعاونها من خلال إثبات صحة الملفات، والسجلات، والوثائق أو رفضها.

-بالنسبة الفرضية الثالثة الرقابة الجبائية في الجزائر لم تحقق أهدافها المرجوة منها الزيادة في التحصيل الجبائي تطرقنا إلى ذلك في الفصل الثاني في المبحث الثاني المطلب الثاني من خلال الإحصائيات هذه الأخيرة ثبتت صحة الفرضيات.

- بالنسبة للفرضية الرابعة يعتبر كثرة الضرائب سببا من أسباب التهرب الضريبي وقد ثبت عدم صحة الفرضية في الفصل الثالث في المبحث الثاني بينا بأنه يعود سبب التهرب الضريبي إلى عدم تشديد الرقابة الجبائية ولجوء المكلفين إلى أساليب تدفعهم إلى إخفاء الأرباح وعدم التصريح بها مما يدفعهم إلى التهرب الضريبي.

## نتائج الدراسة:

انطلاقاً مما سبق توصلنا إلى النتائج التالية:

-التحصيل الضريبي يتضمن مجموعة من القوانين والإجراءات يتم فيها نقل دين الضريبة من المكلف إلى الخزينة العمومية؛

-تتنوع طرق التحصيل الضريبي بتنوع الضرائب المفروضة كل واحدة منها تحدد طرق الدفع بالنسبة للمكلفين بالضريبة وهي كالتالي: (التسديد المباشر -الحجز من المنبع -الاقساط المقدمة أي التي يكون فيها التسديد بالتقسيط -الجداول (الاتفاقية مع المكلف في حالة العسر المالي أما المرحلة الخامسة والأخيرة عن طريق محررات رسمية الطوابع الدمغة ولصقتها على العقود ،تلك الطرق تكشف لنا مدى تعقيد النظام الضريبي ومحاولة الادارة الجبائية إيجاد سبل من أجل التحصيل الضريبي والقضاء على المشاكل؛

-الرقابة الجبائية إجراء وفحص وأداة فعالة تتكفل بها الادارة الجبائية أو المفتش اتجاه المكلفين بالضريبة قصد القضاء على عمليات الغش والتدليس؛

-تتم الرقابة الجبائية على مراحل متسلسلة كل واحدة منها مكملة للأخرى؛

-يغلب على النظام الجبائي طابع التعقيد والغموض وتشريعات مميزة على بقية التشريعات الأخرى ولهذا نجد أعوان المكلفين وبالتحصيل الجبائي يجهلون مبادئ وكيفيات تطبيق آليات الرقابة الجبائية؛

- التحقيق المحاسبي امتداد لتحقيق المعمم؛

- تقدير حجم التحصيل الضريبي يكون محدود وليس كاملاً خاصة في ظل تطور أساليب الغش والتدليس؛

## التوصيات والاقتراحات

### أولاً: التوصيات

انطلاقاً من النتائج المستخلصة التي توصلنا إليها يمكن تقديم التوصيات التالية:

-إن العلاقة بين المكلفين والمحققين أعوان الادارة الضريبية لابد أن تكون مبنية على أساس ثقة بعيدا عن التوتر والقلق من أجل تحقيق العدالة؛

- إقناع المكلفين بتسديد الضريبة؛

- من أجل نجاح عملية الرقابة الجبائية يجب على الادارة الجبائية العمل باستمرار.

### ثانياً: الاقتراحات

بالإضافة إلى التوصيات السابقة نقدم بعض الاقتراحات قد تزيد من فعالية الرقابة الجبائية خاصة بالنسبة لأعوان الادارة المحلية لمديرية الضرائب.

-تجنب الوسائل التقليدية وتبليغ المستمر عن طريق الأظرفة والاشعارات واستبدالها بما هو أسرع؛

-الاستعداد المسبق لفهم الأجهزة الإلكترونية في مجال الرقابة الجبائية وتكثيف الدورات والندوات التكوينية؛

-الاستعانة بالخبرات الأجنبية؛

-إنشاء مكتب للعلاقات العامة يتضمن مساعدة المكلفين وإرشادهم للتغيرات الصحيحة للأحكام القوانين الضريبية (حساب قيمتها ومواعيد تسديدها)؛

-التصرف بموضوعية في مراقبة الملفات المدروسة أثناء الرقابة الجبائية للقضاء على التهريب.

### ثالثاً: آفاق البحث

بعد دراستنا وتحليلنا لموضوع الرقابة الجبائية في تفعيل عملية التحصيل الجبائي بالجزائر، حاولنا من خلال هذه الدراسة إظهار الجوانب المتعلقة بالرقابة الجبائية وكيف تساهم في عملية التحصيل الجبائي إلا أن موضوعنا يبقى تحليله يمس جوانب معينة في ظل التطورات الحاصلة في النظام الجبائي.

- ولهذا نرى هذا البحث كغيره من البحوث يكون منطلق لدراسات قادمة مثل:
- دور التكنولوجيا في تسريع الرقابة الجبائية وزيادة التحصيل الجبائي؛
  - مدى مساهمة أجهزة الاتصال في فعالية الرقابة الجبائية؛
  - دور الأساليب المتطورة في تفعيل الرقابة الجبائية.



# قائمة المراجع

## قائمة المراجع

### قائمة المصادر والمراجع

#### أولاً: الكتب

1. أوسريير محمد، ومحمد حمو، جباية المؤسسات: تمارين محلولة، ط1، مكتبة الشركة الجزائرية بودواو، الجزائر، 2009.
2. بن عمارة منصور، إجراءات الرقابة المحاسبية والجبائية، د-ط، دار هومة للنشر، الجزائر، 2011.
3. دراز حامد عبد المجيد وآخرون، مبادئ المالية العامة، ب-ط، الدار الجامعية، إسكندرية، 2003.
4. دراز حامد عبد الحميد، مبادئ المالية العامة، ب-ط، دار مركز الاسكندرية المكنتبات، الاسكندرية، 2000.
5. شعباني لطفي، جباية المؤسسة، ط3، دار النشر البيضاء العالمية، البويرة، الجزائر، 2017.
6. عباس عبد الرزاق، التحقيق المحاسبي والنزاع الضريبي، ط1، دار الهدى للنشر والتوزيع، الجزائر، 2019.
7. عوادي مصطفى، وزين يونس، الرقابة الجبائية على المكلفين بالضريبة في نظام الجبائي الجزائري، ط2، مطبعة سخري للنشر، الجزائر، 2010/2011.
8. فليح العلي عادل، المالية العامة والتشريع المالي الضريبي، دار الحامد للنشر والتوزيع، ط1، عمان، 2007.
9. محرز محمد عباس، اقتصاديات الجباية والضرائب، ط4، دار هومة للنشر، الجزائر، 2008.
10. ناصر مراد، فعالية النظام الضريبي بين النظرية والتطبيق، ط2، ديوان المطبوعات الجامعية، 2016.
11. نور عبد الناصر وآخرون، الضرائب ومحاسبتها، دار المسيرة للنشر والتوزيع، ط1، عمان، الأردن، 2003.

## ثانيا: المذكرات

1. بركات البشير، الازدواج الجبائي الدولي والاتفاقيات أبرمتها الجزائر مع بعض الدول في هذا الميدان، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في الحقوق، كلية حقوق، فرع قانون دولي وعلاقات دولية، جامعة الجزائر 1، الجزائر 2015.
2. بن صفي الدين أحلام، الرقابة الجبائية، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، كلية الحقوق، تخصص الدولة والمؤسسات العمومية، جامعة الجزائر 1، الجزائر، 2019.
3. بوشرى عبد الغني، فعالية الرقابة الجبائية وأثرها في مكافحة التهرب الضريبي (1999-2009)، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود مالية وبنوك، جامعة تلمسان، 2010-2011.
4. بوفلجة مجاهد، إيرادات الجماعات المحلية وأثر الرقابة الجبائية عليها، واقع بلدية ندرومة، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص تسيير مالية عامة، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2014-2015.
5. ثابتي خديجة، دراسة تحليلية حول الضريبة والقطاع الخاص، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير، مدرسة دكتورا، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم تجارية وعلوم التسيير، تخصص تسيير المالية العامة، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2011-2012.
6. داودي محمد، الإدارة الجبائية والتحصيل الضريبي في الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التسيير، معهد العلوم الاقتصادية، تخصص المالية العامة، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2005.
7. عتير سليمان، دور الرقابة الجبائية في تحسين جودة المعلومات المحاسبية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص محاسبة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2019.
8. مجدول محمد نجيب، ويوسف إسلام، الرقابة الجبائية وأثرها على التحصيل الضريبي، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في المحاسبة المالية، تخصص مالية مؤسسة، جامعة أ كلي محند أولحاج، البويرة، 2018-2019.

### ثالثا: أطروحات الدكتوراه

1. بن عثمان عائشة، أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على فعالية التدقيق الجبائي - دراسة حالة الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث في العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم التجارية، تخصص بنوك مالية ومحاسبة، جامعة محمد بوضياف،
2. تكوك نومير، الجباية وتسوية المنازعات المتعلقة بها في التشريع الجزائري، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في القانون العميق، تخصص القانون العام، كلية الحقوق، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، 2020-2021.

3. لعلاوي محمد، دراسة تحليلية لقواعد تأسيس وتحصيل الضرائب بالجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص علوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2015.

### رابعا: المقالات

1. بساس أحمد، محمد دوه، "أهمية التحصيل الجبري في تعظيم الحصيلة الضريبية"، دراسة تحليلية لإجراءات التحصيل الجبري وفق النظام الضريبي الجزائري، مجلة القانون العقاري، العدد 15، 2021.
2. بغني شريف، "سلطات الإدارة الجبائية في متابعة التحصيل الضريبي"، مجلة القانون العقاري، العدد 15، 2021.
3. بن ثابت علال، بلقاسم بوفاتح، "دور المحقق الجبائي في الحد من التهرب الضريبي - دراسة ميدانية"، مجلة رؤى اقتصادية، المجلد 8، العدد 2، 2018.
4. بوعكاز سميرة، مساهمة فعالية التدقيق الجبائي في الحد من التهرب الضريبي، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 14، ديسمبر، 2013.
5. خلوفي سفيان، فهيمة حدادو، "الرقابة الجبائية في الجزائر وسبل تفعيلها"، مجلة أوراق اقتصادية، المجلد 3، العدد 1، ديسمبر 2019.
6. شيعاوي وفاء، "إجراءات التحصيل الجبري في منازعات الضرائب مباشرة"، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 18، 2010.
7. قاسمي أسيا، فهيمة حدادو، "الرقابة الجبائية في الجزائر وسبل تفعيلها"، مجلة أوراق اقتصادية، المجلد 3، العدد 1، ديسمبر 2019.

8. قروج شهيناز، طويلب محمد، "الرقابة الجبائية كأداة لتشخيص الأخطار الجبائية في المؤسسة الاقتصادية، دراسة حالة على مستوى المديرية الولائية للضرائب الجزائر غرب، المجلد 10، العدد1، 2021.
9. فساييسيه عيسى، "حقوق المكلف بالضريبة في مواجهة امتيازات الإدارة أثناء ممارسة إجراءات التحصيل الجبري للضريبة، مجلة القانون العقاري، العدد15، 2021.
10. قلي محمد، فهيمة بلول، الرقابة الجبائية بين حتمية الحفاظ على موارد الخزينة العمومية وقوة حماية حقوق مكلف بالضريبة"، مجلة الاجتهاد الدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد 07، العدد06، 2018.
11. عباد سهام، سولم صلاح الدين، دراسة تحليلية لمساهمة نظام الرقابة الجبائية في الرفع من حصيلة إيرادات الجبائية العادية للفترة (2020/2010)، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، المجلد 15، العدد3، السنة 2021.
12. عوادي مصطفى، وناصر رحال، "التحقيق الجبائي على محاسبة المكلفين بالضريبة في الجزائر"، مجلة اقتصاد المال والاعمال، المجلد الأول العدد الأول، ديسمبر2016.
13. مغازي عبد الرحمان، وشيخي بلال، "دور الإدارة الجبائية في تنمية التحصيل الضريبي عن طريق تفعيل الرقابة الجبائية في الجزائر، مجلة دراسات جبائية، العدد02، جوان 2014.
14. مهبوبي مراد، "إجراءات تحصيل الضريبة أي فعالية، مجلة التواصل في الاقتصاد والإدارة، العدد39، قالمة، 2014.
15. ناصر مراد، وبن عياد سمير، "شروط فعالية النظام الضريبي الجزائري ، مجلة الدراسات جبائية، العدد3، ديسمبر، 2013.

#### خامسا: القوانين والأوامر

1. وزارة المالية، المديرية العامة للضرائب، قانون الإجراءات الجبائية، 2022.
2. وزارة المالية، المديرية العامة للضرائب، قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، 2022.
3. وزارة المالية، المديرية العامة للضرائب، ميثاق المكلفين بالضريبة الخاضعين للرقابة، 2017.
4. وزارة المالية، المديرية العامة للضرائب، قانون الرسوم على رقم الأعمال، 2022.

# الملاحق

# الملحق رقم (01): إشعار بالتحقيق المحاسبي

Envoyer par messagerie

Imprimer le formulaire

Série O n° 4

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

REPUBLIQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE

MINISTRE DES FINANCES

وزارة المالية

DIRECTION GENERALE DES IMPOTS

المديرية العامة للضرائب

Référence N°

Lettre avec  
A.R

N°

A

Le

## Avis de Vérification de Comptabilité

Nous avons l'honneur de vous faire connaître que sauf demande contraire de votre part et acceptée par le service, nous nous présenterons à votre le [ ] à [ ] H, à l'effet de vérifier au titre des exercices [ ] l'ensemble de vos déclarations fiscales et opérations susceptibles d'être examinées, se rapportant aux impôts, droits et taxes ci-après, désignés :

Nous vous saurons gré de bien vouloir tenir à notre disposition vos documents comptables et pièces justificatives et dans la mesure où votre comptabilité est informatisée, l'ensemble des informations, données et traitements visés à l'article 20-3 du Code des Procédures Fiscales.

Au cours de ce contrôle, vous avez la faculté de vous faire assister par un conseil de votre choix et de demander toutes les précisions sur la conduite de cette vérification.

Si le contrôle fiscal envisagé ne peut être effectué en raison de votre opposition ou celle de tiers, il sera procédé en vertu des dispositions de l'article 44-1 du Code des Procédures Fiscales à l'évaluation d'office de vos bases d'imposition sans préjudice de l'application des sanctions prévues par la législation fiscale en vigueur.

- (1) Préalablement à l'examen au fond de vos documents comptables, il peut être procédé dès la remise du présent avis à la constatation matérielle des éléments physiques et de l'exploitation, de l'existence et de l'état des documents comptables (dispositions de l'article 20 du Code des Procédures Fiscales).

Je vous prie de trouver ci-joint, un exemplaire de la charte des droits et obligations du contribuable vérifié.

Veuillez agréer, Madame, Monsieur l'expression de notre parfaite considération.

Chef de brigade

Nom, prénom et grade  
des vérificateurs

(1) A cocher en cas de contrôle inopiné.



الملحق رقم (03): إشعار بالتحقيق المصوب

Envoyer par messagerie

Imprimer le formulaire  
Série O n° 4 ter

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

REPUBLIQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE

MINISTRE DES FINANCES  
DIRECTION GENERALE DES IMPOTS

وزارة المالية  
المديرية العامة للضرائب

Référence N°

Lettre avec  
A.R  
N°

A

Le

Avis de contrôle ponctuel de comptabilité

Nous avons l'honneur de vous faire connaître que sauf demande contraire de votre part et acceptée par le service, nous nous présenterons à votre [redacted] le [redacted] à [redacted] H, pour procéder à des opérations de contrôle portant sur [redacted] et concernant les années [redacted], [redacted], [redacted] en vertu des dispositions de l'article 20 bis du Code de Procédures Fiscales.

Nous vous saurions gré de bien vouloir tenir à notre disposition les documents comptables et pièces justificatives inhérents aux droits, impôts, taxes et redevances concernés par la vérification dont la présentation est obligatoire conformément aux dispositions de l'article 20 bis-1 du Code des Procédures Fiscales.

Au cours de ce contrôle, vous avez la faculté de vous faire assister par un conseil de votre choix et demander les précisions sur la conduite de cette vérification ponctuelle.

Si le contrôle fiscal envisagé ne peut être effectué en raison de votre opposition ou celle de tiers, il sera procédé en vertu des dispositions de l'article 44-1 du Code des Procédures Fiscales à l'évaluation d'office de vos bases d'impositions sans préjudice de l'application des sanctions prévues par la législation fiscale en vigueur.

Je vous prie de trouver ci-joint, un exemplaire de la charte des droits et obligations du contribuable vérifié.

Veillez agréer, Madame, Monsieur, l'expression de notre parfaite considération.

Chef de brigade

Nom, prénom et grade  
des vérificateurs

المسيلة في: 20 فيفري 2022

رقم: /.....

إلى السيد: مدير الضرائف  
ولاية المسيلة

الموضوع: طلب مساعدة الطلبة على إجراء التريض الميداني.

سيدي المحترم، تحية طيبة و بعد...

في إطار انفتاح الجامعة على محيطها الاقتصادي والإداري، ومن أجل مساعدة الطلبة في إعداد مذكرات التخرج، التي تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في شعبة: علوم المالية والمحاسبة تخصص: مسيلة وجباية دمج تابة  
فإنه يشرفنا أن نطلب من سيادتكم مساعدة الطلبة المذكورين في الجدول أدناه، على إجراء تريضهم الميداني بمؤسستكم.  
تقبلوا منا فائق التقدير والاحترام.

الطلبة:

الرقم	الاسم واللقب	رقم بطاقة الطالب	رقم ب.ت.و/ر.س	الإمضاء
01	برابر محسن	171735094042	11999 0995035250001	
02	يوخلط سهام	171735103059	119 8 30995006830009	

عنوان المذكرة:  
دور المساهمة الجياية في تفعيل عملية الإدخال الجياية دراية طالة  
مدير الضرائف لولاية المسيلة

المشرف (الاسم و اللقب و الإمضاء)	هيئة التريض (الإمضاء والختم)	رئيس القسم (الإمضاء والختم)
حيار مبروكة Hachem	موافق عالم المير المدير الفرعي للوسائل خرف الله	رئيس القسم (الإمضاء والختم)

رئيس القسم (الإمضاء والختم)  
أستاذ محاضر  
رئيس هيئة التريض الجياية



### تصريح شرفي

بالالتزام بمعايير الأمانة والنزاهة العلمية في إعداد مذكرة الماستر

أنا الممضي أسقله:

الطالب (ة) \* بوحنايم سهام المولود(ة) بتاريخ: 1983 / 02 / 16 ب. المسيلة  
الحامل لبطاقة التعريف الوطنية (أور.س.) رقم: 20032879 الصادرة بتاريخ: 2016/04/24 عن: المسيلة  
المسجل بالسنة الثانية ماستر شعبية: التقويمية تخصص: حسابية وحياتية مهنية خلال السنة الجامعية: 2021-2022  
والمعد لمذكرة الماستر التي تحمل عنوان: حور الرقابة الحياتية في تفعيل عملية التحصيل الحياتي  
دراسة حالة مديرية الضرائب لولاية المسيلة

أصرح بشرفي أنني إلتزمت بمراعاة معايير الأمانة والنزاهة العلمية المطلوبة في إنجاز مذكرة الماستر المذكور أعلاه.

حرر بتاريخ: ...../...../.....

التوقيع و البصمة

.....



### تصريح شرقي

بالالتزام بمعايير الأمانة و النزاهة العلمية في إعداد مذكرة الماستر

أنا الممضي اسقله:

الطالب (ة) \* ..... بدر الدين حيدر ..... المولود(ة) بتاريخ: 1999/08/31 بـ: المسيلة  
الحامل لبطاقة التعريف الوطنية (أور.س.) رقم: 20799199 الصادرة بتاريخ: 2012/12/09 عن: أولاد عبد القادر  
المسجل بالسنة الثانية ماستر شعبة: علوم الحاسب الآلي والماسية تخصص: حاسب آلي ونماذج ذكاء اصطناعي خلال السنة الجامعية: 2021/2022  
والمعد لمذكرة الماستر التي تحمل عنوان: دور الرقابة الحاسوبية في تفعيل عملية  
التدريس الحياتي  
مستوى الضوابط لعلامة كالت

أصريح بشرفي أنني إلتزمت بمراعاة معايير الأمانة والنزاهة العلمية المطلوبة في إنجاز مذكرة الماستر المذكور أعلاه.

حرر بتاريخ: 2022/06/14

التوقيع و البصمة

## الملخص:

تتضمن هذه الدراسة موضوع التحصيل الجبائي ودور الرقابة الجبائية في تفعيله، فمن خلال تتبع مراحلها والاعتماد على النتائج المتوصل إليها بعد التحقيق تبين أن ظاهرة التهرب الضريبي مستمرة رغم الجهود المبذولة من طرف أعوان الإدارة الضريبية والملاحظ أنهم يواجهون عراقيل في سير عملية الرقابة الجبائية، مما يؤثر سلبا على الخزينة العمومية، حيث بينت لنا الدراسة الميدانية لمديرية الضرائب لولاية المسيلة أن عملية الرقابة الجبائية تمر بمراحل يسجل فيها التفاصيل المتعلقة بسير العملية وفي نفس الوقت يخضع المكلفين فيها إلى قوانين يلتزمون بها وأن النتائج المتحصل عليها ضئيلة مقارنة بحجم المبالغ المهربة، ولهذا يجب على الدولة توفير آليات تسمح بزيادة فعالية الرقابة الجبائية.

**الكلمات المفتاحية:** التحصيل الجبائي، الرقابة الجبائية، التهرب الضريبي، التحقيق المحاسبي، التحقيق المصوب، التحقيق المعمق، المكلفين.

## Abstract:

This study includes the subject of mountain collection and the role of aesthetic incantation in its activation the public treasury ,where the field studay of the Tax Directorate of the wilayat of M'sila showed us that the Tax control process goes through stages in which details related to the progress of the process are recorded and at the same compared to the amount of they abide by and that the results obtained are smell compared to the amount of smuggled amounts ,and for this the state must sign mechanisms It allows to increase the effectiveness of fiscal control.

**Key words:** cowardly collection ,fiscal control ,tax evasion , accouning investigation ,corrective investigation ,in-depth investigation ,taxpayers.